الحكم المحلي

مجلة فصلية تصدر عن العلاقات العامة في وزارة الحكم المحلي / تشرين الثاني ٢٠١٩

العدد ٢٨

- الصالح: نرفض تسييس المساعدات التنموية والإنسانية وتوظيفها كوسيلة للابتزاز السياسي
- غنيم: قرار الحكومة إلغاء تصنيفات المناطق سيرافقه منظومة تمكين وحماية مساندة
- الحكومة الفلسطينية تقرر إرجاع جباية ضريبة الأملاك إلى البلديات
- ٢٠١٩... عام النظافة وتقليل انتاج النفايات
- مكب نفايات الفخاري الصحي.. الأول من نوعه في القطاع من حيث الحجم ونوعية الخدمة

قلل نفاياتك بتتحسن حياتك

2019
عام النظافة
والتقليل
من النفايات الصلبة

الحكم المحلي

مجلة فصلية تصدر عن العلاقات العامة والإعلام في وزارة الحكم المحلي

العدد الثامن والعشرون/ تشرين الثاني ٢٠١٩

رئيس التحرير: صايل حنون

مدير التحرير: رأفت دراوشة

فريق العمل:

رشا سليمان - أماني أسمر

منسقو العلاقات العامة في المديريات

731 رام الله
02-2401092
02-2401091
media@molg.pna.ps
www. molg.pna.ps
MOLGPALESTINE
MOLG_PALESTINE
وزارة الحكم المحلي – فلسطين
molg.pal

دولة فلسطين State of Palestine

وزارة الحكم المحلي

Ministry of Local Government

موضوعات هذه المجلة تعبر عن آراء كاتبيها

والشكر الجزيل لمؤسسة (GIZ) الألمانية على دعم إصدار هذه المجلة

كلمة العدد — رئيس التحرير

النفايات ... تحدي

من التحديات الصعبة التي تواجه هيئاتنا المحلية، وقطاع الحكم المحلي بشكل عام إدارة النفايات الصلبة، ولا بد من مواجهته والتغلب عليه، لتجنب اضراره واثاره المدمرة على الصحة والبيئة والحياة عامة، ولم تعد الظروف المعيشية للفلسطينيين تتحمل منغصات جديدة، فيجب تظافر الجهود وشراكة الجميع لنواجه التحدي ونحقق الإنجاز.

يقدر معدل انتاج الفرد يوميا من النفايات 0.91 كغم يومياً، في فلسطين، أي ما قيمته 4252 طن في اليوم، وهذا مؤشر خطر مقارنة مع حجم المساحات الجغرافية المتبقية من الأراضي الفلسطينية، نتيجة لوجود الاحتلال الصهيوني، وطرق معالجة النفايات التقليدية المعتمدة على الحرق والطمر، وقلة الإمكانيات والموارد المتاحة.

تسعى وزارة الحكم المحلي من خلال قيادتها لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية الثانية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين (2017-2022)، ومع الشركاء في هذا المجال، الى إيجاد الحلول اللازمة والمناسبة لإدارة قطاع النفايات الصلبة، سواء باستكمال تنفيذ المكبات الصحية والتخلص من العشوائية او بتوفير الاليات والمعدات، والعمل الجدي على استخدام التكنولوجيا الحديثة في معالجة والتخلص من النفايات وإنتاج الطاقة والغاز منها، لتحويل هذه التحديات الى فرص.

هذا بالإضافة الى رفع مستوى الوعي المجتمعي حول قضايا النفايات والتعامل معها، وتنفيذ حملات توعوية تهدف الى الفرز والتقليل والتدوير والتعامل الأمثل مع النفايات للتخفيف من انتاجها، والقضاء على العادات السيئة والثقافات السلبية مثل رمي النفايات وتشويه الأماكن العامة فيها، وكان اخرها حملة التقليل لهذ العام تحت شعار «عام 2019 عام النظافة والتقليل».

وهنا لا بد من استنهاض كافة الطاقات وبذل كل الجهود حكومة وهيئات محلية ومؤسسات وقطاع خاص ومواطنين، لتتظافر في مواجهة هذا التحدي بالحس بالمسؤولية العالية كل في موقعه للحفاظ على بيئتنا وصحتنا التي نستحق، ونحقق النظافة التي هي عنوان الحضارة.

فهرس المحتويات

نرفض تسييس المساعدات التنموية والانسانية وتوظيفها كوسيلة للابتزاز السياسي	٤
قرار الحكومة الغاء تصنيفات المناطق سيرافقه منظومة تمكين وحماية مساندة	٦
اصدار وتعديل ١٥ تشريعا .. حصاد الإدارة العامة للشؤون القانونية في الوزارة	١٠
من أجل فلسطين نظيفة وبناء سليم وآمن	١٢
الأداء الحضري كأداة لصالح التخطيط الحضري في فلسطين	١٦
الحكومة الفلسطينية تقرر إرجاع جباية ضريبة الأملاك إلى البلديات	٢٠
في دير استيا.. غامر بحياته لإنقاذ شاب أوشك على الغرق	٢١
اتفاقيات ومنح مالية للهيئات المحلية...	٢٢
المشاريع التطويرية المنفذة خلال الوزارة العام ٢٠١٨	٢٤
افتتاح مشاريع تطويرية في قطاع غزة وظهر العبد وخشم الدرج	٣٠
محطة لتوليد كهرباء بالطاقة الشمسية في فرخة	٣٢
وللطفولة نصيب ...روضة أطفال الأمل في عزون عتمة	٣٤
الثقافة روح الديمقراطية وذاكرة الشعب .. افتتاح مشروع قاعة مؤتمرات بلدية بيت أولا	٣٥
قصر أبو حجلة .. فندق سياحي في دير استيا القديمة	٣٦
الرياضة متنفس للشعوب الحية .. وخير وسيلة لإرساء ثقافة الاحترام	٣٨
٢٠١٩ ..عام النظافة وتقليل انتاج النفايات	٤٠
اليوم الوطني الأول لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين	٤٢
١٧ مليون دولار .. منحة الحكومة اليابانية لصالح مجالس الخدمات المشتركة	٤٤
مكب نفايات صوفا الفخاري الصحي .. الأول من نوعه من حيث الحجم وتقديم الخدمة	٤٦
الإطار الاستراتيجي للتحول إلى بلديات الكترونية	٤٨
موازنة المواطن ومقارنة الموازنة المقدرة والمتحققة للوزارة	٥٠
إجراء الانتخابات المحلية/ الإعادة في ٧ هيئات محلية	٥٢
من الميدان..	٥٤
هيئات محلية:	
بيتونيا.. نجاحات وتحديات	٦٤
قلقيلية أول مدرسة ثانوية للصم فى فلسطين تحمل اسم "القلب الكبير"	٦٦
عقابا مدرسة خضراء .. شبكة جديدة للمياه.. إنشاء ملعب لكرة القدم..	٦٨
الظاهرية من مكب نفايات إلى منطقة ترفيهية وسياحية	٧٠
رام الله إطلاق المختبر الافتراضي التعليمي الأول في فلسطين	٧٢
كفر عين.. غنية بالأماكن الأثرية وعيون المياه	٧٤
بلدة حبلة.. تحتفي بافتتاح أول ملعب رياضي	٧٦
دير عمار فضاء رحب لتشجيع السياحة الثقافية الريفية	٧٧
بلدية الخليل.. إنجاز تلو الإنجاز والمدينة ورشة عمل مفتوحة	٧٩
سماح قبها.. عضوة مجلس بلدي فاعلة بعيداً عن نمطية التمثيل الشكلي	٨٢
جائزة الصحفي صديق الحكم المحلي – الإعلان عن أسماء الفائزين ومشاركاتهم	٨٤
اسرة الحكم المحلي تكرم وكيل الوزارة السابق بمناسبة تقاعده	٩٤

Barber shop
Berlin
ARD CANAAN

وزير الحكم المحلي المهندس مجدي الصالح

"نرفض تسييس المساعدات التنموية والإنسانية وتوظيفها كوسيلة للابتزاز السياسي"

"حث الوزير الصالح، مجموعة المانحين لقطاع الحكم المحلي على تكثيف العمل في المناطق المسماة "ج" وتوسيع مجالات العمل لتشمل العديد من القطاعات الحيوية في هذه المناطق خاصة، وذلك تعزيزاً لصمود المواطنين خاصة في ظل الإجراءات الإسرائيلية والانتهاكات المستمرة، واعتداءات المستوطنين وهجماتهم المتكررة التي تستهدف المواطنين العزل الآمنين في بيوتهم وقراهم.

• مخططات الاحتلال والأوامر الصادرة بخصوص هدم نحو 100 شقة سكنية في منطقة وادي الحمص في قرية صور باهر جنوب القدس المحتلة، وتنفيذه لمخططاته، يمثل تصعيدا خطيرا يجب التصدي له بحزم وبقوة وعلى مختلف الأصعدة القانونية والسياسية والشعبية، خاصة كون الشقق المخطرة بالهدم تقع في مناطق "أ، ب" وحاصلة على التراخيص اللازمة، الكثير من العائلات مهددة بالتشريد جراء هذه السياسة الاحتلالية.

• الوزارة ستعمل على تطوير المنظومة والبيئة القانونية لقطاع الحكم المحلي والتي تخدم الصالح العام والتي من شأنها مأسسة العمل والتعاون المشترك بين الوزارة والهيئات المحلية على أساس الشراكة التكاملية، كما ستعمل على تعزيز الإيرادات المحلية، وتشجيع الشراكات بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص من أجل تنفيذ مشاريع تنموية اقتصادية محلية تسهم في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والإرتقاء بها، وخلق فرص عمل جديدة، ودعم الاقتصاد الوطني بشكل عام.

• الأزمة المالية الخانقة التي تمر بها دولة فلسطين جراء استمرار حكومة الاحتلال بقرصنة أموال المقاصة، وعدم التزام بعض الدول بتعهداتها المالية، انعكست سلباً على فئات المجتمع المحلي كافة، وأثرت بشكل ملموس على الهيئات المحلية حيت تعطل تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع الحكومية، ونقص الإيرادات المالية للبلديات والمجالس القروية جراء عدم مقدرة الموظفين خاصة في القطاع الحكومي على سداد التزاماتهم المالية تجاه هيئاتهم المحلية في ظل عدم حصولهم على رواتبهم كاملة جراء الأزمة المالية.

• الوزارة مستمرة في دعم البلديات في المحافظات الجنوبية سواء من خلال الإدارة العامة للمشاريع في الوزارة، أو من خلال صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، حيث افتتحنا قبل اسابيع قليلة مشروع مكب نفايات الفخاري الصحي والذي سيخدم أكثر من 800 ألف مواطن وسط وجنوب القطاع، إلى جانب افتتاح العديد من المشاريع التطويرية، وسنواصل العمل لحشد الدعم المالي اللازم لتنفيذ مشاريع حيوية تسهم في التسهيل على المواطنين والتخفيف من ويلات الحصار، داعياً الشركاء المانحين لزيادة الدعم المالي المخصص لتنفيذ تلك المشاريع.

• تولي الوزارة أهمية بالغة للمرأة الفلسطينية وتعمل على تعزيز مشاركة عضوات الهيئات المحلية وتوسيع أدوارها لتشمل العديد من المجالات التنموية والتطويرية. الوزارة بصدد اعداد مقترح تعديل لقانون انتخابات الهيئات المحلية بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة من أجل تقديمه لمجلس الوزراء لاتخاذ الاجراءات بخصوصه، مع التوصية برفع نسبة الكوتا النسائية.

• العلاقة تشاركية تكاملية مع الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية والذي تعول عليه الوزارة كثيراً في مساعدتها برسم السياسات المتعلقة بقطاع الحكم المحلي بصورة شمولية، بالإضافة إلى أهمية الاستمرار بدعم صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية وتفعيل بند الإقراض خلال المرحلة المقبلة، مشيداً بالكفاءة والمهنية العالية للعاملين في الصندوق.

• الوزارة مهتمة في القضايا البيئية والتغير المناخي، وتعمل مع الأصدقاء والشركاء المانحين من أجل إقامة مشاريع نموجية في مجالات الطاقة والبيئة انسجاماً مع الاتفاقيات الدولية والمعاهدات الدولية التي التزمت بها دولة فلسطين، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في مجالات الطاقة النظيفة، وتوليد الطاقة من مكبات النفايات وإعادة التدوير وغيرها.

• الوزارة ستعمل وبالشراكة مع جميع الجهات ذات الاختصاص من أجل تطبيق خطة الحكومة وتوجهاتها فيما يتعلق بقطاع الحكم المحلي، والتوجه الحكومي نحو تعزيز عملية التخطيط الاقتصادي الشامل، من خلال التخطيط بالعناقيد، والذي يهدف إلى الاستفادة من الميزات التنافسية لكل محافظة من محافظات الوطن، وتعظيم هذه الميزات من الناحية الاقتصادية، وعلى سبيل المثال البدء بالعنقود الزراعي في منطقة قلقيلية، وعناقيد اخرى صناعية وسياحية وخدماتية وغيرها.

وكيل الوزارة: أحمد غنيم

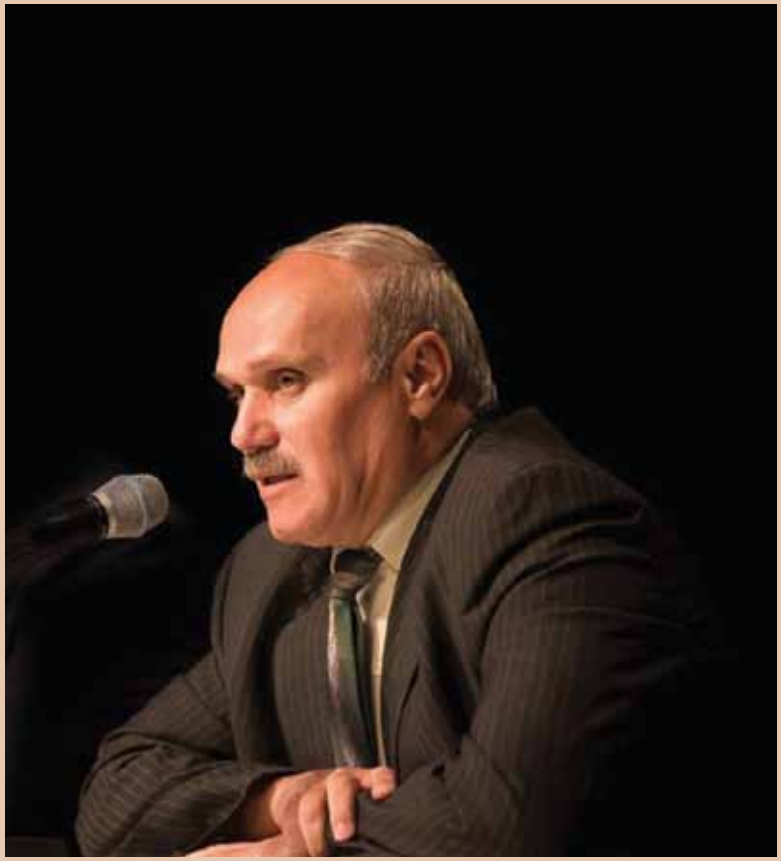

"قرار الحكومة الفلسطينية إلغاء تصنيفات المناطق (أ ب ج) سيرافقه منظومة تمكين وحماية مساندة"

تحرير: أماني أسمر
علاقات عامة وإعلام

ضمن استراتيجية الحكومة الفلسطينية تعزيز السيطرة على أراضي دولة فلسطين، وبسط السيادة على الأراضي الواقعة ضمن المناطق المسماة (ج)، أعلنت الحكومة الفلسطينية عن توسيع المخططات الهيكلية لكافة الهيئات المحلية ضمن أحواضها الطبيعية بغض النظر عن تصنيفاتها، في توجه منها إلغاء تصنيفات الأراضي (أ ب ج) واعتبار كافة المناطق تحت السيادة الفلسطينية.

ووفقاً لاتفاقية أوسلو فقد قُسِّمت المناطق الفلسطينية لثلاثة أقسام إدارية (أ ب ج)، حيث تخضع مناطق (أ) التي تشكل ما نسبته (18٪) من مساحة الضفة الغربية لسيطرة أمنية ومدنية فلسطينية كاملة، في حين تخضع مناطق(ب) التي تبلغ مساحتها (22٪) لسيطرة مدنية فلسطينة وسيطرة أمنية إسرائيلية مشتركة، بينما تخضع مناطق (ج) التي تبلغ مساحتها (60٪) من أراضي الضفة لسيطرة مدنية وأمنية إسرائيلية لا تشمل المواطنين الفلسطينيين.

وكيل وزارة الحكم المحلي أحمد غنيم تحدث مفصلاً عن هذا القرار وحيثياته وتداعياته...

ماذا يعني هذا القرار من الناحية النظرية والعملية؟

يأتي هذا القرار في إطار تنفيذ توجيهات الحكومة والقيادة الفلسطينية الاستجابة لمتطلبات النمو العمراني الطبيعي لجماهير شعبنا الفلسطيني، واستجابة للسياسة الفلسطينية التي ترى أنه لم يعد هناك أي مبرر لاستمرار تلك التصنيفات في ظل السيطرة الإسرائيلية العدوانية التي تريد الاستحواذ على الأرض الفلسطينية وضمها إلى دولة الاحتلال، حيث إن ما يجريه الاحتلال في المناطق المسماة "ج" وفق اتفاق أوسلو هو بمنطق القوة العسكرية وليس بمنطق القانون، ولا بمنطق اتفاق أوسلو، لأن اتفاق أوسلو نفسه المادة (17) منه عرَّف مناطق "ج" (بأنها مناطق فلسطينية ستُنقل للسلطة الوطنية الفلسطينية تدريجياً خلال (18) شهر من تنصيب المجلس التشريعي الفلسطيني، أي هذه المناطق حتى وفق اتفاق أوسلو هي أصلاً مناطق فلسطينية منذ فترة طويلة) ليس فقط بالحق التاريخي والحقوق الشرعية الثابتة بل باتفاق أوسلو، وبالتالي لا يوجد أساس سياسي لاستمرار السيطرة الإسرائيلية على هذه المناطق.

لا يوجد أي أساس قانوني للإجراءات الإسرائيلية في هذه المناطق من ناحية التنظيم العمراني، لا صلاحيات لها بأن تهدم بيوت أو تقوم بالمصادقة على بيوت إلا بأمر القوة العسكرية، لأن القانون رقم (79) لسنة (66) المعمول به لغاية الآن يعطي منظومة صلاحيات فقط لمنظومة تم نقلها وفق المادة (17) إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي هناك منظومة لصلاحيات التنظيم العمراني في المنطقة تبدأ من مجلس التنظيم الأعلى، اللجان الإقليمية، اللجان المحلية، وهذه المنظومة بأكملها نُقلت للسلطة الوطنية الفلسطينية أيضاً باتفاق أوسلو، ولا يحق للاحتلال أن يحتفظ بمنظومة موازية يعطي من خلالها أوامر بناء أو هدم أو ترخيص لأنه بنص القانون (لا يجوز أن يكون هناك منظومتين للتنظيم العمراني ولا مجلسين تنظيم أعلى في منطقة ولاية واحدة).

رد الحكومة الفلسطينية في حال إقدام دولة الاحتلال بعمليات هدم في المناطق المسماة "ج"؟

لا صلاحيات سياسية على الإطلاق لدولة الاحتلال لا قانونياً ولا وفق اتفاق أوسلو أن يقوم بالمصادقة أو إصدار تراخيص لأي مكون جغرافي أو لأي هيئة محلية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة (1967)، ولكن الاحتلال يمارس ذلك الهدم بقوة الحكم العسكري وبسلطة القوة العسكرية، وليس بقوة القانون أوبقوة الاتفاق.

هذا يعني أن الاحتلال سيبقى يمارس هذه السياسة، ولكننا نعلن أن الاستراتيجية الفلسطينية الجديدة التي عبرت عنها وزارة الحكم المحلي في إطار ترجمتها لسياسة الحكومة كانت مدروسة كثيراً ونحن درسنا ما نريد وندرك ما نريد أن نفعله في هذه المناطق ويتمثل ذلك في:

السماح للهيئات المحلية بالاستجابة للنمو العمراني والسكاني للمواطنين في كل المدن والقرى وبالتالي توسيع مخططاتهم الهيكلية.

تخطيط مناطق التوسيع التي قامت الهيئات المحلية بتوسيعها.

إصدار التراخيص اللازمة وفق سلطات التنظيم على المستويات الثلاثة (مجلس التنظيم الأعلى، اللجان الإقليمية، اللجان المحلية).

إعداد منظومة حماية وتمكين لهذه المباني حتى يتمكن الفلسطينين من البناء بكل قوة في هذه المناطق.

إمكانية التطبيق الحقيقية والفعلية لهذا القرار حتى لا يكون شكلياً ولا نظرياً (حيث الاحتلال لا يمكن لأحد أن يمنعه من ممارسة عمليات الهدم؟

هذا المشروع الاستراتيجي هو الأكبر والأهم في مواجهة الاحتلال، إما أن ننقذ بلادنا الآن ونتدخل كحكومة فلسطينية لإنقاذ أرضنا التي يستبيحها الإستيطان، أو أن نقف متفرجين ومكتوفي الأيدي.

نحن نتحدث عن درجة متقدمة لمنظومة التمكين والحماية، ما نقوم به هو عمل استراتيجي سيكمن الفلسطينين من الانتشار في الأرض الفلسطينية للبناء والاستثمار، وإذا أقدم الاحتلال على هدم بيت ستكون المنظومة قادرة على بناء مائة بيت، وإذا أقدم على هدم مائة بيت ستكون المنظومة قادرة على بناء ألف بيت، وهكذا سيتم فرض أمر واقع، حيث إن سياسة الحكومة بشأن العمل في المناطق المسماة "ج" "قابلة للتنفيذ"، وذلك دون الدخول في التفصيل لهذا الإجراء في هذا الوقت المبكر وفي هذه المرحلة، فهناك نموذج في مدينة القدس، حيث بنى المقدسيون حوالي (23) ألف وحدة سكنية، في تحد لسلطات الاحتلال.

هل سيتم تفعيل المقاومة الشعبية إلى جانب هذا القرار؟

الشعب الفلسطيني وأطره السياسية لديه القدرة على بلورة مشروع وطني للمقاومة الشعبية، وتم الطلب من كل المكونات الفلسطينية أن تعد البرامج والخطط التي تمكن الجميع من الامتداد على أرضه الفلسطينية بحرية وبقوة رغم قيد الاحتلال وإجراءاته الوحشية،.هذا المشروع الذي يتم الحديث عنه هو مشروع سياسي واعد، وليس مشروعاً نظرياً. نعرف أن الاحتلال سيقوم بعمليات هدم وسيمارس محاولة تخويف للمجتمع الفلسطيني ومحاولة الحد من هذه الاستراتيجية التي ستترجمها وزارة الحكم المحلي تنفيذاً لسياسة الحكومة الفلسطينية، ونعرف كل هذه الإجراءات ونحن وجماهير شعبنا مستعدون للمواجهة.

استثمار هذه الخطوة والبناء عليها على الصعيد الدولي والمحافل الدولية؟

هذه الاستراتيجية الفلسطينية هي استراتيجية تدافع عن السلام، تدافع عن حل الدولتين، لإنه إما أن يُنقذ حل الدولتين الآن، وإما حل الدولتين يدمره الإسرائيليين بأيديهم أمام أعين العالم وبصره.

أدعو المنظومة الأوروبية والدولية التي تساند السياسة الفلسطينية في إطار عملها واستراتيجيتها أحياناً في المناطق المسماة "ج" أن تقرأ السياسة الفلسطينية الجديدة جيداً، وتعرف أن هذه السياسة تأتي لخدمة التنمية وخدمة الاقتصاد وخدمة الانفكاك عن دولة الاحتلال، وخدمة حماية

حل الدولتين الذي لا يمكن حمايته إلى من خلال الامتداد الجغرافي الفلسطيني داخل هذه المناطق. وإلا فإن حل الدولتين الذي عمل من أجله المجتمع الدولي سنوات طويلة سيتم تدميره من قبل الاحتلال الإسرائيلي وحكومته المتطرفة

ولا يمكن أن يكون هناك تنمية حقيقية أو خطط استثمارية دون المنطقة المسماة "ج" والتي تشكل (62٪) من الأرض الفلسطينية، حيث كل مقومات التنمية الأساسية موجودة في هذه المناطق، فالأرض والمياه والزراعة والسياحة كلها مقومات موجودة في تلك المناطق، وبالتالي لا يمكن الحديث عن تنمية اقتصادية ونمو استثماري دونها، فالحكومة الفلسطينية تعي وتدرك ذلك تماماً عندما قسمت الوطن إلى منظومة من العناقيد الزراعية والسياحية والصناعية وهذه العناقيد كل مقوماتها متوافرة في المنطقة "ج".

وفي هذا الإطار نود التذكير إلى أنه في العام (2012) تم الاتفاق على أن يتم المصادقة على مشاريع هيكلية تمكن المستثمرين الفلسطينين الاستثمار في تلك المناطق إلا الإسرائيليين لم يصادقوا إلا على (5) مخططات هيكلية من أصل (116) مخطط هيكلي تم تقديمه، وكان الاتفاق مع الأوروربين أنه خلال (18) شهراً إذا لم يتم المصادقة عليها

تصبح هذه المخططات نافذة. لذلك نحن نأخذ هذا بعين الاعتبار ونعتبر أن الخطة الفلسطينية تستجيب لمقومات التنمية والاستثمار، فالمسؤولية مسؤولية محلية ووطنية وعربية ودولية أيضاً.

وأخيراً فلا خيار أمامنا فإما أن نقف متفرجين على ممارسات الاستيطان التي يقوم بها الاحتلال في الضفة الغربية ومدينة القدس، أو نمتلك مشروعاً وطنياً يتمكن من التصدي لذلك.

الجماهير الفلسطينية ستبني في مناطق "ج" وستتحدى الاحتلال وستقف سداً منيعاً أمام وجه الاستيطان، الذي ينهش الأرض الفلسطينية، لا شيْ يصد الاحتلال إلا الكتل البشرية، لا شيْ يصده إلا بأن تتقدم الجماهير الفلسطينية باتجاه أرضنا، لا يمكن لأحد إنقاذ الشعب الفلسطيني إلا الشعب الفلسطيني نفسه، وقيادته وحكومته التي تترجم يوماً بعد يوم سياستها التي تمكن الإنسان الفلسطيني من أرضه، لن يساعدنا أحد إن لم نساعد أنفسنا لا خيار لنا غير ذلك.

نحو بيئة قانونية ملائمة لحكم محلي رشيد

اصدار وتعديل 15 تشريعاً

حصاد الإدارة العامة للشؤون القانونية في وزارة الحكم المحلي خلال العام 2018

أعلنت الإدارة العامة للشؤون القانونية في وزارة الحكم المحلي عن حصادها للعام (2018)، من خلال تقريرها السنوي الذي شمل اصدار وتعديل 15 تشريعاً، انسجاماً مع خطة الوزارة الاستراتيجية نحو توفير بيئة قانونية ملائمة لحكم محلي رشيد قادر على تحقيق التنمية المستدامة.

مدير عام الشؤون الإدارية في الوزارة إسلام أبو زياد قال: "شملت التعديلات والإصدارات عدداً من القوانين، والأنظمة العامة، والأنظمة الخاصة بالهيئات المحلية، والتعليمات للعام (2018)، بالإضافة إلى التطرق للتعديلات والإصدارات للعامين (2016-2017)".

وجاء في التقرير بخصوص القوانين: قرار بقانون (32) لسنة (2018) بشأن محاكم الهيئات المحلية؛ والذي أسس لإنشاء محكمة هيئات محلية واحدة في كل محافظة تُعنى في قضايا جميع الهيئات المحلية على مستوى المحافظة خلافاً للوضع الذي كان قائم قبل إصدار التشريع طوال السنوات السابقة، بالإضافة إلى قرار بقانون رقم (12) لسنة (2018) بشأن تعديل قانون ضريبة الأبنية والأراضي داخل مناطق البلديات والمجالس المحلية رقم (11) لسنة (1954) وتعديلاته؛ والذي منح وزير الحكم المحلي الصلاحية بالتنسيب لمجلس الوزراء بنقل صلاحية جباية ضريبة الأبنية من وزارة المالية للهيئالت المحلية المختارة.

أما فيما يتعلق بالأنظمة العامة: قرار مجلس الوزراء لسنة (2018) بنظام معدل لنظام موظفي الهيئات المحلية رقم (1) لسنة (2009)، وقرار مجلس الوزراء رقم (7) لسنة (2018) بتعديل نظام رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية، وقرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة (2018) بتعديل نظام الأبنية والتنظيم للأراضي خارج حدود المخططات الهيكلية رقم (1) لسنة (2016)، وقرار وزير الحكم المحلي رقم (3) لسنة (2018) بتعديل نظام مواقف المركبات في مناطق الهيئات المحلية.

وتطرق التقرير للأنظمة الخاصة بالهيئات المحلية والتي شملت كل من: نظام صيانة الشوارع لبلدية العيزرية رقم (7) لسنة (2018)، ونظام منع المكاره وروسوم جمع النفايات لبلدية بيت ساحور رقم (6) لسنة (2018)، ونظام منع المكاره ورسوم جمع النفايات لبلدية يطا رقم (5) لسنة (2018)، ونظام منع المكاره ورسوم جمع النفايات لمجلس قروي تل رقم (4) لسنة (2018). بالإضافة إلى نظام منع المكاره ورسوم جمع النفايات لبلدية جنين رقم (1) لسنة (2018)، ونظام منع المكاره ورسوم جمع النفايات لبلدية الدوحة رقم (2) لسنة (2018)، والنظام الداخلي لمجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة لمحافظة نابلس لسنة (2018)، والنظام الداخلي لمجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة في محافظات خانيونس ورفح الوسطى لسنة (2018).

وذكر التقرير بخصوص التعليمات: تعليمات بدلات ومصاريف مهمات العمل الرسمية لرؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية رقم (1) لسنة (2018).

17 تشريعا خلال العامين (2016-2017):

أفاد التقرير أن الإدارة العامة للشؤون القانونية في الوزارة عملت على إصدار وتعديل (17) تشريعا خلال العامين (2016-2017) كانت على النحو التالي.

بخصوص القوانين: قرار بقانون رقم (21) لسنة (2017) بشأن تعديل قانون وتنظيم المدن والقرى رقم (79) لسنة (1966)، مرسوم رقم (1) لسنة (2017) بشأن عدد أعضاء مجالس الهيئات المحلية ذات النسبة السكانية المسيحية، قرار بقانون رقم (2) لسنة (2017) بشأن تعديل قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة (2005)، قرار بقانون رقم (25) لسنة (2016) بشأن صندوق وإقراض الهيئات المحلية.

أما فيما يتعلق بالأنظمة العامة: نظام رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية رقم (3) لسنة (2017)، ونظام مواقف المركبات في مناطق الهيئات المحلية رقم (3) لسنة (2017)، ونظام بيع فضلات الطرق للهيئات المحلية رقم (2) لسنة (2016)، ونظام الأبنية للأراضي خارج المخططات الهيكلية رقم (1) لسنة (2016)، والنظام الأساسي لمجالس الخدمات المشتركة رقم (1) لسنة (2016).

وذكر التقرير الأنظمة الخاصة بالهيئات المحلية: نظام منع المكاره ورسوم جمع النفايات لبلدية نابلس رقم (5) لسنة (2017)، ونظام منع المكاره ورسوم جمع النفايات لبلدية جنين رقم (4) لسنة (2017)، ونظام منع المكاره ورسوم جمع النفايات لبلدية بيت جالا رقم (1) لسنة (2017)، ونظام منع المكاره ورسوم جمع النفايات لبلدية بيت لحم رقم (5) لسنة (2017).

وفيما يتعلق بالتعليمات: تعليمات بشأن أحكام قانون الشراء العام والأنظمة المتعلقة بتنفيذه لسنة (2016)، تعليمات بشأن صرف الحقوق المالية لموظفي الهيئات المحلية المتضمن لهيئة التقاعد لغايات شراء سنوات الخدمة لسنة (2017)، وتعليمات بشأن معايير صرف المكافآت المالية لأعضاء لهيئة الإدارية لمجالس الخدمات المشتركة.

من أجل فلسطين نظيفة وبناء سليم وآمن

الالتزام بقوانين وأنظمة البناء والإعمار ضرورة وطنية ومصلحة حيوية

أماني أسمر

تعتبر المرافق العامة بأنها خدمات غير مخصصة لأفراد دون غيرهم، فهي ملك لنا جمعياً، وتعمل الدولة على توفير جميع الأشياء التي يحتاجها المواطن، حيث لا يمكن للإنسان أن يحيا دون مرافق عامة، فمسجد الحي، وحديقة الحي، وشارع الحي، والمستشفى والأرصفة والجدران والمياه والكهرباء وغيرها الكثير هي ممتلكات نعتقد أنها للدولة إلا أن ملكيتها الفعلية تعود للمجتمع عامة، إن الدولة لا تستطيع مراقبة كل شارع أو عمود كهرباء أو ماسورة ماء، ولكن المواطنين المستخدمين لها هم الأقرب وهم المستفيد الأول منها، لذلك يجب عليهم الحرص والمحافظة عليها وتعهدها بحمايتها من العابثين والمراقبة المستمرة لها، والسعي على ترميمها وإصلاح التالف منها، ورعايتها وعدم الاعتداء عليها.

إذن فالمرافق العامة ليست مكاناً للتجاوزات والتعديات والمخالفات والبناء العشوائي، وقد انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة الاعتداء على المرافق العامة الأمر الذي أضاف عبئاً على الدولة وغرامات هي والمواطن على حد سواء في غنى عنها، حيث مشكلة التعديات على الأماكن العامة ومخالفات البناء بدأت تؤرق وبشكل كبير لافت للنظر كافة المستويات بدءاً من أعلى مستوى في الدولة انتهاءً بضياع حق بعض المواطنين جراء ذلك. هذا الأمر الذي يضع على عاتق الحكومة مسؤولية حماية الوطن والمواطن من مثل تلك الأوضاع والوصول إلى تجمعات سكانية آمنة.

مخالفات البناء خطر حقيقي

تُضعف التعديات والمخالفات على الأبنية الهيئات المحلية، وتحد من قدرتها على تقديم خدمات أفضل للمواطنين وتؤثر سلباً على البيئة العمرانية، كما أن البناء وعدم الالتزام بالارتدادات القانونية يعطل مشاريع توسعة الشوارع وتطوير البنية التحتية. ويؤثر على الناحية الجمالية للمناطق، حيث تشكل هذه التعديات

والمخالفات والبناء العشوائي انتهاكاً خطيراً لأنظمة وتشريعات التنظيم والهيئات المحلية إلا أنها موجودة وتتوسع بشكل كبير ليس في القرى والبلدات فقط بل أيضاً في المدن الرئيسة.

إن الاعتداء على الساحات والأراضي العامة يمنع إنشاء حدائق أو منافع عامة، ما يؤثر سلبا على حياة المواطنين، خاصة في ظل محدودية المساحة، وزيادة عدد السكان، وصعوبة التوسع والتمدد العمراني في المدن الكبيرة

ومن أسباب انتشار تلك التعديات غياب الإجراءات الرادعة أو ضعفها وبطء الإجراءات القانونية بحق المخالفين، وغياب تطبيق القانون وفرض غرامات بسيطة على المخالفين، إضافة إلى غياب الرقابة ومحدودية الوعي بأهمية الحفاظ على المرافق العامة وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وعدم الالتزام في أغلب الأحيان بالقوانين، ومنها قوانين تضبط الارتداد ومساحة البناء مقارنة بمساحة الأرض، وأخرى تضبط عدد مواقف المركبات في البنايات، ورابعة تتحدث عن أدراج الهروب والتهوية ومصعد البنايات والساحة الامامية للمحلات التجارية، وغيرها الكثير..

كما أن محدودية إمكانيات الهيئات المحلية باكتشاف هذه التعديات يسهم في زيادة حجمها، وعادة ما يتم اكتشافها في مرحلة متقدمة ويصعب معه إزالتها.

دور مديريات الحكم المحلي:

تقوم مديريات الحكم المحلي في مختلف المحافظات ومن خلال طواقم التفتيش لديها في محاولة السيطرة على البناء العشوائي والاعتداءات على الشوارع، وبناء عليه فقد أفادت بوجود تقدم واضح وسريع ومضاعف في عدد الإخطارات التي تم توجيهها للمخالفين بعد قيام الوزارة رفدهم بطواقم التفتيش (سيارة، سائق، مفتش)، لما كان له الأثر الكبير في مراقبة أعمال الإعمار وردع التعديات والمخالفات حيث طرأ تحسن في عدد الطلبات المقدمة لدى المديريات وزيادة في الإيرادات وتقديم طلبات ترخيص أبنية مقترحة.

إلاَّ أنه ورغم ذلك واجهت بعض المديريات عددا من المشاكل والمعيقات التي تواجه عملها منها:

- وجود تقصير من قبل اللجان المحلية وأحياناً من قبل اللجان الإقليمية في متابعة الاعتداءات وإزالتها حسب القانون، حيث يتم مراسلة العديد من الهيئات المحلية بضرورة متابعة قرارات الإزالة ولكن لم يتم متابعتها.
- الجزء الأكبر من أراضي بعض المحافظات يقع ضمن مناطق "ج"، مما يحد حركة التفتيش والصلاحيات التنظيمية في تلك المناطق وخصوصاً عمل الأجهزة الأمنية ومنها الشرطة التي تحتاج إلى تنسيق لدخول تلك المناطق.
- عدم إدراك المواطن والهيئات المحلية بالحقوق والواجبات المطلوبه منهم بشكل دقيق.
- الثقافة والنظرة السائدة لدى المواطن بعدم قدرة الهيئات المحلية بتطبيق هدم المباني المخالفة.
- ضعف تعاون شركات الباطون بخصوص عدم الصب للمخالفين، حيث إن نظرتهم بهذا الخصوص هي قلة تعاون الهيئات المحلية وأن المواطن يلجأ إلى البديل الإسرائيلي بصب تلك المخالفات.
- ضعف الأجهزة الرقابية والتفتيش في بعض الهيئات المحلية.
- المخططات الهيكلية الغير مصدقة حتى اللحظة تصديق نهائي أو بعض المخططات التي تمت ولم تلتزم بها أعمال التسوية في المحافظة والتي يعترض عليها المواطنين بحجة أنم لم يعلموا بتلك المخططات الهيكلية.
- عدم تمكن السلطة التنفيذية (الشرطة) من الوصول إلى بعض التجمعات بسبب الحاجة إلى التنسيق الأمني مع الجانب الأخر، الأمر الذي يؤثر على ضبط المخالفة في وقتها.
- طول الفترة الزمنية اللازمة للبت في القضايا المرفوعة لدى المحاكم.
- عدم وجود قوانين رادعة حيت الغرامات تكون زهيدة وتتراوح من (20-100) دينار.
- عدم توفير العدد الكافي من الكادر البشري العالمين في الرقابة والتوجيه.
- نقص في توفر الآليات اللازمة لتنفيذ قرارات الإزالة سواء لدى مديريات الحكم المحلي أو الهيئات المحلية.

وزارة الحكم المحلي والتعديات

وزارة الحكم المحلي ممثلة بوزيرها السابق حسين الأعرج وخلال جولاته ولقائاته الواسعة في مختلف المحافظات مع رؤساء الهيئات المحلية ورؤساء اللجان المحلية للتنظيم والبناء أكد على ضرورة عملية ضبط عملية البناء والتنظيم، ووضع أسس صحيحة وإجراءات تضمن بناء وتطوير وتنمية سليمة والحد من التعديات والمخالفات في عملية البناء والإعمار، من أجل الوصول إلى إجراءات سليمة تتعلق بعملية البناء والإعمار حتى يكون البناء سليم وآمن من خلال وضع الإطار العام الناظم لهذا الموضوع.

وكوننا أمام بناء دولة واقتصاد وتنمية محلية فإن ذلك لا يتم إلا وفق الأنظمة والقوانين، وبالتالي نحن بحاجة إلى القوة القانونية والصلاحية لتنفيذ الإجراءات الصارمة حتى لا يكون هناك تشوهات في البناء والإعمار سواء كان ذلك داخل أو خارج حدود الهيئة المحلية، ولا سيما الطرق الرابطة بين المدن والقرى، حيث إن متابعة التعديات واتخاذ الإجراءات بحقها منصوص عليها بقانون واضح وصريح».

فرئيس البلدية هو رئيس اللجنة المحلية للتنظيم والبناء ومدير عام الحكم المحلي هو رئيس اللجنة الإقليمية للتنظيم والبناء في القرى وخارج حدود البلديات والمجالس القروية وهما يملكان صلاحية قضائية في هذا المجال للقيام بكافة الإجراءات اللازمة لمنع البناء المخالف بما فيه إصدار البلاغات والإنذارات وإجراءات إزالة البناء المخالف وفقاً للقانون، لذا ومن الضرورة بمكان الالتزام بإذن الصب الصادر من الجهة المختصة بالترخيص للبناء، ولا يسمح البدء بأي عمل قبل أن يتم تحديد خطوط الارتداد والمناسيب اللازمة سواء عن الشوارع أو المجاورين وفقاً للرخصة الممنوحة، ولا يسمح أيضاً البدء بأي حفر أو وضع أي مواد للبناء قبل استلام رخصة البناء، ويجب البناء فقط بعد أن يتسلم المواطن رخصة البناء مسددة الرسوم وكل ذلك يأتي ضمن الالتزام بالقوانين والأنظمة، فالمادة (38) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (79) لعام (1966) تتحدث عن إجراءات مراقبة الإعمار والأبنية وإخطارات التنفيذ.

وقد خرج عن تلك الجولات واللقاءات مجموعة من التوصيات، منها التأكيد على منع التعديات على الشوارع والبناء المخالف، والتشديد على الرقابة ومتابعة الأبنية، واتخاذ الإجراءات حسب الأصول بحق المعتدين، بالإضافة الى المطالبة بالعديد من المشاريع الحيوية للمناطق السكنية والمناطق المهمشة، وفتح وتعبيد العديد من الطرق وخصوصاً في المناطق المرتفعة والتي يعاني سكانها في فصل الشتاء، وكذلك توسيع المخططات الهيكلية للمناطق وغيرها.

خطة وزارة الحكم المحلي للحد من التعديات والمخالفات:

بعد اللقاءات والجولات التي قامت بها الوزارة مع رؤساء الهيئات المحلية ورؤساء اللجان المحلية للتنظيم والبناء في المحافظات، ومن أجل الوصول إلى إجراءات سليمة تتعلق بعملية البناء والإعمار وضعت الوزارة خطة عمل تتم على خمس مراحل تتمثل في:

1 المرحلة الأولى: حصر المخالفات في ثلاث قوائم
القائمة الأولى: مبانٍ غير مرخصة لكنها غير مخالفة.
القائمة الثانية: مبانٍ غير مرخصة تتضمن مخالفات يمكن ترخيصها.
القائمة الثالثة: مبانٍ غير مرخصة تتضمن مخالفات لا يمكن ترخيصها (مخالفات اعتداء على أملاك الغير، أملاك الدولة، حرم الشارع).

2 المرحلة الثانية: ترخيص المباني غير المخالفة وتصويب أوضاع وترخيص المباني المخالفة، وإدخال المباني المخالفات الغير قابلة للترخيص لإجراءات قانونية الإزالة.

3 المرحلة الثالثة: إصدار تعميم على اللجان المحلية واللجان الإقليمية لكشف دوري متواصل ميداني لضبط المخالفات في مراحلها الأولى.

4 المرحلة الرابعة: استكمال المنظومة القانونية والأنظمة المانعة والرادعة لحدوث مخالفات تنظيمية في مقدمتها ضبط نشاط وعمل المقاولين والمتعهدين، والتدقيق على أذونات الصب، تعديل نظام الأبنية والتنظيم ليشمل عقوبات ردادعة (المقاولين والمتعهدين وشركات الصب واللجان المحلية والإقليمية نفسها).

5 المرحلة الخامسة: حملة توعية للمواطنين.

المظهر الحضاري والجمالي والقضاء على حالة الفوضى والاعتداء على المرافق العامة

يجب علينا جميعاً الحفاظ على المرافق العامة واستمراريتها للأجيال القادمة، ويجب نشر الوعي بالمحافظة عليها من خلال الإذاعة والتلفزيون، والألواح الإعلانيّة المنتشرة في الشوارع، وفي الصحف والمجلات الدورية، ودائماً ليكن شعارنا اترك المكان أحسن مما كان.

ومن أجل ذلك على الهيئات المحلية واللجان الإقليمية العمل على تطبيق القانون لمنع مخالفات البناء والتعدي على الشوارع والممتلكات العامة، وضبط البناء العشوائي والالتزام بعمل الإجراءات اللازمة للحصول على تراخيص البناء وفق الأنظمة والقوانين المتبعة. والعمل على تصويب الأوضاع السابقة في قضية مخالفات الأبنية والبناء العشوائي، حيث إن هذه القضية تحظى باهتمام بالغ من قبل الحكومة الفلسطينية وبتوجيهات مباشرة من رئيس الوزراء، نظراً لأهمية هذا الموضوع في المساهمة بتحقيق التنمية المحلية الشاملة والمرتكزة بالأساس على التخطيط العلمي السليم للمناطق الفلسطينية.

كما أنه من الضروري اتخاذ إجراءات صارمة بحق المخالفين والمعتدين على الأملاك العامة حسب الأصول، لضمان عدم تكرار مثل هذه الحالات مستقبلاً، مع ضرورة تقديم الوزارة تسهيلات للبناء ولكن حسب الضوابط والأنظمة المتبعة وخاصة منع البناء إلا بعد الحصول على ترخيص من قبل الوزارة.

نحو اتخاذ قرارات أفضل ... لمستقبل مدن ومراكز حضرية أكثر استدامة

الأداء الحضري كأداة لصالح التخطيط الحضري في فلسطين

مشروع المدن المتكاملة والتنمية الحضرية

مشروع المدن المتكاملة والتنمية الحضري (ICUD) هو مشروع مدته 4 سنوات (2017 - 2021) ممول من البنك الدولي وبتنفيذ من وزارة الحكم المحلي عبرصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية:

يهدف إلى تعزيز قدرات المراكز الحضرية المستهدفة للتخطيط لنمو حضري مستدام من خلال المساعدة بتجهيز المناطق الحضرية بالمعلومات والأدوات والتحليلات اللازمة لتحقيق أربع محاور/ مراحل إنجاز:

تأسيس والحفاظ على اليات التنسيق والتعاون في المنطقة الحضرية الواحدة

استكمال تحليل حضري كامل للمنطقة الحضرية وانشاء قواعد بيانات للمعلومات الحضرية

الانتهاء من عملية تطوير سيناريوهات للنمو الحضري مُحلَّلة كلفتها، ومُفصَحٌ عنها للجمهور

تعديل خطط هيئات الحكم المحلي المستهدفة، كلٌّ فيما يخصها، استناداً إلى سيناريو النمو الحضري الأمثل، الذي يقع عليه الاختيار على مستوى المنطقة الحضرية.

يستهدف المشروع 30 هيئة محلية ضمن خمس مناطق حضرية رئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة: منطقة نابلس الحضرية - منطقة رام الله والبيرة الحضرية – منطقة بيت لحم الحضرية – منطقة الخليل الحضرية ومدينة غزة.

أداة الأداء الحضري: صنع القرارات المستند إلى الأدلة...نحو خلق مستقبل أفضل

إن المدن والمناطق الحضرية عبارة عن مكونات حية دائمة التطور، تتغيير بوتيره سريعة حيث من المتوقع أن يعيش أكثر من 68٪[1] من سكان العالم في المدن/ تقبل التجمعات دائمة التوسع «تحديدا المدن»، إضافة إلى ما تواجهه المدن والمناطق الحضرية من تمركز الناس فيها و/أو نحوها طلبا للعمل والخدمات.

أداة الأداء الحضري عبارة عن اداة تخطيط يتم استخدامها لنمذجة كيف يمكن للمشاريع والخطط المختلفة أن تؤثر على مستقبل المدن/المناطق الحضرية من خلال تحليل البيانات الجغرافية والتحليلات المبنية على البيانات، حيث تقوم بالتنبؤ بالاداء المستقبلي للمدينة أو المنطقة الحضرية والمساعدة على اختيار أفضل مسار للمستقبل، كما أنها تقدم أدلة مرتبطة بأرقام وأساليب للتقيمات الشاملة وتسهل عمليات التواصل السريعة والتنسيق وصنع القرار مع مراعاة المجالات البيئة والاقتصادية للتنمية المستدامة، بعيدا كل البعد عن الأراء والأهواء الشخصية.

[1] [1] مجموعة البنك الدولي (٢٠١٧). بيانات البنك الدولي.

منهجية العمل في فلسطين :

تم تطوير مجموعة من السيناريوهات لعام 2035، انطلاقا من سنة 2017 كسنة الأساس، من أجل وصف المستقبل المحتمل للمناطق الحضرية الخمسة فيما يتعلق بتنفيذ السياسات الهادفة إلى معالجة المخاوف الحضرية الرئيسية التي تم تحديدها بالتشاور مع الطواقم الفنية للمناطق الحضرية.

يجمع كل سيناريو مجموعة من السياسات أو المبادرات، والتي تسمى أذرع السياسات. ومن ثم يتم تقييم السيناريوهات من خلال مجموعة متنوعة من المؤشرات – ما يزيد عن 22 مؤشر طور أكثر من نصفها خصيصا لفلسطين- كأستهلاك الاراضي والطاقة وتكاليف البنية التحتية والبلدية، الكثافة السكانية ومؤشرات مرتبطة بالبيئة كإنبعاث الغازات والمساحات الخضراء إضافة إلى مؤشرات مرتبطة بالوصولية للخدمات والعمل.

تقوم الأداة بالتحليل بعد إدخال البيانات المطلوبة - كلما زادت دقة المعلومات وتنوعها كانت النتائج أدق وأفضل – حيث تتنبأ بأداء المنطقة الحضري المستقبلي من خلال تحليل بيانات جغرافية مكانية ورقمية تخص المنطقة الحضرية. ويشمل ذلك بيانات من الماضي، والظروف الحالية الراهنة، والمشاريع والخطط المستقبلية، حيث يتم مقارنة النتائج بين السيناروهات بناء على المعايير القياسية المحلية والعالمية، فهذه السيناريوهات تقدم منصة لتحليل كيف يمكن للحلول المتكاملة أن تعمل نحو التحضر المستدام.

كتمرين أول تم نمذجة السيناريوهات التالية:

سيناريو الأعمال كالمعتاد	تتكرر أنماط النمو الحضري التاريخية ولا يتم تطوير أية سياسات أو مشاريع جديدة.
سيناريو المخطط الهيكلي	تطور المنطقة الحضرية يكون وفقاً لمناطق التوسع، واستخدامات الأراضي، والطرق المعرفة والمحددة في المخططات الهيكلية.
السيناريو المعتدل	تطور المنطقة الحضرية يكون وفقاً لمناطق التوسع والمشاريع المحددة والمعرفة في مخطط الإطار المفاهيمي المكاني[1].
السيناريو الطموح	تطور المنطقة الحضرية إذا تم تطوير الأراضي الشاغرة في المنطقة الحضرية وفقاً للوائح وقوانين البناء الحالية مع أخذ مشاريع مخطط الإطار المفاهيمي المكاني إلى مستوى طموح من حيث التنفيذ.
سيناريو الرؤية	تكون المنطقة الحضرية وفقاً لمناطق التوسع في مخطط الإطار المفاهيمي المكاني والمشاريع التي تم أخذها إلى المستوى الطموح من حيث التنفيذ.

فوائد أداة الأداء الحضري

يمكن استخدام أداة الأداء الحضري من قبل أصحاب القرار(كرؤساء البلديات ومزودي الخدمات) والفنيين والسكان لـ:

- الاطلاع على النتائجمن خلال بوابة إلكترونية والتي يمكن الوصول إليها من قبل أصحاب المصلحة بإختلاف تخصصاتهم.
- نشر الفوائد المحتملة للمشاريع المستقبلية وأفكار المشاريع المحتملة.
- اتخاذ قرارات مستنيرة مبنية على أدلة حقيقية مرتبطة بمؤشرات قابلة للقياس والتقييم.
- تحقيق التوافق بين مختلف أصحاب المصلحة.
- تسهيل الحصول على التمويل الدولي.

هيكلية نظام الأداء الحضري:

أولا: الحاسبة مبرمجة لاستقبال، وتعديل، وإزالة المعلومات، وتقوم بالحسابات اللازمة لتوليد السيناريوهات.

ثانيا: واجهة العرض فتعرض نتائج السيناريوهات من خلال عدة مؤشرات وتظهر البيانات المكانية الجغرافية التي يتم تحميلها على الأداة.

تعمل الحاسبة على الشبكة الداخلية، الأمر الذي يعني أن المستخدمين يجب أن يكون لديهم كلمة مرور لتحميل المعلومات المكانية والرقمية. وتظهر الأسهم الحمراء أن المعلومات يتم تقديمها من خلال تطبيق الخادم والمبرمج باستخدام لغة بايثون. ويقوم جزء من النظام بإرسال المعلومات إلى قاعدة البيانات والقسم الآخر يقوم باسترجاع البيانات ليتم استخدامها من قبل تطبيق الخادم للقيام بحسابات المؤشرات عندما يطلب المستخدم ذلك من الأداة.

يتم تخزين النتائج في قاعدة البيانات الخاصة بالحاسبة وكما يتم نسخها في قاعدة البيانات الخاصة بواجهة العرض ويتم استخدامها من قبل تطبيق الويب لجعلها متاحة لكافة المستخدمين الذين يدخلون على واجهة العرض الخاصة بأداة الأداء الحضري.

إستدامة العمل بأداة الأداء الحضري:

تم عقد عدة ورش عمل ولقاءات تم فيها التعريف بالأداة واهميتها لكل من اصحاب القرار في الوزارة ورؤساء ومدراء البلديات وكوادرها الفنية، إضافة إلى شركاء التنمية من الدول المانحة.

تم تشكيل فريق عمل خاص بالعمل على الأداة ضمن الكوادر الفنية في كل منطقة حضرية، كما وتم تقديم التدريب اللازم لها واعداد دليل توجيهي، من أجل استدامة العمل على تطوير واستخدام الأداة لتقييم مشاريع وسياسات مستقبلية ضمن مجموعة سيناريوهات جديدة.

وسيتم العمل على تقديم التدريبات اللازمة لمختصي تكنولوجيا المعلومات.

وستقوم وزارة الحكم المحلي من خلال المشروع بتقديم كل الدعم اللازم لنشر الأداة واستدامة العمل عليها.

لمزيد من المعلومات

https://www.urbanperformance.in/Palestine/UP/PS

info.icud@gmail.com

www.facebook.com/icudps

1 مخطط الاطار المفاهيمي المكاني: هو إطار عمل تم العمل عليه مع الطواقم الفنية ومزودي الخدمات في كل منطقة حضرية لتحديد الآثار المكانية للسياسات المختارة المرتبطة بالهموم / المشاكل الحضرية بالتوافق مع الخطط التنموية للهيئات.

الحكومة الفلسطينية تقرر إرجاع جباية ضريبة الأملاك إلى البلديات

غسان ضراغمة

الإدارة العامة للشؤون المالية

انطلاقاً من حرص الحكومة الفلسطينية بشكل عام وزارة الحكم المحلي بشكل خاص دعم الهيئات المحلية والنهوض بواقع قطاع البلديات ودعمها بعدة برامج فقد قررت الحكومة إرجاع ضريبة الأملاك إلى البلديات، بهدف تعزيز موازنتها في مواجهة إجراءات سلطات الاحتلال التعسفية.

تعتبر ضريبة الأملاك مصدر الدخل الأساسي لأي حكومة وعلى قاعدة "خزينة الدولة جيوب أفرادها" فإن ضريبة الأملاك تعتبر من أهم الضرائب التي تعتمد عليها الهيئات المحلية في موازناتها، وهي ضريبة مباشرة يتم تحصيلها من أصحاب العقارات والأراضي، وهي ضريبة معروفة عبر التاريخ منذ الرومان مروراً بالفراعنة ثم الحكم العثماني وإن كان اسمها (ويركو المسقفات) ثم الانتداب البريطاني وربط تحصيلها بالمندوب السامي البريطاني وعمل قانون جباية وتحصيل لهما وهو قانون (1926) وقانون (1940) الذي نظم أسس جباية وتخمين الأرض، وبعد الحكم الأردني للضفة الغربية سن قانون ضريبة الأملاك رقم (30) للعام (1955) الذي سمي قانون ضريبة الأراضي الذي ألغى جميع القوانين السابقة، وبعد ذلك القانون رقم (1) للعام (1954) والذي ينص على قضيتين هما:

قيمة بدل الإيجار للأبنية بقيمة (17%) من قيمة الإيجار المتوقع لأي مبنى.

(10%) على الأراضي غير المقام عليها عقار، ثم صدر تعديلات كبيرة وأوامر عسكرية. وتنص المادة (3) من القانون على أن وزارة المالية هي الجهة السيادية في تحصيل هذه الضرائب نيابة عن البلديات، وتقوم بإعادة هذه المستحقات للبلديات بعد خصم مصاريف التحصيل.

ويعرف القانون الفلسطيني ضريبة الأملاك "أنها ضريبة مستحقة على جميع المباني والأراضي التي تقع داخل حدود البلديات بموجب قانون ضريبة الأبنية والأراضي داخل مناطق البلديات رقم (11) لسنة1954 وتعديلاته".

وتعتبر هذه الضريبة من أدوات الدعم والتمويل للهيئات المحلية في مشاريعها وميزانيتها، وفي بعض الهيئات المحلية تعتبر هي مصدر الدخل الأساسي لها مثل (بلديات بيتونيا ورام الله والبيرة).

وعليه فإن وزارة الحكم المحلي وفي طموحها نحو التدرج إلى اللامركزية رأت أن هناك فرصة أن تقوم الهيئات المحلية بتحصيل هذه الضريبة مباشرة وقدمت مقترحاً بذلك لمجلس الوزراء واستصدرت قرار بقانون من فخامة الرئيس حول إمكانية البلديات بتحصيل ضريبة الأملاك مباشرة وقد أعلن دولة رئيس الوزراء د.محمد اشتية وبناء على هذا القرار أن الحكومة ستقوم بنقل مهمة تحصيل جباية ضريبة الأملاك من قبل البلديات وستقوم الوزارة وبالتنسيق الكلي مع وزارة المالية باعتماد التجربة على أربع بلديات وهي (بلدية رام الله في محافظة رام الله والبيرة، عصيرة الشمالية في محافظة نابلس، حلحول في محافظة الخليل وبلدية بيت جالا في محافظة بيت لحم)، وسيكون هناك خطة عمل كاملة لما تحتاجه هذه البلديات حول آلية جباية ضريبة الأملاك والتخمين من أدوات وأنظمة وتدريب لنجاح عملها مستقبلاً وقد تم الاتفاق على أن تكون عملية التخمين مركزية تقوم بها السلطة المركزية بمساعدة الهيئات المحلية كما نص القانون السابق، وستبقى الكشوف الخاصة بالمكلفين موجودة في وزارة المالية ويكون للبلديات حق الإطلاع والمتابعة لهؤلاء المكلفين وتحصيل المستحقات عليهم وتحصيلها في حساب فرعي تابع للحساب العام لتحصيل ضريبة الأملاك ويكون هذا الحساب بإشراف مباشر من الهيئات المحلية وبرقابة مباشرة من وزارة الحكم المحلي، التي ستعمل بكل جهد من أجل نجاح هذه التجربة، ليتم في النهاية الوصول إلى إلى وجوب نقل هذه العملية من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية عندما تكون السلطة المحلية قادرة على تطبيق هذه المهمة بالكامل.

قصة إنسان

غامر بحياته لإنقاذ شاب أوشك على الغرق

سعيد زيدان 62 عاماً.. رئيس بلدية ديراستيا.. موقف شجاع وبطولي

أسرة وزارة الحكم المحلي وكعادتها دائما منذ تأسيسها، مبادرة وقائدة لتحفيز وتشجيع المبادرات الإنسانية، ومقدرة لاصحاب المواقف البطولية التي يزخر بها تاريخنا الحافل بتضحيات أبناء شعبنا على سبيل تحقيق الحرية ونيل الاستقلال.

سعيد زيدان المعروف ب "أبو علي" رئيس بلدية ديراستيا والذي يبلغ من العمر 62 عاماً، لم يتردد من التوجه إلى واد قانا القريب من البلدة بمحافظة سلفيت، بعد تلقيه اتصالاً بطلب المساعدة لإنقاذ شاب أوشك على الغرق داخل بركة في الواد تكونت بفعل السيول التي تشكلت جراء المنخفض الجوي.

زيدان ولحظة وصوله رفقة طواقم من الدفاع المدني إلى مكان الحدث، حذره المتجمهرون في الموقع من النزول للمياه خشية عليه من أن تصيبه جلطة نتيجة النزول في المياه الباردة، إلا أنه تجاهل هذه التحذيرات بدوافع انسانية وقام بخلع ملابسه والنزول داخل المياه الباردة والسباحة فيها حاملاً على كتفه أحبالاً لكي تستخدم في جر المركبة التي غمرتها المياه، وبعد محاولات عديدة تمكن زيدان ومن معه من اخراج المركبات المحاصرة بالمياه إلى مكان آمن، وتأمين العالقين أيضا.

رئيس البلدية يتقن السباحة وهو حاصل على بطولات النادي البحري الكويتي قبل 35 عاما، وحاصل على ميدالية ذهبية واخرى فضية، يتحدث بمراراة عن رؤيته لبعض المتجمهرين حول مكان الحادثة والذين اكتفوا بتصوير الواقعة دون المحاولة للمساعدة بعمليات الانقاذ.

وأضاف زيدان: "الشرطة الإسرائيلية ودوريات الجيش عرضت المساعدة إلا أننا رفضنا المساعدة، فالشرطة حررت المخالفات للمركبات التي توقفت للمساعدة، وبعد كل ذلك عرضوا علينا المساعدة ولكننا رفضنا وقمنا بانقاذ المركبات العالقة بجهودنا وتعاوننا كفلسطينيين أبناء هذا البلد".

أسرة الوزارة استقبلت زيدان في مقر الوزارة، وكرمته باسم القيادة الفلسطينية ومجلس الوزراء وأسرة الوزاراة قاطبة، لموقفه البطولي والشجاع والانساني، والذي ليس بالغريب عن الانسان الفلسطيني المعروف بنخوته وشهامته، وعبرت عن اعتزازها برئيس البلدية وتقديرها العميق له.

اتفاقيات ومنح مالية للهيئات المحلية

توقيع اتفاقيتين بنحو 26 مليون دولار لدعم الخدمات الطارئة والتنموية للبلديات

برعاية وحضور رئيس الوزراء د. محمد اشتية، جرى توقيع اتفاقيتي تمويل إضافي، من البنك الدولي بقيمة 15 مليون دولار، ومن الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 10 مليون يورو، لصالح برنامج تطوير البلديات "المرحلة الثالثة"، والمنفذ من خلال صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.

وتأتي هذه الاتفاقيات تنفيذا لمذكرة التفاهم التي وقعتها الحكومة الفلسطينية مع المانحين الدوليين لتجنيد الدعم لصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.

ووفق الاتفاقية، تم تخصيص 10 مليون دولار كتمويل إضافي لتحسين الخدمات الطارئة للبلديات في قطاع غزة، وتخصيص مبلغ قدره 5 ملايين دولار من الصندوق الاستئماني متعدد المانحين للشراكة من أجل تطوير البنية التحتية وتطوير قدرات البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ووقع الاتفاقية الثانية بقيمة 10 مليون يورو كتمويل إضافي لبرنامج تطوير البلديات "المرحلة الثالثة"، عن الجانب الفلسطيني وزير المالية شكري بشارة، وعن الجانب الفرنسي القنصل الفرنسي بيير كوشارد، ومديرة الوكالة الفرنسية للتنمية في فلسطين كاثرين بوناود.

> "رئيس الوزراء د. محمد اشتية قال: "نحن في أشد الحاجة لهذه المساعدة في هذا الظرف الاستثنائي، والتي تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، بهدف استكمال بناء وتطوير قدرات المؤسسات الفلسطينية في طريق بناء الدولة، الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967. ولا دولة في غزة، ولا دولة بدون غزة".

> "وأضاف اشتية: "هذه المنحة تشمل كافة الجغرافيا الفلسطينية، تحت مظلة الشرعية الوحيدة وهي الرئيس محمود عباس والحكومة، من اجل تقديم الخدمات لأبناء شعبنا في كافة اماكن تواجدهم على أكمل وجه".

الحكومة الالمانية تخصص 7.7 مليون يورو لدعم قطاع الحكم المحلي

وزير الحكم المحلي المهندس مجدي الصالح، تسلم من مديرة برنامج دعم واصلاح قطاع الحكم المحلي في التعاون الألماني (GIZ) كاثرين لورنز، رسالة رسمية تضمنت اعتماد الحكومة الألمانية مبلغ (7.7) مليون يورو كدعم لقطاع الحكم المحلي خلال السنوات الثلاث المقبلة.

ويشمل الدعم العديد من المجالات خاصة الهندسة، والتخطيط، والمشاركة والمساءلة المجتمعية، وتحسين الإدارة المالية للهيئات المحلية وتعزيز إيراداتها، بالإضافة إلى الاصلاحات في المجالات الإدارية، إلى جانب مساهمة GIZ في برنامجي دعم تطوير البلديات المرحلة الثالثة من خلال صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، وبرنامج تحسين الحكم المحلي والخدمات المحلية (LGSIP).

الوزير الصالح: " بدوره، شكر الصالح الحكومة الألمانية على دعمها المتواصل لقطاع الحكم المحلي، مشيراً إلى أهمية هذا الدعم في دعم جهود ومساعي الوزارة للنهوض بالقطاع في شتى المجالات".

إطلاق مشاريع بقيمة (4,3) مليون دولار للمجالس القروية

أطلق وزير الحكم المحلي المهندس مجدي الصالح، مجموعة من المشاريع لصالح المجالس القروية بقيمة 4,3 مليون دولار، ضمن برنامج تحسين الحكم المحلي والخدمات المحلية (LGSIP) الممول من البنك الدولي ومجموعة من المانحين.

وقال الصالح: "إن إطلاق هذه الرزمة من المشاريع تهدف الى تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وتعزيز صمودهم وتثبيتهم في أراضيهم، وهذا ايضا ينسجم مع توجهات القيادة والحكومة الفلسطينية".

وأضاف: "عدد المجالس القروية المستفيدة لهذا العام (173) مجلساً، انطبقت عليها المعايير التي تؤهلها في هذا البرنامج، وشملت المشاريع التي جرى إطلاقها مشاريع بنية تحتية في مجالات الطرق، المياه، التعليم، الطاقة، والصرف الصحي وغيرها، حسب اولويات حددتها هذه المجالس.

وأشار إلى أن الوزارة ستعمل على زيادة عدد المجالس المؤهلة للاستفادة من البرنامج خلال العام المقبل، تعزيزاً لدور المجالس وتمكينها من القيام بواجباتها على النحو الأمثل.

توقيع اتفاقية بين الحكم المحلي والبنك الإسلامي للتنمية بقيمة 5 ملايين دولار

تحت رعاية وحضور رئيس الوزراء د. محمد اشتية، وقع وزير الحكم المحلي مجدي الصالح مع البنك الإسلامي للتنمية بصفته مديرا لصندوق الاقصى، بشأن مشاريع بنى تحتية في مدينة القدس بقيمة 5 ملايين دولار، حيث تشمل المشاريع تعبيد وتهيئة طرق وشوارع ومداخل بطول حوالي 40 كم، بالاضافة الى مشاريع شبكات صرف صحي ومياه وقنوات تنظيم حركة مياه الأمطار، وتوسيع شبكات الإنارة في 29 بلدة في محافظة القدس.

المشاريع المنفذة من خلال الوزارة

رقم (1) : توزيع عدد المشاريع وتكلفتها بالشيكل حسب المحافظة لعام 2018

	صرف صحي		نفايات صلبة		مياه		مباني عامة		كهرباء		خدمات عامة		طرق	
	عدد المشاريع	المبلغ بالشيكل	عدد المشاريع	المبلغ بالشيكل	عدد المشاريع	المبلغ بالشيكل	عدد المشاريع	المبلغ بالشيكل	عدد المشاريع	المبلغ بالشيكل	عدد المشاريع	المبلغ بالشيكل	عدد المشاريع	المبلغ بالشيكل
أريحا والأغوار							0	-			0		3	1,500,000.00
الخليل							7	2,369,492.00	1	266,000.00	11	1,614,814.20	49	27,631,520.40
القدس					3	1,200,000.00	8	2,791,757.20			5	304,000.00	23	9,951,200.80
بيت لحم					3	159,543.00	6	1,897,907.20			10	1,280,099.60	24	9,283,760.80
جنين			5	1,141,347.60	2	1,292,000.00	5	2,344,000.00			3	850,000.00	34	13,709,200.00
رام الله والبيرة			1	570,000.00	8	1,377,024.00	7	3,128,800.00	4	790,000.00	8	801,012.60	42	21,171,459.40
سلفيت					1	104,994.00	3	739,139.20	1	760,000.00	1	77,223.60	17	6,645,003.00
طوباس	1	760,000.00					1	570,000.00			0		12	4,099,319.40
طولكرم					1	550,000.00	0	-	1	400,000.00	3	516,000.00	24	10,107,736.58
قلقيلية			2	1,092,000.00	2	191,450.80	6	2,282,025.80	1	88,201.80	6	281,372.60	15	6,954,823.40
نابلس					2	480,000.00	11	3,326,379.20	4	483,687.80	6	1,148,569.00	41	13,702,408.20
وزارة الحكم المحلي					1	25,000.00	2	15,800,000.00	1	400,000.00	9	18,947,225.00		
المجموع	1	760,000.00	8	2,803,347.60	23	5,380,011.80	56	35,249,500.60	13	3,187,889.60	62	25,820,316.60	284	124,756,431.98

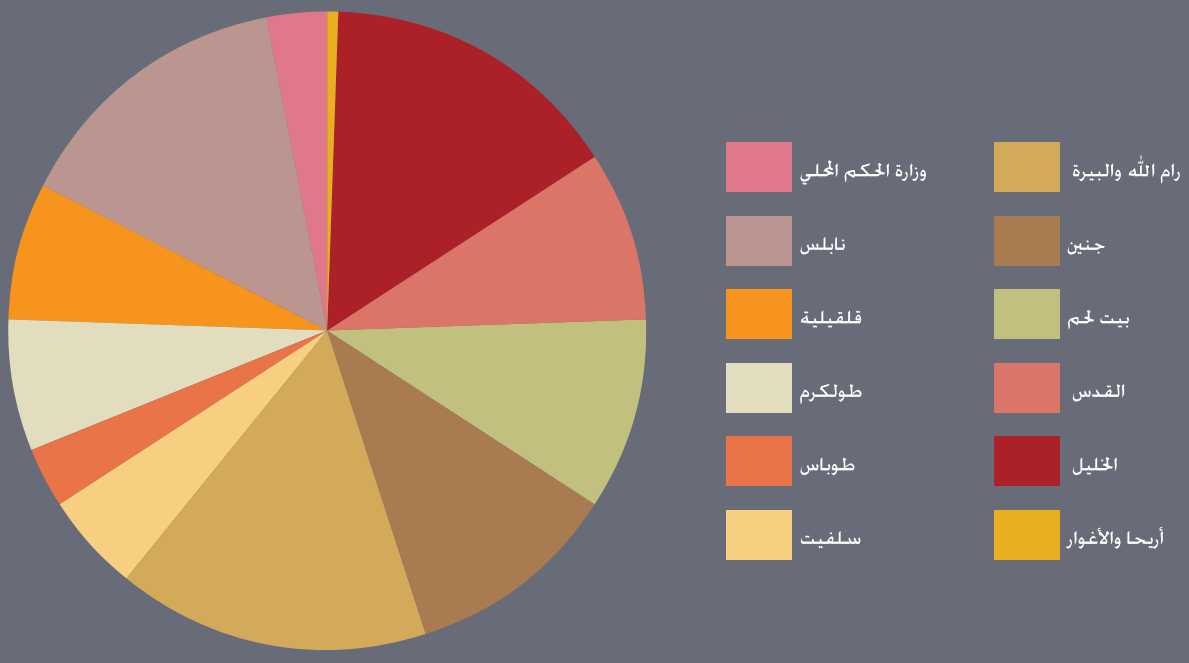

رقم (2) : توزيع عدد المشاريع وتكلفتها بالشيكل حسب القطاع لعام 2018

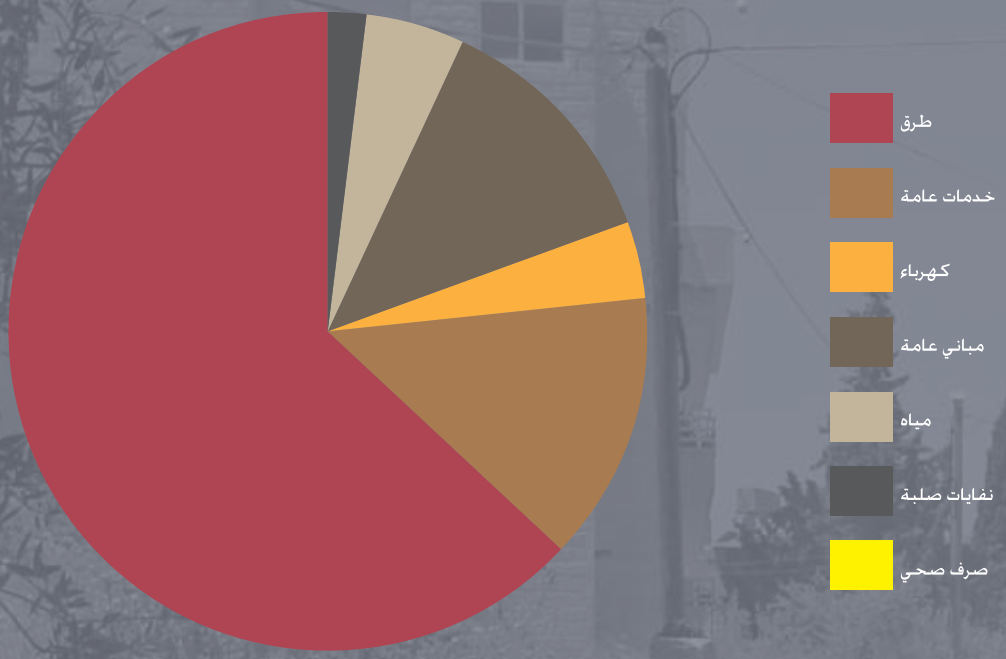

رقم (3) : عدد المشاريع و تكلفتها بالشيكل حسب الممول و القطاع للعام 2018

	صرف صحي		نفايات صلبة		مياه		مباني عامة		كهرباء		خدمات عامة		طرق	
	عدد المشاريع	المبلغ بالشيكل	عدد المشاريع	المبلغ بالشيكل	عدد المشاريع	المبلغ بالشيكل	عدد المشاريع	المبلغ بالشيكل	عدد المشاريع	المبلغ بالشيكل	عدد المشاريع	المبلغ بالشيكل	عدد المشاريع	المبلغ بالشيكل
وزارة المالية			4	1,125,000.00	8	2,475,000.00	22	22,184,050.00	5	1,720,000.00	16	20,971,225.00	171	95,088,440.78
وزارة الحكم المحلي					1	100,000.00	2	140,000.00	2	220,000.00	9	885,000.00	6	355,000.00
البنك الدولي			1	16,347.60	11	1,133,011.80	15	1,628,250.60	4	221,889.60	27	2,335,791.60	60	6,936,991.20
البنك الاسلامي للتنمية			1	570,000.00	3	1,672,000.00	4	1,276,800.00			3	851,200.00	19	9,766,000.00
جايكا			2	1,092,000.00			1	1,099,000.00			0	-		
GIZ							8	3,601,400.00			5	207,100.00	2	70,000.00
صندوق أبو ظبي	1	760,000.00					4	5,320,000.00	2	1,026,000.00	2	570,000.00	26	12,540,000.00
المجموع	1	760,000.00	8	2,803,347.60	23	5,380,011.80	56	35,249,500.60	13	3,187,889.60	62	25,820,316.60	284	124,756,431.98

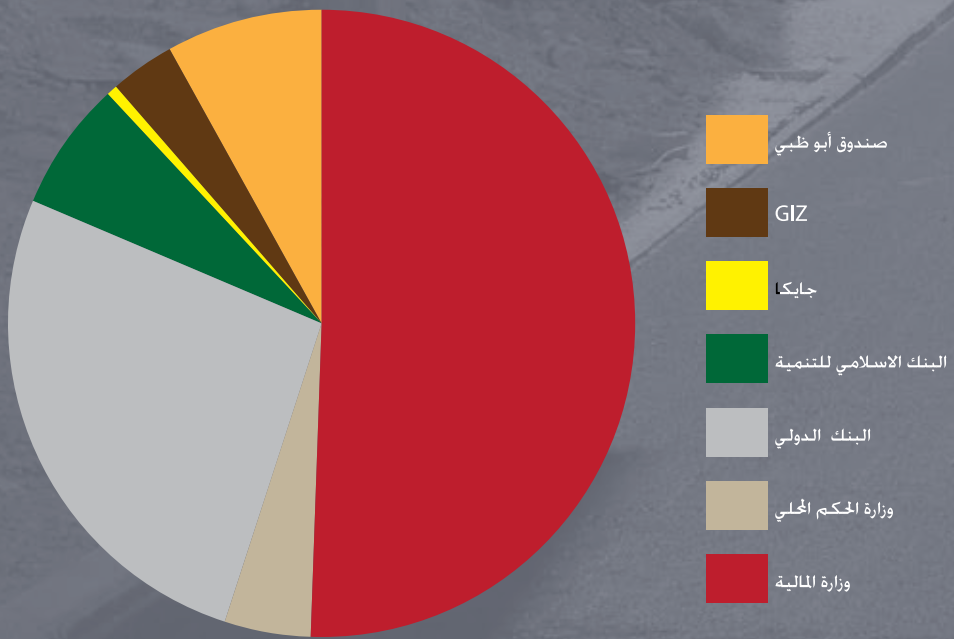

"وفي القطاع ... نواصل دون انقطاع"

افتتاح مشاريع تطويرية في غزة وعبسان الكبيرة ورفح وخانيونس

" شملت المشاريع افتتاح مشروع تأهيل منطقة وادي صابر في عبسان الكبيرة، بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، بإشراف من الإدارة العامة للمشاريع في وزارة الحكم المحلي، بالإضافة إلى افتتاح مشروع إعادة تأهيل مركز البلدة ودوار الساقية الممول من خلال صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، إلى جانب افتتاح مشروع مبنى تجاري لبلدية رفح، ومحطة معالجة تابعة لبلدية خانيونس ومتنزه، بالإضافة إلى مجموعة طرق وميادين لخدمة مدينة غزة".

افتتاح هذه المشاريع التطويرية تأتي كتطبيق عملي على أرض الواقع لتعليمات، وتوجيهات الرئيس محمود عباس للحكومة الفلسطينية بأن تكون حكومة للكل الفلسطيني، وأن تعمل على خدمة أبناء شعبنا الفلسطيني في كافة مناطق تواجده، وتلبية احتياجاته الأساسية من الخدمات".

وزير الحكم المحلي المهندس مجدي الصالح خلال افتتاحه المشاريع: أكد أن الوزارة ستواصل دعمها للبلديات في القطاع، ورفدها بالمشاريع التطويرية من خلال الإدارة العامة للمشاريع في الوزارة، ومن خلال صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، الذي واصل الدعم طوال السنوات الماضية دون انقطاع، الأمر الذي انعكس إيجاباً على واقع الخدمات المقدمة للمواطنين.

أحذية
المتميز

"وأيضاً في قرية ظهر العبد بمحافظة جنين"

افتتاح مبنى متعدد الأغراض وحديقة عامة

"يأتي افتتاح هذا المشروع ضمن برنامج تطوير المنطقة المسماة "ج" الرزمة الثانية، والممول من الحكومة الدنماركية من خلال الاتحاد الاوروبي وبتنفيذ من صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية."

تطبيقاً لسياسات الحكومة ودعوة الوزارة لتكثيف العمل في مناطق مسماة "ج"

افتتاح طرق داخلية ومبنى للمجلس القروي في خشم الدرج بالخليل

الحكومة الفلسطينية والمملكة المتحدة والاتحاد الاوروبي، احتفلوا بافتتاح مبنى مجلس قروي وطرق داخلية في القرية البدوية خشم الدرج في جنوب محافظة الخليل، وتقع القرية في المنطقة المسماة "ج"، وبلغت قيمة الدعم المالي المقدم لدعم البنية التحتية في القرية 310 الف يورو، من خلال صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.

هذا ويُشكل بناء المجلس القروي عنوان دائم للهيئة المحلية لخدمة المجتمع المحلي، وتخدم الطُرُق الداخلية التي يبلغ طولها 2 كيلومتر، وبعرض 5 متر، أكثر من ألف مُستفيد، مما يُيسر حركتهم ويُعزز تواصلهم وإتصالهم.

مديرة التعاون في الإتحاد الأوروبي ألساندرا فيتسر قالت: "المنطقة ج هي منطقة أساسية بالنسبة لتواصل الضفة الغربية ولقابلية استمرار الدولة الفلسطينية المُستقبلية.

وتابعت: يغطي الدعم التطويري للإتحاد الأوروبي نطاقاً واسعاً من المجالات بما فيها البنية التحتية والقطاع الخاص والبيئة والزراعة.

في إطار الاهتمام بالقضايا البيئية والتغير المناخي

بقدرة انتاجية 260 كليو واط وبتكلفة 236 ألف دولار

محطة لتوليد كهرباء بالطاقة الشمسية في فرخة

الوزارة مهتمة في القضايا البيئية والتغير المناخي، وتعمل مع الأصدقاء والشركاء المانحين من أجل إقامة مشاريع نموجية في مجالات الطاقة والبيئة انسجاماً مع الاتفاقيات الدولية والمعاهدات الدولية التي التزمت بها دولة فلسطين، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في مجالات الطاقة النظيفة، وتوليد الطاقة من مكبات النفايات وإعادة التدوير وغيرها.

وزير الحكم المحلي المهندس مجدي الصالح، وضع حجر الأساس لمشروع محطة توريد وتركيب نظام توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية في فرخة، وذلك لصالح مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة والصرف الصحي لمحافظة سلفيت، والذي سيخدم ثلاث هيئات محلية هي ياسوف، اسكاكا، وفرخة، بتمويل من صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية ضمن برنامج تحسين خدمات الحكم المحلي (LGSIP)، بقيمة 326 ألف دولار.

تعزيزاً لصمود المواطنين وتثبيتهم في أراضيهم

افتتاح مشروع الطرق الداخلية في قرية بيرين بمحافظة الخليل بتمويل من الوزارة

وللطفولة نصيب

افتتاح مشروع قاعة متعددة الأغراض في بلدة عزون عتمة بمحافظة قلقيلية حيث حولها المجلس القروي إلى روضة أطفال الأمل.

القسم الأول من المشروع جاء بتمويل من الحكومة الايطالية عن طريق برنامج FAIR ، والأعمال الخارجية من خلال برنامج تحسين الحكم المحلي والبنية التحتية LGSIP

افتتاح مشروع قاعة مؤتمرات بلدية بيت أولا... تجسيد للشراكة الحقيقية بين المجتمع المحلي والهيئة المحلية ووزارة الحكم المحلي

"القاعة تعد مشروعاً متميزاً في المنطقة، وستكون مركزاً هاما لعرض ابداعات ومواهب الأفراد والجماعات في البلدة، وفضاءً رحباً لعقد اللقاءات والندوات والمؤتمرات والاحتفالات، ومتاحة لاستخدام أهالي ومؤسسات المناطق المجاورة بالتنسيق مع المجلس البلدي".

الاهتمام بالمراكز التاريخية في هيئات الحكم المحلي

قصر أبو حجلة ... فندق سياحي في دير استيا القديمة

تشكل البلدة القديمة في ديراستيا (شمال غرب سلفيت) نموذجاً معمارياً فريداً من نوعه لا يزال شاهداً على حقب الرومان والمماليك والعثمانيين، إذ تشكل بيوتها المتلاصقة والمرتفعة حصنا يحميها من الهجمات والأعداء، وبوابتها المقوسة مدخلا لكنز لن تجده إلا في القدس والمدن القديمة، حيث تعتبر البلدة نموذجاً مصغراً في بيوتها وقصورها وبلاط أزقتها ومكانها للمدن القديمة الكبرى.

وزارة الحكم المحلي تولي أهمية بالغة لإعادة احياء المراكز التاريخية في هيئات الحكم المحلي تعزيزاً للتنمية الاقتصادية المحلية، ولتعزيز الروابط بين المواطنين وتراثهم الثقافي، ودعماً لخطط الاستثمار الاقتصادية المتكاملة للمجتمع المحلي والتركيز على دمج المراكز التاريخية، ودعم بناء القدرات لخدمة المجتمعات المحلية التي تضع في اعتبارها الأهداف والأولويات الثقافية.

وتطبيقاً لسياسة الوزارة، افتتحت الوزارة مشروع صيانة مبنى متعدد الأغراض "قصر أبو حجلة" في ديراستيا، ضمن برنامج إعادة إحياء المراكز التاريخية في هيئات الحكم المحلي وبتمويل من الحكومة البلجيكية، وبتنفيذ من صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.

وتضمن المشروع: تأهيل وترميم وتأثيث وتشغيل مبنى متعدد الأغراض يشمل 3 غرف ضيافة ، ومطعم، وقاعات متعددة موزعة على ثلاثة طوابق، بالإضافة إلى ساحات مفتوحة، بإجمالي مساحة 800 متر مربع.

في ميدان الرياضة

الرياضة متنفس للشعوب الحية..
وخير وسيلة لإرساء ثقافة السلام والاحترام المتبادل

الحكومة الفلسطينية تولي أهمية بالغة لتشجيع الرياضة الفلسطينية، وتوفير البنية التحتية التي تتيح للشباب وللرياضين بشكل عام ممارسة رياضاتهم وتطوير مهاراتهم وقدراتهم.

اهتمام القيادة الفلسطينية بالرياضة وفي شتى المجالات أثمر إيجاباً وعلى مختلف الأصعدة، فدولة فلسطين صارت منافساً قويا في مختلف الألعاب الرياضية وأضحت رقما صعبا للمنافسين، بالرغم من كافة الصعوبات والمعيقات التي يضعها الاحتلال، وفرضه العديد من القيود التي تعيق تطوير الواقع الرياضي الفلسطيني حيث منع العديد من الوفود الرياضية واللاعبين من الوصول إلى فلسطين للمنافسة، وغيرها من الإجراءات العنصرية.

الوزير الصالح: شارك في افتتاح ملعب نادي أهلي بلاطة في المنطقة الشرقية بمحافظة نابلس، بدعم من مدينة ليل الفرنسية، مؤكداً أهمية الرياضة في التقريب بين الشعوب وتعزيز ثقافة السلام والمحبة والاحترام المتبادل.

كما وافتتح الصالح، صالة رياضية في بلدة عزون بمحافظة قلقيلية، بتمويل من وزارة الحكم المحلي وبمساهمة من المجتمع المحلي.

" خلال افتتاح الصالة الرياضية في بلدة عزون"

2019.. عام النظافة وتقليل انتاج النفايات

اطلقت وزارة الحكم المحلي شعار «2019عام النظافة وتقليل انتاج النفايات» وفي سياق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الثانية في قطاع النفايات الصلبة في فلسطين والتي استوجبت تشكيل مجموعة قطاعية متخصصة لهذا القطاع فان الوزارة عازمة على الاستمرار في تطوير أداء هذا القطاع بما يضمن تحقيق كافة الاهداف المنشودة على المدى المتوسط والبعيد وخاصة خلال السنوات الخمسة القادمة من خلال التركيز على الجوانب التالية:

1. رفع مستوى الوعي لدى كافة اصحاب العلاقة بهذا القطاع حول اهمية مشاركتهم ودورهم عملية ادارة النفايات الصلبة.

2. تشجيع عمليات الفرز المنزلي وتقليل النفايات المخصصة للطمر من خلال اعادة الاستخدام او صناعة الدبال او اي تقنيات اخرى تساعد في تحقيق هذا الهدف.

3. تشجيع الشراكة بين القطاع الخاص من جهة ومجالس الخدمات المشتركة والبلديات من جهة اخرى على الاستثمار في النفايات الصلبة مثل صناعة الذبال على المستوى المركزي في محطات الترحيل او في المكبات الصحية او تشجيع الفصل وبيع المواد المفصولة.

4. استكمال العمل وتشجيع القطاع الخاص لدراسة الفرص المتاحة للاستثمار في مجال تحويل النفايات الى طاقة حلا لمشكلة الكميات الكبيرة التي تذهب الى مكبات النفايات واسهاما في توفير مصدر بديل للطاقة في حال اثبتت الدراسات جدوى الاستثمار في هذا المجال.

وقد بدأنا في اطار رفع الوعي لدى الطلبة بالشراكة مع التربية والتعليم بتنفيذ بعض الانشطة لتوعية طلبة المدارس فالطلبة جيل صغير قادر على التعلم والسلوك تبعا لذلك.

مجتمع أكثر وعياً ومشاركة, من أجل رفع مستوى الوعي لدى المجتمع الفلسطيني, وتنفيذا لاهداف الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة وخاصة الهدف الثالث: إدارة فاعلة وآمنة بيئياً وصحياً لخدمات النفايات الصلبة , وخاصة السياسة (6) تشجيع سياسات وأساليب خفض كميات النفايات الصلبة وتدويرها وإعادة إستخدامها وإنتاج الطاقة قبل التخلص النهائي في المكبات الصحية الإقليمية, وكذلك لتحقيق الهدف السابع: مجتمع أكثر وعياً ومشاركة وبخاصة السياسة رقم (15) تعميق الوعي والمعرفة البيئية المجتمعية والمؤسساتية بقضايا النفايات الصلبة وآثارها, والسياسة (16) رفع الوعي البيئي لدى الطلبة وتنمية التوجهات والمهارات في المجالات المتعلقة بخفض كميات النفايات الصلبة وإعادة التدوير.

يأتي تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة, في إطار السعي الدائم من قبل الحكومة الفلسطينية وتطبيقا لسياسات وزارة الحكم المحلي بالتنسيق مع كافة اصحاب العلاقة بما يخدم أجندة السياسات الوطنية للحكومة الفلسطينية للأعوام 2017-2022، وخاصة المحور الثاني منها الإصلاح وتحسين الخدمات العامة ضمن أولوياتها الوطنية وفق السياسة رقم (7) والتي تنص على تعزيز إستجابة الهيئات المحلية للمواطن، وكذلك السياسة رقم (8) والتي تنص على الإرتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن، والتي تصب جميعها في محوري الطريق نحو الإستقلال والتنمية المستدامة . وكذلك حسب الاولوية الوطنية العاشرة «توفير الاحتياجات الاساسية للتجمعات السكانية», وربط التجمعات السكانية بشبكات مياه نظيفة وانظمة صرف صحي, ربط التجمعات السكانية بشبكات طاقة يمكن الاعتماد عليها.

وسعيا للوصول الى مجتمع قادر على التنمية والصمود كما ورد في السياسة الوطنية رقم (27) ضمان

إستدامة البيئة والتكيف مع ظاهرة التغير المناخي, من خلال ضبط معدلات التلوث والحد من انبعاثات غازات الدفيئة وكذلك التوسع في ادارة النفايات الصلبة وتدويرها واعادة استخدامها.

وقد أثمرت الجهود المتواصلة والإستثمارات المالية والبشرية في قطاع النفايات الصلبة، والتي قادتها وزارة الحكم المحلي وخاصة إنشاء المكبات الصحية، وتوريد الآليات والمعدات وسيارات الجمع والحاويات للمجالس المشتركة والبلديات، وتطوير قدرات الموارد البشرية، وإتباع أفضل الطرق بتطويع التجارب الدولية في تحسين ادارة هذا القطاع، وذلك بتطبيق مفهوم العمل المشترك من خلال مجالس الخدمات المشتركة بدعم شركائنا الدوليين خاصة اليابانيين ومؤسسة جايكا وغيرهم من الممولين.

بالرغم من ذلك فإن إدارة هذا القطاع ما زالت تشكل تحدياً وعلينا في فلسطين التقاط الفرصة المتمثلة في إستغلال المصادر غير المحدودة والمتزايدة بإستمرار الناتجة عن مختلف الأنشطة البشرية الحديثة.

وتسعى وزارة الحكم المحلي في هذا السياق الى رفع مستوى الوعي بقضايا النفايات الصلبة وخلق ثقافة على المستوى الإستراتيجي من خلال إستهداف وعي المواطن والمؤسسات العاملة في ادارة النفايات الصلبة, وتغير سلوك كافة الشركاء بإتجاه زيادة مشاركتهم في عملية إدارة النفايات الصلبة بدءاً بتقليل إنتاج النفايات وفصلها على مستوى المنزل، مروراً بالهيئات المحلية والمجالس المشتركة وصولا الى الحكومة والقطاع الخاص على طريق التعامل مع النفايات الصلبة من منظور مختلف وإعتبارها مصادر يمكن الاستفادة منها ناهيك عن ضرورة العمل على تقليل النفايات المنتجة وخاصة التي تذهب للطمر بالإضافة إلى إعادة استخدامها وتدويرها.

والتخلص من النفايات الصلبة يعتبر من بين أهم الأولويات ومن الضروري التعامل معه كحالة حرجة, بسبب ندرة وارتفاع قيمة الأراضي المحتمل إستخدامها كمكبات للنفايات، وخاصة في ظل التحسن الذي طرأ على الجوانب المؤسساتية وانظمة الجمع ولم يرافقه تحسن بنفس الوتيرة في موضوع التخلص الامن, لذلك فان كميات النفايات المخصصة للطمر في المكبات الصحية يجب أن تتناقص الى أدنى حد ممكن تدريجياً، لان المعدل الحالي لطمر النفايات يعتبر إستنزافاً للموارد وتلويثاً للبيئة وإستخداماً غير فعّال للأراضي.

وقد جاء عقد اليوم الوطني الاول لادارة النفايات الصلبة في فلسطين بتاريخ 25/2/2019 الذي تناول مختلف المواضيع المتعلقة بالنفايات الصلبة (التوعية, الجمع والترحيل والتخلص, الشراكة مع القطاع الخاص, التعامل مع بعض انواع النفايات مثل النفايات الطبية والخطرة.

وقد قام وزير الحكم المحلي من خلال المؤتمر باطلاق الحملة الوطنية حول ادارة النفايات الصلبة ومن المخطط ان يتم عمل فعالية وطنية في محافظة رام الله والبيرة كبداية لمجموعة انشطة ميدانية توعوية سيتم بعدها تنفيذ انشطة اخرى في بقية المحافظات تستهدف رفع مستوى الوعي لدى المواطنين الفلسطينيين. وسيتم كذلك بالتنسيق مع تلفزيون فلسطين والشرطة الفلسطينية ونقابات النقل الخاص توزيع مواد اعلامية وتوعوية هادفة بالاضافة لاستمرار التنسيق مع الجامعات والتربية والتعليم بهذا الخصوص.

اليوم الوطني الاول لادارة النفايات الصلبة في فلسطين

سليمان ابو مفرح

م. ع. مجالس الخدمات المشتركة

عقد اليوم الوطني الأول لادارة النفايات الصلبة في فلسطين تحت رعاية وحضور رئيس الوزراء رامي الحمد الله، وبتوجيهات من وزير الحكم المحلي في حينه حسين الأعرج، ووكيل الوزارة ورئيس الفريق الوطني لإدارة النفايات الصلبة في حينه محمد حسن جبارين، وبحضور ومشاركة طواقم الوزارة والفريق الوطني والوزارات والشركاء الدوليين والهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة والمجتمع المحلي، والذي جاء تزامنا مع إطلاق الحملة الوطنية للتوعية حول قضايا النفايات الصلبة وهدف هذا اليوم إلى:

١- تفعيل التواصل بين كافة الشركاء العاملين والمهتمين بهذا القطاع الهام والمعقد والذي يمس الحياة اليومية لكل مواطن فلسطيني.

٢- إتاحة الفرصة لكافة الجهات ذات العلاقة لتبادل المعلومات المتعلقة بعملية إدارة النفايات الصلبة من خلال التواجد في مكان واحد وإلقاء الضوء على ادوار كل منهم من على منصة مشتركة.

٣- وضع تقليد سنوي من هذا اليوم فصاعدا لتمكين الجميع من الاطلالة على واقع هذا القطاع وما يجري عليه من تغيرات سنويا.

ويأتي هذا اليوم في إطار السعي لتجسيد أحد أهم محاور العمل في أجندة السياسات الوطنية)المواطن اولا(وتحقيقا لأهم اهداف الإستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة في فلسطين للاعوام ٢٠١٧-٢٠٢٢ التي اقرتها الحكومة. وفي إطار سعي وزارة الحكم المحلي لتنفيذ التدخلات المختلفة المناطة بها والبالغة عددها 65 تدخل من اصل 96 تدخل في كامل الاستراتيجية, وخاصة ما جاء في الاهداف الاستراتيجية مثل إدارة فاعلة وآمنة بيئياً وصحياً لخدمات النفايات الصلبة, والسياسات المختلفة من دعم وتعزيز النظم الحالية لإدارة خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة لتحسين فاعلية وجودة الخدمات وتوفيرها لكافة المواطنين والتخلص الآمن والفاعل والكفؤ من النفايات الصلبة في مكبات صحية إقليمية كافية تخدم كافة التجمعات العمرانية أو بطرق تكنولوجية حديثة ملائمة, وتشجيع سياسات وأساليب خفض كميات النفايات الصلبة وتدويرها وإعادة إستخدامها وإنتاج الطاقة قبل التخلص النهائي منها في المكبات الصحية الإقليمية وسعيا لتحقيق الاهداف الاستراتيجية الاخرى مثل إدارة فاعلة وآمنة بيئياً وصحياً لخدمات النفايات الصلبة أو الهدف الاستراتيجي مجتمع أكثر وعياً ومشاركة وسياسة تعميق الوعي والمعرفة البيئية المجتمعية والمؤسساتية بقضايا النفايات الصلبة وآثارها، يتم تنفيذ برامج وحملات مشتركة مع الشركاء المختلفين ومؤسسات المجتمع المدني لتوعية القطاع غير

الرسمي في الجوانب الفنية والصحية والبيئية المتعلقة بالنفايات الصلبة وكذلك خلق منابر للحوار والمشاركة ما بين القطاع العام والخاص والأهلي ووضع آلية لكيفية التواصل مع القطاع العام والخاص والأهلي وتنفيذ انشطة حوار وتواصل مع الشركاء المستهدفين.

وحيث أن تخفيض كميات النفايات الناتجة في فلسطين والتي تذهب مباشرة للطمر سواء الصحي او العشوائي، فقد اصبح هناك حاجة ملحة وطارئة لخلق منابر للحوار من أجل التعاون وتبادل المعلومات والمعرفة والخبرات الخاصة بادارة النفايات الصلبة في فلسطين مع كافة الشركاء والمهتمين، وخاصة أن التعاون بين القطاعين العام والخاص والمؤسسات الاكاديمية والمجتمع المحلي والذي لم يتم العمل عليه بشكل كافي, فقد جاء اليوم الوطني الفلسطيني لادارة النفايات الصلبة ليشكل بداية لالية تبادل ومشاركة متكاملة للمعلومات بين كافة الشركاء بهدف الترويج لادارة مهنية متكاملة مستدامة وشاملة للنفايات الصلبة في فلسطين, وقد اتيحت المشاركة فيه للجميع من افراد ومنظمات ومؤسسات حكومية ومجتمعات العلمية, وشركات قطاع خاص, والمواطنين العاملين او المهتمين الفلسطينيين بالنفايات الصلبة.

نطاق المؤتمر:

وقد عقد هذا المؤتمر ليوم واحد بتاريخ 25/2/2019 في مدينة رام الله جرى خلاله تبادل المعلومات وجرت نقاشات هادفة بين الافراد والمنطمات المهتمة بحيث استطاع الجميع المشاركة وابداء الراي بحرية.

واستهدف هذا المؤتمر المؤسسات العامة مثل الفريق الوطني والمكون من عشر وزارات ومؤسسات حكومية وسكرتاريا من مجلس الوزراء والمجالس المشتركة للنفايات الصلبة, والبلديات الفلسطينية وكذلك المجتمعات العلمية من جامعات وكليات, ومعاهد الابحاث في فلسطين والشركات الخاصة و الشركات الاستشارية والمصنعين لمنشات النفايات والمشتثمرين والمنظمات غير الحكومية والمجتمعية والمواطنين والمانحين الدوليين.

وقد عقد هذا اليوم على ثلاثة جلسات الجلسة الاولى, وكانت جلسة عامة لمدة ساعة واحدة تضمنت كلمات الافتتاح بمشاركة دولة رئيس الوزراء د. رامي الحمد الله, ووزير الحكم المحلي د. حسين الاعرج, وسفير اليابان اكيشي اوكوبو، وتوشيا ابي مسؤول جايكا في فلسطين.

الجلسة الثانية وهي جلسة فنية لمدة ساعتين, موزعة على اربع جلسات جانبية بشكل متوازي, منسق الفريق الفني وعضوية المجالس المشتركة والبلديات, وترأس الجلسة الاولى «3R والتوعية" وكيل الوزارة محمد حسن جبارين رئيس الفريق الوطني وبعضوية منظمات توعية مجتمعية غير حكومية , وترأس الجلسة الثانية مدير عام مجالس الخدمات المشتركة في وزارة الحكم المحلي سليمان ابو مفرح، أما الجلسة الثالثة حول الاستثمار والشراكة مع القطاع الخاص فقد ترأسها زياد فضل ممثل وزارة الاقتصاد في الفريق الوطني، وتناولت الجلسة الرابعة برئاسة ابراهيم عطية من وزارة الصحة- عضو الفريق الوطني وعضوية كل من زغلول سمحان، ومراد المدني.

أما جلسة المؤتمر الختامية التي جرى خلالها عرض الملاحظات الختامية من رؤساء الجلسات الفرعية وتلاوة البيان الختامي للمؤتمر والذي أوصى بما يلي:

تنسيق مختلف الجهود وين كافة اصحاب العلاقة من أجل تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

تفعيل دور الشركاء كل حسب مسؤوليته في تنفيذ التدخلات التي اقرتها الاستراتيجية الوطنية حيث ان هناك 96 تدخل منها 65 خاصة بوازارة الحكم المحلي.

الحاجة الماسة الى توجيه مزيدا من الدعم والتمويل لكافة مكونات عملية ادارة خدمات النفايات.

ضرورة تهيئة البيئة الاستثمارية للقطاع الخاص من اجل استقطاب المستثمرين وتقليل المخاطر الممكنة.

تكثيف العمل وزيادة انشطة التوعية حول النفايات الصلبة وخاصة حول اهمية تقليل انتاج النفايات ولافصل من المصدر.

الاستمرار في تحديث القوانين والانظمة المتعلقة بالنفايات.

على مستوى الحكومة : استمرار وتعزيز التوجه الايجابي لدى الحكومة بدعم هذا القطاع واعتباره اولوية وطنية

على مستوى وزارة الحكم المحلي: تمكين دوائر الاختصاص ورفدها بالكادر البشري وتفعيل اليات التواصل مع المجالس المشتركة والشركاء

على مستوى المجالس المشتركة والهيئات المحلية: الاستمرار في البحث عن كافة الاليات والفرص التي تضمن تحسين جودة الخدمات وتكثيف انشطة التوعية المجتمعية وتشجيع الفصل من المصدر

على مستوى القطاع الخاص: البدء بالاستفادة من الموارد المتوفرة في النفايات والتي تعتبرا مصدرا هاما يمكن ان يحقق الربح وكذلك الاستفادة من التوجه الايجابي لدى الحكومة والمانحين لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع

على مستوى المانحين: فان المطلوب توجيه الجهود والتمويل الممكنين لتحسين ادارة هذا القطاع من اجل الوصول الى بيئة امنة وسليمة

على مستوى المواطن والاسرة: الاستمرار في رفع وعيهم والاهتمام بالانشطة المتعلقة بالوعي وقضايا الفصل من المصدر والتعاون مع الهيئات المحلية في تقليل النفايات والنظافة وايفاء التزاماتهم لهذه الهيئات والمجالس المشتركة

17 مليون دولار

منحة الحكومة اليابانية لصالح مجالس الخدمات المشتركة للنفايات الصلبة

تحقيقا للهدف الاستراتيجي الثاني كما ورد في الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة في فلسطين والمتمثل في مؤسسات قوية وقادرة على القيام بمهامها وتطبيقا للسياسة التي تهدف إلى تعزيز بناء القدرات والخبرات المؤسسية في إدارة النفايات الصلبة تم تحديد التدخل الخاص بدعم قدرات مجالس الخدمات المالية والفنية وتجهيزها بما يلزم من آليات ومعدات وتجهيزات لتمكينها من النمو والتطور وتقديم الخدمات من خلال مجموعة من الانشطة من بينها تحديد احتياجات المجالس المشتركة الفنية واحتياجاتها من الآليات والمعدات و توفير التمويل اللازم لتلبية هذه الاحتياجات.

لذلك قامت الوزارة بتنفيذ مشروع للتعاون الفني ممول من الوكالة اليابانية ل تعاون الدولي (جايكا) بهدف عام يسعى إلى الوصول إلى إدارة مستدامة وآمنة بيئيا واجتماعيا في فلسطين على المدى البعيد, وبغرض انشاء نظام إدارة متكافئء من قبل مجالس الخدمات المشتركة في الضفة الغربية في إطار وجود سياسة وطنية وخطط ومؤسسات قادرة بتنسيق من وزارة الحكم المحلي، وذلك لتحقيق مخرجات واضحة على صعيد تنمية قدرات الوزارة لتوجيه وتنسيق العمل بين المجالس المشتركة لتحسين اعداد الاستراتيجيات الوطنية والخطط والمعايير والأنظمة والأدلة الخاصة بالنفايات, وقد استهدف المشروع خمسة مجالس مشتركة بشكل اساسي ولكن تم الاستفادة من المشروع من خلال التعاون بين كافة المجالس المشتركة في الضفة الغربية وعددها 13 مجلساً مشتركاً, وحيث أن المشروع قد أسهم وبشكل بارز في تنمية قدرات هذه المجالس والذي ساعد في خلق مؤسسات قادرة على إدارة الخدمة بشكل مستدام من هذا الناحية فكان لا بد من السعي للحصول على مساعدة من الجهات المانحة لتحسين نظام الجمع وتأهيل هذا الاسطول الذي يعتبر مستهلكاً نظراً لقدم عمر غالبية سيارات الجمع في فلسطين, ومن بين المانحين الرئيسيين تاريخيا لقطاع النفايات الصلبة في فلسطين الاصدقاء اليابانيين سواءً من خلال الحكومة أو من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) أو مشاريع القنصلية اليابانية, وحيث أنه اصبح لدينا من القدرات والخبرات الكافية في فلسطين لادارة أي منحة حكومية بطريقة مستدامة وبعد عمل تقييم من قبل الشركاء اليابانيين لواقع أداء مجالس الخدمات المشتركة للنفايات الصلبة, فقد اكتسبت الوزارة وهذه المجالس ثقة الحكومة اليابانية لانفاق منحة حكومية مقدرة بـ ($17,000,000 سبعة عشر مليون دولار(المنحة المقرة بالعملة اليابانية, الين الياباني), وسوف تشمل المنحة توريد اليات لجمع وترحيل النفايات وتشغيل المكبات, علما ان توزيع المنحة بين المجالس المشتركة كان يستهدف فقط المجالس الخمسة التي استهدفها مشروع التعاون الفني, ولكن بعد تقييم واقع اليات الجمع لدى مجالس الخدمات لادارة النفايات الصلبة الاخرى تبين ان ان هناك حاجة لديهم جميعا وبتفاوت فيما بينها, والذي استوجب وبطلب من الوزارة ادراجها جميعا بما في ذلك مجلسي غزة على هذه المنحة وقد تم وضع خطة لتوزيعها بين المجالس بحسب معايير معينة محددة اعتمدها المسح الذي تم عمله, من بينها عدد الاليات التي يملكها كل مجلس, عمر هذه الاليات, نطاق الخدمة الحالي على مستوى كل محافظة وخطة التوسع لدى كل مجلس مشترك في السنوات الثلاث المقبلة، وقد اعتمدت جميع هذه المعايير على بيانات ومعلومات تم الحصول عليها من المجالس المشتركة وباشراف الوزارة وسوف يتم توريد 97 معدة مختلفة من خلال هذه المنحة والتي تم توقيع الاتفاقية الرسمية لها من خلال القنوات الرسمية متمثلة بدولة رئيس الوزراء, وزير المالية ووزير الحكم المحلي.

ومن المتوقع توريد هذه المعدات عام 2020 في إطار مشروع يمتد لغاية عام 2022 يشمل متابعة التشغيل والتدريب.

AFD
THE WORLD BANK
JICA
2019
عام النظافة
والتقليل

"وفي القطاع ... نواصل دون انقطاع"

مكب نفايات صوفا الفخاري الصحي

الأول من نوعه من حيث الحجم وتقديم الخدمة لأكثر من 900 ألف مواطن

عمل صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية على تنفيذ مشروع إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة لصالح الحكومة الفلسطينية بالشراكة مع مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة في محافظات جنوب قطاع غزة، بتمويل من الإتحاد الاوروبي، ووكالة التنمية الفرنسية و مجموعة البنك الدولي.

ويعد مكب نفايات صوفا «الفخاري» الصحي أول منشأة من نوعها في قطاع غزة من حيث الحجم، علماً بأنه تم الإستفادة من تجارب تصميم مشاريع مشابهة في الضفة الغربية وهي (مكب نفايات المنيا، ومكب نفايات زهرة الفنجان).

يذكر أن برنامج إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة ممول من عدة مانحين بقيمة 35 مليون دولار، حيث ساهم البنك الإسلامي للتنمية بتمويل دراسة الجدوى و التصميم التفصيلي، و يقوم مجموعة من المانحين بتمويل تنفيذ البرنامج ممثلة في مجموعة البنك الدولي والإتحاد الأوروبي وفرنسا إلى جانب منح فرعية بإدارة مجموعة البنك الدولي، ويعتبر برنامج إدارة النفايات الصلبة من مشاريع البنية التحية وبناء القدرات الشاملة لقطاع إدارة النفايات الصلبة، ويستهدف المحافظات الجنوبية والوسطى من قطاع غزة، والذي يشكل حوالي 64 ٪ من المساحة الجغرافية من قطاع غزة وحوالي 46 ٪ من سكان القطاع.

ومن الجدير بالذكر أن المشروع ايضا شمل توريد أليات لجمع النفايات الصلبة لصالح مجلس الخدمات والبلديات الأعضاء بقيمة 1.29 مليون يورو، علاوة على ذلك ، يمول البرنامج مجموعة من الدراسات حول الاستفادة من النفايات وإعادة تدويرها وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع بمشاركة القطاع الخاص، إلى تشجيع مشاركة الجماهير من خلال إطلاق مجموعة من حملات التوعية البيئية والإعلام البيئي من أجل خلق مجتمع أكثر وعيا في قضايا إدارة النفايات الصلبة.

وخلال حفل الافتتاح، قال وزير الحكم المحلي المهندس مجدي الصالح: «إننا في الحكومة الفلسطينية برئاسة د.محمد اشتية، وبناءً على كتاب التكليف من سيادة الرئيس محمود عباس، سنعمل على المحافظة على وحدة الأرض والشعب، كحكومة للكل الفلسطيني قولاً وعملاً، وسنقول كفى لسنوات الحصار والتجويع وتجفيف مصادر الحياة، ولن نسمح بأن يتحول قطاع غزة لمنطقة غير قابلة للحياة، آن الآوان للقول بكل قوة وجرأة، يكفي أن يبقى أكثر من مليوني انسان رهينة حصار وتجويع فرضتها سياسات الاحتلال العنصرية والتي تهدف لقتل روح الحياة والأمل لأبناء شعبنا في قطاع غزة العزيز على قلوبنا جميعا».

وأضاف الصالح أن المشروع سيخدم أكثر من 800 ألف نسمة، وصمم بأحدث الطرق العلمية والفنية، حيث ابتدأ العمل به منذ 5 سنوات، ووضعت أمام تنفيذه العشرات من العراقيل والتعقيدات، إلا أن الإصرار والالتزام أسهما في تنفيذ المشروع من أجل أن ينعم أبناء شعبنا بخدمة متطورة في مجال التخلص من النفايات وحفاظاً على بيئة صحية ونظيفة، وحفاظاً على المياه الجوفية وضمان عدم تلوثها.

وتابع الصالح:»هذا الانجاز ما كان له أن يتم إلا نتيجة تضافر الجهود والتكامل بالعمل سواء من الحكومة او الشركاء الدوليين أو المجتمع المحلي ومجلس الخدمات المشترك، وكذلك طواقم التنفيذ والاشراف خاصة طواقم صندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية والمقاولين، كما أتوجه بالشكر للوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الدولي والاتحاد الاوروبي ومملكة السويد على الدعم السخي لتنفيذ هذا المشروع الذي يؤكد للجميع بأن الطريق الأساس لتلبية احتياجات مواطنينا في قطاع غزة وتحسين الأحوال المعيشية وتطوير الخدمات هو من خلال تقديم الدعم لجهات الاختصاص في الحكومة الفلسطينية والعمل معها مباشرة لما تملكه من خطة شمولية واضحة للتنمية والاعمار قابلة للتنفيذ من خلال طواقم تعمل بكل شفافية ومسئولية عالية».

ودعا الصالح الشركاء الدوليين الماليين إلى الأخذ بعين الاعتبار هذه التجربة الرائدة التي نحتفل بها اليوم والنظر في إمكانية تكرار تلك التجربة لمحافظتي غزة والشمال نظراً لحاجتيهما الماسة إلى بنية تحتية ودعم مؤسسي مشابه، وهكذا يتم رفع مستوى إدارة النفايات الصلبة في كافة مناطق قطاع غزة تحقيقاً لدراسة الجدوى الأساسية لهذا المشروع و دعماً لتحقيق الاستراتيجية الوطنية.

دولـــة فلسطين
وزارة الحكـــم المحلـي

الإطار الإستراتيجي

للتحول إلى

بلديات الكترونية

(2023-2019)

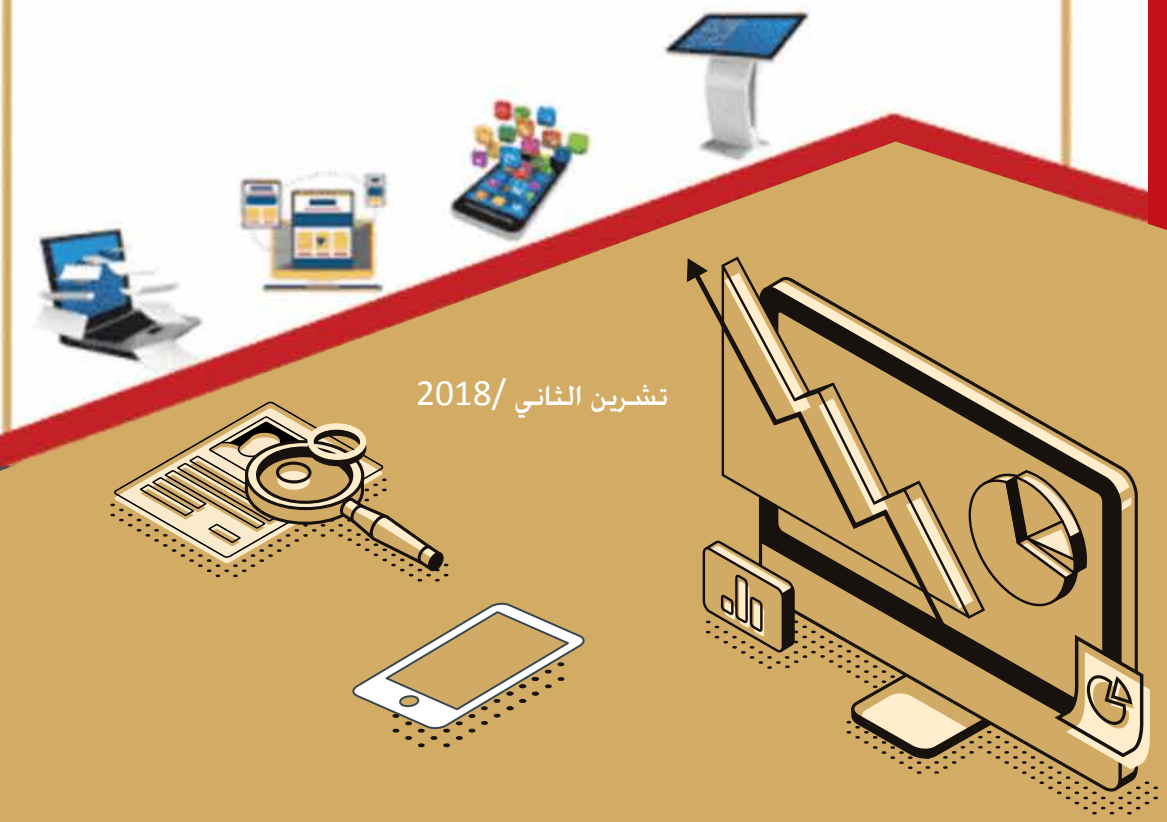

تشرين الثاني /2018

منجـد بليبلـــة
ة أنظمة المعلومات/ وزارة الحكم المحلي

تعمل وزارة الحكم المحلي، باعتبارها الجهة التوجيهية والإشرافية على الهيئات المحلية الفلسطينية خاصة، والمنظم لقطاع الحكم المحلي الفلسطيني عامة، على توجيه وتطوير الهيئات المحلية الفلسطينية ورفع قدراتها وتحسين خدماتها.

قامت الوزارة بالتعاون مع عدد من الشركاء وذوي العلاقة بإعداد الإطار الإستراتيجي للتحول إلى بلديات الكترونية للأعوام (2019-2023)، باعتباره حاجة وضرورة لتوجيه وتنظيم عملية التحول.

تكمن أهمية هذا الإطار، باعتباره جاء منسجما مع أجندة السياسات الوطنية للأعوام (2017-2022) "المواطن أولا"، ومكملا للتوجه الاستراتيجي على المستوى الوطني في التحول إلى حكومة إلكترونية. وكذلك يحوي تصورا واضحا حول تطبيق الحكومة الإلكترونية على المستوى المحلي، وهو ما يمكننا تسميته اصطلاحا "البلديات الالكترونية".

يعتبر أسلوب الشراكة الذي تبنته الوزارة في إعداد هذا الإطار عاملا هاما في قوته ومهنيته ومحاكاته للواقع وللطموحات، حيث شارك في إعداده ممثلين عن كل من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والإتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، وصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، إضافة إلى عدد من إدارات الوزارة وذوي العلاقة والخبرة في هذا المجال.

تم اعتماد الإطار الإستراتيجي من قبل وزير الحكم المحلي، وكذلك تم عرضه على مجلس الوزراء، وقامت الوزارة بالإعلان الرسمي عن إطلاق الإطار خلال مؤتمر صحفي بتاريخ 27/12/2018. وكذلك تم نشره على المواقع الإلكترونية لكل من الوزارة والإتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، وصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية. كما شكلت الوزارة بتاريخ 14/01/2019 لجنة لمتابعة الإطار الإستراتيجي يرأسها عطوفة وكيل الوزارة.

تحوي وثيقة الإطار الإستراتيجي عددا من الفصول هي (ملخص الوثيقة، المقدمة، تحليل الوضع الحالي، المفاهيم، الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية، منهجية التحول والملامح العامة للتطبيق، مأسسة الإطار الإستراتيجي والتطبيق، وكذلك العديد من الملاحق المتعلقة بالحالات الدراسية والتطبيق وجوانبه وخدمات الهيئات المحلية).

تم في الإطار تحديد مفهوم البلدية الإلكترونية بأنه (نظام قائم على إحداث تحول في الطريقة التي تعمل بها الهيئة المحلية ومجالس الخدمات المشتركة من خلال الاستخدام الأمثل والفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحسين إدارة الخدمات وتوفيرها بشكل أفضل للمستفيدين لتعزيز مفاهيم الحكم الرشيد).

يعتبر وجود رؤية ورسالة وأهداف استراتيجية عامة ضمن هذا الإطار ضرورة على المستوى الوطني العام، ولا يعني بأي حال عدم الحاجة لوجود استراتيجية خاصة بكل هيئة محلية وفقاً لواقعها وطموحاتها مع التأكيد على أنه لا يوجد خطة استراتيجية واحدة تصلح لجميع الهيئات المحلية، وعند الحديث على مستوى كل هيئة محلية فإنه من الممكن صياغة استراتيجية خاصة بالتحول إلى بلدية الكترونية بصورة مستقلة تراعي الإطار الاستراتيجي العام للتحول إلى بلديات الكترونية، وتضمينها لاحقاً ضمن الخطة الاستراتيجية العامة للهيئة المحلية أو أن يتم مباشرة تطبيق الإطار الاستراتيجي للتحول إلى بلديات الكترونية في الخطة الاستراتيجية العامة للهيئة المحلية.

تنص وثيقة الإطار على أن رؤيته هي (خدمات بلدية الكترونية ذكية تحسن جودة حياة المواطن)، ورسالته هي (تمكين المستفيدين من الحصول على خدمات الهيئات المحلية بطريقة عادلة وسهلة من خلال وسائل الكترونية ذكية، بما يساهم في تحسين جودة حياة المواطن)، بينما تم تصنيف أهدافه الإستراتيجية على مستوى الهيئات المحلية وعلى المستوى الوطني وعلى مستوى المواطن.

يحوي الإطار مؤشرا عاما لقياس تحول الهيئة المحلية إلى بلدية الكترونية (E-Municipality Index)، والذي تمت صياغته وفقا لأفضل الممارسات المتبعة عالميا مثل (مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية "EGDI"، المعتمد في دراسة الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية للعام 2018).

يحوي المؤشر العام خمس معايير رئيسة للقياس، ولكل منها عدد من المعايير الفرعية، ولكل معيار فرعي علامة محددة من النسبة المئوية الكلية للمؤشر. تتكون المعايير الرئيسة مما يلي (القدرات والالتزام، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أنظمة المعلومات، الإجراءات والعمليات، الخدمات الإلكترونية). وعلى سبيل المثال، يضم المعيار الرئيس "الخدمات الإلكترونية"، المعايير الفرعية التالية (وجود بوابة للخدمات الإلكترونية، عدد الخدمات الإلكترونية مقارنة بالعدد الكلي للخدمات، عدد الخدمات الإلكترونية المقدمة من خلال تطبيقات الهاتف المحمول مقارنة بالعدد الكلي للخدمات، وكذلك وجود قنوات جديدة لتقديم الخدمات الإلكترونية).

إن من أهم ما يميز الإطار الاستراتيجي قابلية تطبيقه والاستفادة منه واعتباره مرجعا توجيهيا على مستوى الهيئة المحلية مباشرة دون الحاجة لجهات خارجية ومشاريع مركزية، وفي نفس الوقت يمكن الاستفادة منه واعتباره مرجعا توجيهيا وناظما على مستوى الوزارة وصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية والاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية والجهات والمؤسسات المانحة، بحيث يشكل أساسا في تصميم البرامج والمشاريع والأنشطة الداعمة للتحول إلى بلديات الكترونية.

كذلك يتميز الإطار بإمكانية تطبيقه على جميع البلديات الفلسطينية بمختلف أحجامها وتصنيفاتها وعلى المجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة.

موازنة المواطن ومقارنة الموازنة المقدرة والمتحققة لوزارة الحكم المحلي

من منطلق أهمية التعاون بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني في كافة المجالات لتوطين التنمية وتعزيز المساءلة المجتمعية والمشاركة في تنفيذ السياسة الوطنية الفلسطينية، وحرصا على إشراك المواطن وتوعيته في مجال الموازنة التشاركية. تم التعاون بين معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) ووزارة الحكم المحلي بهدف تمكين فريق إعداد الموازنة والجهات ذات الاختصاص في رسم السياسة المالية الخاصة بوزارة الحكم المحلي، والقضايا ذات العلاقة لتعزيز النهج التشاركي الذي يضمن صياغة الوزارة لموازنتها العامة في إطار منظومة تشاركيه مجتمعية. يكون خلالها للفئات التي تستهدفها الوزارة في إطار برامجها وتدخلاتها دور رئيسي ومحوري في صياغة موازنتها العامة وذلك لضمان استجابة السياسات لمالية لدى المؤسسة الرسمية الفلسطينية لاحتياجات المكونات المجتمعية المختلفة وتحديداً الفقراء والمهمشين منهم، وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة. ومن منطلق حرص الطرفين على تعميم هذا النهج باعتبار هذه السياسة قيمه مشتركة يسعيان لتبنيها، ونهجاً تعمل وزارة الحكم المحلي على مأسسته وتعميمه، وصولاً إلى شراكة حقيقية ودمج مجتمعي متكامل يضمن مشاركة المواطنين في الشأن المالي، وتعزيزا لمبادئ الحكم الرشيد المتمثلة بالنزاهة والشفافية والمساءلة المجتمعية على هذه الإجراءات لضمان ملامستها وتلبيتها لاحتياجات المواطنين ومدى وعيهم وإدراكهم واطلاعهم عليها، فقد تم إعداد وإصدار موازنة المواطن لوزارة الحكم المحلي للأعوام 2016، 2017 و2018 بالإضافة الى إعداد واصدار مقارنة الموازنة المقدرة والمتحققة للوزارة للعام 2017 والتي تعتبر التجربة الاولى في الوزارات الفلسطينية والتي يتم اصدارها للمواطنين.

تأتي هذه الانشطة في إطار برنامج «التمويل من أجل التنمية» الذي ينفذه معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي والممول من قبل اوكسفام.

وزارة الحكم المحلي

2017

مقارنة
الموازنة المقدّرة والمتحقّقة

الخلاصة:

- إن الانفاق الفعلي لوزارة الحكم المحلي 2017، كان للنفقات على الرواتب والأجور والنفقات التحويلية والمساهمات الإجتماعية أقل من المقدّر ولكن بنسبة بسيطة، حيث بلغ الانفاق الفعلي (93.9%) من المقدر.
- الانفاق التطويري كان اعلى من المقدر وبنسب دالة احصائيا، حيث بلغ الانفاق التطويري الفعلي (206.8%) من المقدّر، مما يعني ان هناك توجه لدى الوزارة في دعم مشاريع التطويرية والتقليل من النفقات الجارية.
- الانفاق الفعلي الاجمالي (الجاري والرأسمالي والتطويري) لوزارة الحكم المحلي كان اعلى من المقدّر في العام 2017، حيث قدّرت الموازنة الاجمالية بمبلغ (219,825,000) شيكل، في حين بلغ الانفاق الكلي الاجمالي (250,756,000) شيكل، وهو مؤشر جيد على اهتمام الحكومة بموازنة الحكم المحلي وخاصة التطويرية، رغم الأزمة المالية الخانقة التي تمر بها، وتراجع المساعدات الخارجية.
- الرواتب والأجور تشكّل نسبة 12% من موازنة وزارة الحكم المحلي، في حين ان نسبتها بلغت 50% من موازنة النفقات العامة في دولة فلسطين.
- النفقات التشغيلية تشكل نسبة 2.6% من موازنة وزارة الحكم المحلي، في حين ان نسبتها بلغت 15.3% من موازنة النفقات العامة في دولة فلسطين.
- النفقات التحويلية "تتضمن منح للهيئات المحلية"، تشكل نسبة (66%) من موازنة وزارة الحكم المحلي، في حين ان نسبتها بلغت 23.2% من موازنة النفقات العامة في فلسطين.
- الانفاق الفعلي على برنامج تطوير البيئة العمرانية وادارة موارد الاراضي المحلية في العام 2017، للنفقات (بدون الرواتب والاجور) بلغ حوالي (98%) من المقدّر.
- من خلال مراجعة المشاريع المختلفة والتي تم تنفيذها في كافة المحافظات ضمن برنامج "تمكين ودعم الهيئات المحلية" كان الانفاق الفعلي جيد مقارنة بالمقدر وفاق نسبة ال 85% من المقدر، وكان توزيع المشاريع متنوعا وشاملا. (لمزيد من المعلومات يمكن الإطلاع على موازنة المواطن الخاصة بالوزارة)

معلومات الاتصال بالوزارة

02-2401091 02-2401092
info@molg.pna.ps
www.molg.pna.ps
www.facebook.com/molg.pal

أعدت ورقة مقارنة الموازنة المقدرة والمتحققة الخاصة بوزارة الحكم المحلي للعام 2017 في إطار التعاون المشترك بين الوزارة ومعهد أريج، وذلك من خلال مشروع "من أجل سياسات مالية داعمة للتنمية" بالشراكة مع التحالف أمان، ومؤسسة مفتاح، وبدعم من أوكسفام. محتوى هذه النشرة لا يعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة أوكسفام. الآخذ يتحمل كامل المسؤولية عن كل المعلومات والآراء الموجودة في النشرة.

OXFAM

نسبة الإنفاق الفعلي من المقدر لدولة فلسطين ولوزارة الحكم المحلي

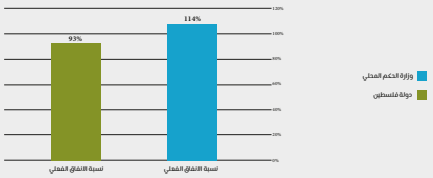

العام	موازنة وزارة الحكم المحلي	إجمالي النفقات لدولة فلسطين
الموازنة المقدّرة 2017[1]	219,825,000	16,290,604,000
الموازنة المتحقّقة 2017[2]	250,756,000	15,186,611,000
نسبة الانفاق الفعلي من المقدّر	**114%**	**93%**

نتيجة: ان الانفاق الفعلي لدولة فلسطين كان اقل من المقدر وبنسبة (93%) ، بسبب خطة التقشف وترشيد النفقات التي اقرتها الحكومة، الا ان الانفاق الفعلي لوزارة الحكم المحلي كان اعلى من المقدر وبلغ نسبة (114%).

الموازنة المقدرة والنفقات المتحققة (بالمليون شيكل)

العام	موازنة وزارة الحكم المحلي	النسبة من إجمالي النفقات العامة لدولة فلسطين
الموازنة المقدّرة 2017	219,825,000	1.35%
الموازنة المتحقّقة 2017	250,756,000	1.65%
نسبة الانفاق الفعلي من المقدّر	114%	

بنود موازنة وزارة الحكم المحلي المقدّرة والمتحقّقة (بالمليون شيكل)

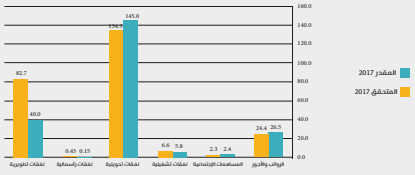

البند	المقدر 2017	المتحقق 2017	نسبة المتحقق الفعلي
الرواتب والأجور	26.5	24.4	92.19%
المساهمات الاجتماعية	2.4	2.3	97.13%
نفقات تشغيلية	5.8	6.6	113.58%
نفقات تحويلية	145.0	134.3	92.60%
نفقات رأسمالية	0.15	0.45	298.67%
نفقات تطويرية	40.0	82.7	206.78%
المجموع الكلي	219.8	250.7	114.07%

نتيجة: الانفاق المتحقق الفعلي الاجمالي فاق المقدّر، وبلغت الزيادة (14%) ، وذلك نتيجة للزيادة في النفقات التطويرية بشكل رئيس

مقارنة الموازنة المقدرة والمتحققة لبرامج الوزارة الأربعة (بالمليون شيكل)

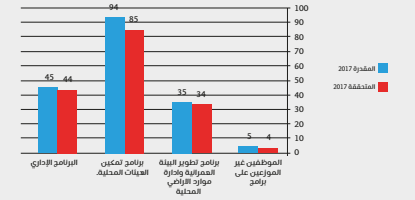

وزارة الحكم المحلي

2018 موازنة المواطن

توزيع المشاريع على المحافظات

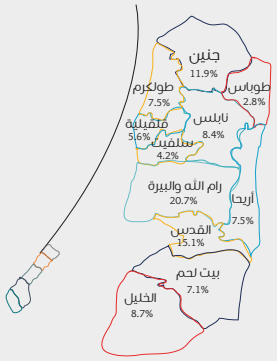

توزيع موازنة برنامج تمكين الهيئات المحلية

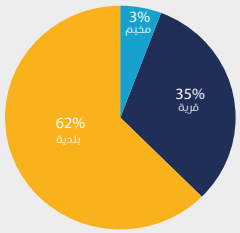

أهم المصطلحات

- **النفقات التطويرية:** وهي النفقات التي لها طبيعة تختلف عن النفقات الجارية من حيث العمر الافتراضي والعائد من النفقة، وتمول من موازنة السلطة ومن المانحين.
- **النفقات الجارية:** تشمل الرواتب والأجور والعلاوات والنفقات التشغيلية والتحويلية للوزارات والمؤسسات العامة والأجهزة التنفيذية الأخرى لدولة فلسطين وتشمل كذلك:
- **النفقات التشغيلية:** النفقات اللازمة لتشغيل الوزارة وهي جزء من النفقات الجارية مثل: كهرباء، مياه، محروقات، السفر والمهمات.
- **النفقات الرأسمالية:** وهي ما تنفقه الحكومة "الوزارة" لامتلاك الأصول الثابتة والمخزون (مباني، اراضي، المعدات، المركبات).

معلومات الاتصال بالوزارة

02-2401091 02-2401092
info@molg.pna.ps
www.molg.pna.ps
www.facebook.com/molg.pal

أعدت موازنة المواطن الخاصة بوزارة الحكم المحلي في إطار التعاون المشترك بين الوزارة ومعهد أريج، وذلك من خلال مشروع "من أجل سياسات مالية داعمة للتنمية" وبدعم من أوكسفام. محتوى هذه النشرة لا يعبر بالضرورة عن آراء مؤسسة أوكسفام. الكاتب يتحمل كامل المسؤولية عن كل المعلومات والآراء الموجودة في النشرة.

الأهداف الإستراتيجية

1. تمكين الهيئات المحلية من امتلاك قدرات مؤسساتية فاعلة.
2. رفع كفاءة الوزارة لتمكينها من التخطيط والتوجيه والإشراف على قطاع الحكم المحلي.
3. تحقيق مزيد من الديمقراطية والشفافية والمشاركة المجتمعية في قطاع الحكم المحلي.
4. تعزيز مفهوم الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاعين الخاص والعام للمساهمة في إحداث تنمية محلية وتعزيز الاستقلال المالي للهيئات المحلية.

توزيع الموازنة الجارية والرأسمالية على برامج الوزارة

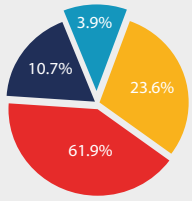

- برنامج دعم "تمكين" الهيئات المحلية
- البرنامج الاداري
- برنامج تطوير البيئة العمرانية وادارة موارد الاراضي المحلية.
- الموظفين غير الموزعين على برامج

موازنة الوزارة التطويرية للأعوام 2017-2018 (بالمليون شيكل)

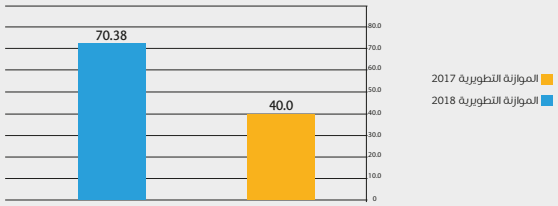

أهم المشاريع

إعادة تأهيل وتعبيد طرق	75.3%
مشاريع المياه والصرف الصحي والسلامة العامة	4.0%
شبكات الكهرباء	1.9%
بناء مقرات بلديات ومجالس محلية ومجمعات الخدمات وغيرها	13.1%
بيئة عمرانية	3.1%
تشطيب مبنى الوزارة	2.6%

توزيع موازنة وزارة الحكم المحلي بحسب بنود الإنفاق

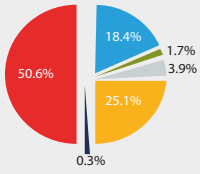

- نفقات تطويرية
- نفقات رأسمالية
- نفقات تحويلية
- نفقات تشغيلية
- مساهمات اجتماعية
- رواتب وأجور

عدد الموظفين

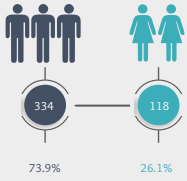

نسبة موازنة وزارة الحكم المحلي من الموازنة العامة

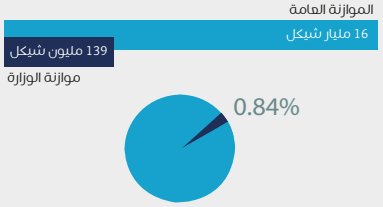

توزيع الموازنة المخصصة للبيئة العمرانية (بالمليون شيكل)

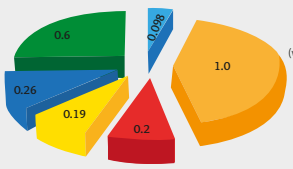

- مخططات هيكلية لمناطق ج
- نظام جيو مواج للمعلومات الجيومكانية في فلسطين (www.geomolg.ps)
- المخطط الوطني المكاني
- التخطيط التنموي الإستراتيجي
- إعداد مخططات هيكلية وتصوير جوي لتجمعات سكانية
- مخططات هيكلية للتجمعات السكانية في مناطق ج

تعزيزاً لنهج الديمقراطية الفلسطينية ..

إجراء الانتخابات المحلية/ الإعادة في 7 هيئات محلية

7 هيئات محلية أجريت بها الانتخابات، و7 ترشحت بها قائمة واحدة فازت بالتزكية، و 3 هيئات لم تترشح بها أي قائمة

في 6 من أيار العام 2019 تسلمت لجنة الانتخابات المركزية قرار مجلس الوزراء، والذي يقضي بإجراء انتخابات لمجالس أربعة عشر هيئة محلية إضافة إلى ثلاث هيئات محلية أخرى صدر قرار يوم 20 أيار بشملها في انتخابات الإعادة بالضفة الغربية، على أن يكون يوم الاقتراع بتاريخ 13 تموز 2019 وفقاً لقرار مجلس الوزراء.

وشملت الهيئات المحلية التي صدر بها قرار إجراء الانتخابات كل من حزما، بيت سوريك في محافظة القدس، قفين بمحافظة طولكرم، عمورية، قبلان بمحافظة نابلس، جيوس في محافظة قلقيلية، كفر الديم بمحافظة سلفيت، بيت لقيا، وعين عريك بمحافظة رام الله والبيرة، المنشية، بيت تعمر، تقوع، ووادي فوكين بمحافظة بيت لحم، بيت الروش التحتا، بيت عوا ، تفوح، سكة وطواس بمحافظة الخليل.

بدورها، أعلنت لجنة الانتخابات المركزية عن بدء أولى مراحل انتخابات الإعادة لسبعة عشر هيئة محلية في الضفة الغربية، وقالت اللجنة في حينها،أنها افتتحت وعلى مدار خمسة أيام متتالية 28 مركزاً لتسجيل الناخبين ونشر سجل الناخبين للاعتراض في تلك الهيئات. ويمكن لأي مواطن غير مسجل إدراج اسمه في سجل الناخبين خلال الفترة المذكورة، كما يمكن الاطلاع على سجل الناخبين المنشور في المراكز، وتقديم اعتراض على تسجيل أي مواطن آخر ليس له حق التسجيل طبقاً للقانون، بالإضافة إلى إمكانية التسجيل الالكتروني للناخبين عبر الموقع الالكتروني للجنة، وطبقا للقانون وإجراءات اللجنة يحق لكل مواطن يحمل الهوية الفلسطينية ويبلغ 17 عاماً وأكثر ويتمتع بأهلية قانونية، أن يطلب ادراج اسمه في سجل الناخبين، في أي من مراكز التسجيل التابعة للهيئة المقيم فيها.

وتعتبر عملية النشر والاعتراض أولى مراحل العملية الانتخابية، بهدف الوصول إلى سجل ناخبين نهائي دقيق وشامل ومحدث. وتستمر هذه العملية خمسة أيام متتالية تتوقف في نهايتها عملية تسجيل الناخبين ولا

يجوز بعدها إضافة أي اسم الى سجل الناخبين، تمهيداً لإصدار سجل الناخبين النهائي والذي تمت بموجبه الانتخابات.

هذا ونشرت اللجنة الجدول الزمني للعملية الانتخابية وفقاً للقانون، والذي يشمل مواعيد فتح مراكز التسجيل والنشر والاعتراض، والفترة الزمنية للترشح، مروراً بالدعاية الانتخابية، ووصولاً إلى يوم الاقتراع.

وكانت لجنة الانتخابات المركزية قد أعلنت عن أنها نظرت في طلبات الترشح المقدمة في الهيئات المحلية المشمولة بالانتخابات المحلية/ الإعادة للعام 2019، وقد قبلت جميع طلبات الترشح المقدمة، وعددها 31 طلب ترشح، وذلك لاستيفائها كافة المتطلبات القانونية للترشح وفقاً للقانون

إلى ذلك، أعلنت اللجنة عن الكشف النهائي للهيئات المحلية التي ستجري بها الانتخابات وشملت بلدات كل من حزما بمحافظة القدس، جيوس بمحافظة قلقيلية، قفين بمحافظة طولكرم، قبلان بمحافظة نابلس، تفوح، وبيت عوا بمحافظة الخليل، وكفر الديك بمحافظة سلفيت

ونشرت اللجنة بعض الاحصائيات المتعلقة بالانتخابات حيث أظهرت توزيع المرشحين للانتخابات المحلية لإعادة 2019 حسب اعمارهم، ولوحظ أن فئة الشباب 25-30 سنة هي الأعلى ترشحاً، حيث بلغت نسبتها 21٪ من المرشحين، وفيما يتعلق بالنوع الاجتماعي أظهرت الاحصائيات أن نسبة الإناث بالمترشحين 29٪ بينما نسبة الذكور 71٪.

وفي اطار الجهود التي تبذلها لتسهيل اقتراع الأشخاص ذوي الإعاقة، قامت لجنة الانتخابات المركزية بموائمة مراكز الاقتراع لتكون صديقة ومتوائمة مع احتياجاتهم المختلفة.

وفيما يتعلق بالناخبين ذوي الإعاقة البصرية، طورت اللجنة قالب ورقي بلغة «بريل» يحتوي اسماء القوائم المترشحة، وتوضع في داخل هذا القالب ورقة الاقتراع

وفي مقابل اسم كل قائمة مربع مفرغ، بحيث يقوم المقترع بالتأشير على المربع الذي يمثل القائمة التي يصوت لها بمفرده. وبهذا يكون قد صوت واختار من يمثله بحرية وسرية تامة ودون مساعدة أحد. من جهة أخرى، هيأت اللجنة محطات الاقتراع بمسار يتضمن علامات على أرضيتها، لتساعد ذوي الإعاقة البصرية على الوصول الى صندوق الاقتراع بمفردهم.

أما فيما يخص الناخبين ذوو الإعاقة الحركية وكبار السن، فقد نقلت اللجنة أسماءهم الى محطات اقتراع تقع في الطابق الأرضي من مراكز الاقتراع، بحيث لا تكون في طوابق علوية، ولا تحتاج إلى صعود سلالم وأدراج قد تصعب من مشاركتهم.

وفي 13 تموز 2019، أفتتحت أبواب الاقتراع منذ الساعة 7 صباحاً وحتى الساعة 7 مساءً، وفي صباح اليوم التالي أعلن رئيس لجنة الانتخابات المركزية الدكتور حنا ناصر، النتائج الرسمية الأولية للانتخابات المحلية الاعادة 2019 ، حيث صدرت النتائج بعد أن أنهت طواقم اللجنة عملية فرز الأصوات، وإدارة البيانات وعملية توزيع المقاعد.

وسبق اعلان النتائج اجتماع لجنة الانتخابات المركزية، للاطلاع على تقرير سير الانتخابات، حيث صادقت على النتائج الأولية للانتخابات، والتي جرت في سبع هيئات محلية في الضفة الغربية، وهي: حزما-القدس، وقفين-طولكرم، وقبلان-نابلس، وجيوس-قلقيلية، وكفر الديك-سلفيت، وتفوح وبيت عوا-الخليل. وتضمنت النتائج عدد الأصوات والمقاعد التي فازت بها كل قائمة إضافة إلى أسماء الفائزين .

وقد أعلن الدكتور ناصر عدد المقاعد التي حصلت عليها كل قائمة انتخابية متنافسة في الانتخابات، بالإضافة الى الإعلان عن أسماء القوائم التي فازت بالتزكية في سبع هيئات محلية أخرى ترشحت في كل منها قائمة واحدة. وقد تم نشر هذه النتائج على موقع اللجنة الالكتروني.

وأضاف، ان هناك 3 هيئات مجالس محلية لم تترشح فيها أية قائمة وهي: بيت الروش التحتا بالخليل، ووادي فوكين والمنشية في بيت لحم، حيث ترك البت في أمرهم لوزارة الحكم المحلي، إضافة إلى أن 7 هيئات محلية ترشح فيها قائمة واحدة وبالتالي نجحت بالتزكية، و7 هيئات محلية ترشحت فيها أكثر من قائمة.

وبين رئيس اللجنة أن النسبة النهائية للاقتراع بلغت 58.2٪ من أصحاب حق الاقتراع في الهيئات المحلية السبعة، وقد بلغ عدد الأوراق الصحيحة 16,717 بنسبة 97٪ من المجموع الكلي للأوراق، بينما كان عدد الأوراق البيضاء 207 بنسبة 1.2٪ والأوراق الباطلة 314 بنسبة 1.8٪.

وطبقا لقانون الانتخابات المحلية، يحق لكل ناخب أو مرشح أو وكيله الطعن في نتائج الانتخابات المعلنة، وذلك أمام محكمة قضايا الانتخابات خلال أسبوع من تاريخ إعلان النتيجة، وعلى المحكمة أن تفصل في الطعون خلال خمسة أيام عمل من تاريخ تقديمه إليها، وتكون قراراتها نهائية وملزمة، بحيث يتم بعدها نشر النتائج النهائية، وتسلم إلى وزارة الحكم المحلي.

وزير الحكم المحلي المهندس مجدي الصالح، الذي بارك نجاح عملية الاقتراع في انتخابات الإعادة، وأكد أن هذه الانتخابات تأتي استمرارا لنهج الديمقراطية الفلسطينية، وتأكيداً على حق المواطن الفلسطيني في اختيار من يمثله في مجالس الهيئات المحلية ومن سيقوم بتقديم أفضل الخدمات له.

وأشاد الصالح بجهود كافة الطواقم التي أسهمت في انجاح الانتخابات، خاصة لجنة الانتخابات المركزية، وكافة المشاركين في العملية الانتخابية من موظفين، ومراقبين، وأجهزة أمنية، وأفراد المجتمع، مؤكداً في الوقت ذاته أهمية احترام النتائج والعمل وفق الأنظمة والقوانين المتبعة.

من الميدان:

القدس

تفقد التجمع البدوي في راس العيازرة بمحافظة القدس، والتقى أهالي المنطقة واستمع منهم إلى أبرز احتياجاتهم ومطالبهم.

أشاد بصمود الأهالي وثباتهم بالرغم من محاولات الاحتلال المتكررة للتضييق عليهم وترحيلهم، مؤكداً في الوقت ذاته بأن الوزارة ستعمل على دعم التجمعات البدوية والمناطق الأقل حظا، والمناطق المحاطة بالجدار والاستيطان.

اطلع على احتياجات بلدية بيت حنينا، ولجنة أراضي بيت حنينا، واحتياجات منطقة واد الحمص، ودير العمود، والمنطار، في القدس المحتلة، خلف جدار الضم والفصل العنصري.

واستمع خلال زيارة ميدانية لهذه المناطق، إلى طبيعة الأعمال التي تقوم بها اللجان في المنطقة، ومساعيها للحفاظ على الأراضي، وتعزيز صمود السكان، بالإضافة إلى أبرز الاحتياجات خاصة مشاريع البنية التحتية، والحاجة لزيادة كمية المياه وتأهيل شبكة للمياه وغيرها من الاحتياجات.

الخليل

استهل الصالح جولاته الميدانية منذ توليه منصب وزير الحكم المحلي، للبلدة القديمة في الخليل، التقى خلالها الأهالي واستمع منهم لأبرز احتياجاتهم، مؤكداً دعم القيادة والحكومة الفلسطينية الكامل لهم، كما وأدى الصلاة في الحرم الإبراهيمي الشريف بالرغم من محاولة الاحتلال منعه من الصلاة بحجة عدم التنسيق المسبق للزيارة.

" إن شعار الحكومة الفلسطينية تعزيز صمود المواطنين، ومقاومة المد الاستيطاني السرطاني، ونحن جئنا هنا الى الخليل وبدأنا جولاتنا الميدانية منها تأكيدا منا على أهمية هذه المحافظة ودورها الكبير في التصدي للاحتلال وسياساته الاستيطانية التوسعية".

من الميدان:

جنين

- افتتح مدخل شارع قرية الطيبة الرئيسي "واد عبد الله" بطول 2 كم، بتمويل من صندوق أبو ظبي للتنمية، والتقى رؤساء الهيئات المحلية في المحافظة، واللجنة الشعبية لخدمات مخيم جنين، واطلع على أبرز المشاريع قيد الإنشاء خاصة مشروع منتزه نيسان في منطقة واد برقين.
- افتتح الصالح مشروع مبنى متعدد الاغراض وحديقة عامة في قرية ظهر العبد في محافظة جنين، وذلك ضمن برنامج تطوير المنطقة المسماة "ج" الرزمة الثانية، والممول من الحكومة الدنماركية من خلال الاتحاد الأوروبي وبتنفيذ من صندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية.
- * انجزنا المخطط التنموي الاقليمي لكامل هذه المنطقة والتي تضم 11 تجمعاً، وشكلنا لجنة تنظيمية من أجل التخطيط واصدار الرخص وتنظيم الأبنية في هذه المنطقة، وهذه هي التجربة الأولى لنا بذلك وسنعمل على تعميمها، وادعو اهلنا الى انجاح هذه الموضوع ، وليكن ترخيص هذا المبنى من قبل اللجنة التنظمية باكورة أعمالها لتنطلق نحو افاق اخرى ، فنحن بكم سنعمل بكل المناطق بغض النظر عن تصنيفها ولم نعد نعترف بهذه التصنيفات".

تفقد الوضع المائي في كل من بلدات يعبد ومحيطها، وقرية نزلة الشيخ زيد المحاطة بجدار الفصل العنصري بمحافظة جنين، مشيراً إلى أنه سيتم تشكيل لجنة ثلاثية من الوزارة ووزارة الزراعة، وسلطة المياه من أجل متابعة كافة الاحتياجات التي جرى طرحها خلال الزيارة.

نابلس

خلال تفقد المنطقة المحاذية للمستوطنة في عينابوس جنوب نابلس والاطلاع على اعتداءات المستوطنين بحق أهالي البلدة

- شارك في الاحتفال المركزي الخاص بإطلاق فعاليات 150 عاما على تأسيس بلدية نابلس، تحت رعاية وحضور دولة رئيس الوزراء د. محمد اشتية.
- افتتح مشروع شارع الخلال في بلدة بيتا والذي تم تمويله من خلال وزارة الحكم المحلي ضمن الموازنة التطويرية، كما وزارة جمعية نساء بيتا التنموية، واطلع خلال الزيارة على نشاطات الجمعية وإحتياجاتها المتعلقة بتمكين المرأة الفلسطينية داخل المجتمع الفلسطيني.
- اطلع على واقع الأحوال في بلدات (بورين، عينابوس، بيتا، مادما، عصيرة القبلية، عوريف)، والاضرار التي تلحق بالمواطنين جراء ممارسات قطعان المستوطنين، مؤكداً أن الوزارة لن تدخر اي جهد في سبيل دعم المواطنين وتعزيز صمودهم.
- هذا وتفقد الصالح وأسرة الوزارة عدد من الهيئات المحلية في محافظة نابلس شملت كل من (بيت فوريك، عزموط، دير الحطب، سالم، زواتا، دير شرف)
- واستمع لأبرز الاحتياجات من مشاريع البنية التحتية، ومناقشة قضايا الكهرباء والمياه، والصرف الصحي، والمخططات الهيكلية، وغيرها.

من الميدان:

بيت لحم

- وضع حجر الأساس لمشروع توسعة مبنى بلدية بيت جالا ويتفقد عدة مشاريع قيد التنفيذ، كما وافتتح مشروع تأهيل وتعبيد شارع المخانق بتمويل مشترك من الوزارة والبلدية.
- شارك في افتتاح الصرح الديني في دوار السير في بيت ساحور، بالإضافة إلى الإطلاع على مشروع تعبيد شارع الفرنسيسكان.
- أشرف على رعاية توقيع اتفاقية الشراكة بين بلدية بيت ساحور وشركة دار العيون لتنفيذ أول مشروع تنمية اقتصادية للشراكة بين البلدية والقطاع الخاص "مشروع بناء طوابق اضافية في مبنى مركز بيت ساحور التجاري (الميني سنتر(
- افتتح مشروع النادي الرياضي النسائي في مبنى النورس التابع لبلدية الدوحة، بدعم من مؤسسة التعاون الألماني (GIZ) وبالشراكة مع الوزارة ضمن برنامج تمكين عضوات المجالس المحلية من صنع القرار في الشرق الأوسط.
- وافتتح مشروع طرق داخلية في حي الحلقوم ببلدة تقوع، ومشروع آخر للطرق في بلدة زعترة بتمويل الوزارة.
- واطلع على عدة مشاريع قيد التنفيذ في مدينة بيت لحم.

طوباس

- التقى كافة رؤساء الهيئات المحلية في المحافظة، بحضور المحافظ اللواء ركن يونس العاصي، واستمع لأبرز احتياجاتهم من المشاريع التنموية التطويرية خاصة فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية، مناقشة قضايا المياه، والكهرباء، والصرف الصحي، والمخططات الهيكلية وغيرها من المواضيع.
- هذا وتفقد الصالح عدداً من الهيئات المحلية في المحافظة وشملت كل من (طوباس، طمون، كردلة، بردلة) واطلع على ابرز الاحتياجات من المشاريع التطويرية وناقش معهم قضايا الكهرباء والمياه والمخططات الهيكلية وغيرها.
- شارك في حفل وضع حجر الاساس لمشروع بناء نقابة المهندسين فرع محافظة طوباس، مشيداً بالمهندسين بمختلف تخصصاتهم والذين شكلوا العمود الفقري للقوى البشرية المشرفة على الخدمات الأساسية والبنية التحتية.

خلال مشاركة الوزير الصالح إلى جانب دولة رئيس الوزراء في المؤتمر الشعبي والوطني والدولي للمقاومة الشعبية في مخيم الفارعة.

قطاع غزة

افتتح الصالح مشروع مكب نفايات الفخاري (صوفا) الصحي في محافظات خان يونس ورفح والوسطى.

المشروع سيخدم أكثر من 800 ألف نسمة وهو جزء من برنامج إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة المنفذ من خلال صندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية وبقيمة اجمالية للبرنامج بلغت 32 مليون دولار بالإضافة لمساهمة الحكومة الفلسطينية، وصمم بأحدث الطرق العلمية والفنية.

شملت المشاريع افتتاح مشروع تأهيل منطقة واد صابر في عبسان الكبيرة بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بإشراف من الإدارة العامة للمشاريع في وزارة الحكم المحلي، بالإضافة إلى افتتاح مشروع إعادة تأهيل مركز البلدة ودوار الساقية الممول من خلال صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، إلى جانب افتتاح مشروع مبنى تجاري لبلدية رفح، ومحطة معالجة تابعة لبلدية خان يونس ومنتزه، بالإضافة إلى مجموعة طرق وميادين لخدمة مدينة غزة.

من الميدان:

سلفيت

الوزير الصالح، افتتح مشروع طرق داخلية في بلدة قيرة بتمويل من الوزارة، ومشروع إعادة تأهيل وتعبيد شارع جمال عبد الناصر في سلفيت بطول (760) متر وبعرض 14 متر، بتمويل من صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، وافتتاح مشروع صيانة مبنى متعدد الأغراض "قصر أبو حجلة" في ديراستيا، ضمن برنامج إعادة إحياء المراكز التاريخية في هيئات الحكم المحلي وبتمويل من الحكومة البلجيكية، وتنفيذ صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.

رام الله والبيرة

اسرة وزارة الحكم المحلّي تشارك الأطفال فرحتهم بافتتاح حديقة بلدية بيرزيت في منطقة الأمير حسن وذلك بحضور رئيس وأعضاء المجلس البلدي

التقى الهيئات المحلية في المحافظة واستمع لأبرز احتياجاتهم من المشاريع التنموية التطويرية، واطلع خلال زيارة ميدانية لبلدات بيت لقيا، وكفر نعمة على طبيعة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بالإضافة إلى احتياجات تلك الهيئات ومناقشة أبرز القضايا المتعلقة بمتابعاتها اليومية مع المواطنين والجهات ذات العلاقة.

هذا واطلع الصالح ، على احتياجات عدد من الهيئات المحلية غرب محافظة رام الله والبيرة، معظمها محاذية لجدار الفصل العنصري، واستمع لأبرز مطالبهم.

وشملت كل من (عابود، اللبن الغربي، رنتيس، شقبا، قبيا، بدرس، المدية، نعلين، بيت عور التحتا)، و ثمن الصالح صمود المواطنين وثباتهم في مساكنهم وأراضيهم خاصة في المناطق المسماة "ج" بالرغم من التضييقات الاحتلالية والممارسات العنصرية بحقهم، مؤكداً أن الوزارة لن تتوانى عن تقديم يد العون والمساعدة لهم، وستقف معهم وتدعمهم، وستعمل على متابعة كافة الاحتياجات وتلبيتها ضمن الإمكانات المتاحة.

هذا وتفقد الصالح بلدات (كفر عين، وعجول، والنبي صالح، قراوة بني زيد، راس كركر) واستمع لأبرز الاحتياجات من المشاريع التنموية والتطويرية.

من الميدان:

طولكرم

المشاركة في مسيرة ضد سياسات الاحتلال بهدم منازل وإخطار بهدم منازل اخرى في قرية جبارة، مع التأكيد أن الوزارة ستدعم المناطق المسماة "ج" بحزمة من المشاريع ضمن توجهات القيادة والحكومة الفلسطينية بدعم صمود المواطنين وتثبيتهم في أراضيهم. هذا واطلع الصالح على احتياجات مجلس قروي سفارين واستمع لأبرز الاحتياجات منها مشروع المياه في بلدة سفارين وربطه بمحول الكهرباء، وتشطيب مقر المجلس والقاعة متعددة الأغراض، وتمويل المرحلة الثانية من مشروع الطريق الرابط بين كفر اللبلد وسفارين، وتم تمويل المرحلة الأولى من وزارة الحكم المحلي، وفي بلدة رامين تم بحث موضوع تسعيرة المياه، والعدادات مسبقة الدفع، وعدد من المشاريع الأخرى.

أريحا والأغوار

- افتتح مشروع نادي شباب عقبة جبر الرياضي بتمويل من الموازنة التطويرية للوزارة، واطلع على احتياجات الهيئات المحلية في المحافظة من المشاريع التنموية التطويرية.
- تفقد بئر للمياه في الزبيدات والذي تعطل جراء بعض الأضرار الطبيعية التي لحقت به، حيث وعد بنقل الرسالة للجهات ذات العلاقة من أجل إعادة تأهيله وإعادته للخدمة.
- هذا والتقى الصالح والوفد المرافق محافظ أريحا والأغوار جهاد أبو العسل واطلع على أبرز المشاريع التي تحتاجها المحافظة، وجرى نقاش عدد من القضايا المتعلقة بالكهرباء والمياه والمخططات الهيكلية وغيرها، كما وتفقد بلديات أريحا ، والنويعمة والديوك الفوقا، والعوجا واستمع لمطالبهم وأبرز احتياجاتهم.

قلقيلية

افتتح الوزير مجدي الصالح، ، عددا من المشاريع التطويرية في محافظة قلقيلية، وشملت المشاريع: افتتاح صالة رياضية في بلدة عزون بتمويل من الوزارة والمجتمع المحلي، وافتتاح مدخل البلدة، بالإضافة إلى وضع حجر الأساس لاستكمال مدخل عزون الشمالي بتمويل من البنك الاسلامي للتنمية ومساهمة من البلدية، إلى جانب افتتاح مجمع للخدمات في بلدة عسلة بتمويل من الوزارة سيستخدم كعيادة صحية، ومقرا للمجلس، كما وافتتح في بلدة صير مجمع للخدمات بتمويل من الوزارة سيستخدم كعيادة صحية، وقاعة متعددة الاغراض، ومقرا للمجلس.

هذا وتفقد الصالح عددا من المشاريع قيد التنفيذ في المحافظة شملت كل من (جينصافوط، فرعتا، حجة، كفر لاقف، ومجلس الخدمات المشترك جورة عمرة) واطلع على أبرز احتياجات الهيئات من المشاريع التطويرية.

وأكد الصالح، أن الوزارة وبالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة تواصل مساعيها الدؤوبة لتوفير المنح المالية من خلال الدول الصديقة والشريكة لتنفيذ مشاريع تلبي احتياجات المواطنين الملحة للتنفيذ.

الصورة من افتتاح مشروع طرق داخلية في بلدة سنيريا

بيتونيا..
نجاحات وتحديات

- المشاركة في برنامج الرقمنة يعد ركيزة لاستثمار التكنولوجيا في النظام التربوي

- الاحتلال الإسرائيلي يحول دون تنفيذ مشروع تنقية مياه الصرف الصحي

- عقدنا علاقات تؤأمة وشراكات مع عديد المدن والبلديات الدولية

شهدت مدينة بيتونيا وخاصةً خلال الأعوام القليلة الماضية تطوراً واضحاً على كافة الأصعدة، خاصة في إيجاد منافذ لتقديم الخدمات للمواطنين والتي كان منها فتح مكتب للداخلية، وآخر لدائرة السير، بالإضافة إلى شبكة البنوك العاملة فيها، والتي أسهمت في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والتسهيل عليهم.

ربحي دولة رئيس بلدية بيتونيا قال: «إن المدينة بحاجة لتضافر كافة الجهود من أجل انجاز العديد من المشاريع الحيوية التي تخدم سكان المدينة بكافة فئاتهم، ونحن في المجلس البلدي ومنذ اللحظة الأولى لتسلمنا مهام عملنا سعينا ليلاً نهاراً من أجل تحقيق الهدف المنشود، رؤية المدينة بأبها حللها».

وأضاف دولة: «نجحنا في المجلس البلدي بافتتاح مكتب لوزارة الداخلية والأحوال المدنية في بيتونيا، بهدف تخفيف الضغط عن مكتب الداخلية والأحوال المدنية الرئيسي في رام الله، ومساهمة في التيسير على المواطنين وتسريع انجاز معاملاتهم ووثائقهم بكل سهولة وسلاسة»؟

وتابع دولة: «جرى الاتفاق مع وزارة النقل والمواصلات حول دائرة السير، حيث بدأ العمل في دائرة سير بيتونيا للتخفيف من الضغط على الدائرة المركزية في البيرة، وأضاف أن هذا العمل جاء نتيجة ثمرة تعاون بين البلدية والوزارة، وبرعاية من المحافظة، حيث ستخدم هذه الدائرة المدينة والقرى المحيطة والقريبة».

وفيما يتعلق بشبكة الصرف الصحي، قال دولة: «سلطات الاحتلال الاسرائيلي تمعن في إعاقة تنفيذ مشروع تنقية الصرف الصحي غرب المدينة والذي سيقام على مساحة تقدر بثمانين دونماً من أراضي المواطنين، لخدمة سكان بلديات رام الله والبيرة وبيتونيا، وذلك بحجة وقوعه في الأراضي المسماة «ج».

وتابع دولة: «البلدية وشركائها من الجهات والمؤسسات ذات العلاقة توصلوا لنقطة الانطلاق للمشروع منذ سنوات، إلا أن الاحتلال يرفض وبشكل قاطع المباشرة به ولا يكتفي بذلك وإنما يضع شروطا للسماح بتنفيذ المشروع ونحن بدورنا نرفضها بالمطلق، ومن بين هذه الشروط مطالبته بأن يخدم المشروع سكان

المستوطنات المقامة على أراضي المواطنين عنوةً، وهذا الأمر غير مقبول من طرفنا إطلاقاً.

وأكد دولة أهمية العمل على إقامة المشروع وحيويته بالنسبة للمدن الثلاث، وأشار إلى أن البلدية ستواصل مخاطبة جميع الجهات والشركاء والدول المانحة للضغط على الاحتلال للسماح بإقامة المشروع بأسرع وقت ممكن، كما أن البلدية تعمل وبالتنسيق مع هيئة الشؤون المدنية من خلال اجتماعات شبه يومية من أجل حشد كافة الجهود للبدء بتنفيذ المشروع دون أي اشتراطات مسبقة، مشيداً في الوقت ذاته بدعم الحكومة الألمانية لهذا المشروع ومعرباً عن أمله بالمزيد من الدعم.

أما فيما يتعلق بمجال «رقمنة التعليم»، أكد دولة أن دعم العملية التعليمية على سلم أولويات البلدية، حيث باشرت البلدية في تطبيق مشروع رقمنة التعليم كمرحلة أولى في مدرستين أساسيتين في المدينة، وسوف نقيس مدى نجاحنا بالمشروع خلال المرحلة الأولى، للإنطلاق نحو استثمار التكنولوجيا في النظام التربوي وتفعيل الشراكات لديمومة العمل المشترك والتعاون البناء، مشيداً بالعلاقة الاستراتيجية مع وزارة التربية والتعليم العالي والتي تترجم المساعي والجهود الرامية لتطوير واقع التعليم في المدينة.

وعلى صعيد آخر، أشار دولة إلى أن البلدية سعت للعمل على تسوية أراضي المدينة خاصة في ظل استمرار محاولات الاحتلال للسيطرة عليها، والعمل على إيجاد الحماية القانونية لملكية الأراضي عن طريق تسجيلها في الدوائر المختصة كواجب وطني جماعي وفردي ويحقق مصلحة اجتماعية واقتصادية للجميع، مؤكداً أهمية تسجيل الأراضي بأسماء مالكيها وبينا حدودها ومساحتها حتى يصبح التصرف بها فقط من خلال هذه الدوائر كما نص عليها القانون، أضاف أن جزءاً من الأحواض التي تم تسويتها تقع في المنطقة المسماة «ج».

رئيس البلدية أكد أن بيتونيا كانت من البلديات السباقة لأخذ زمام المبادة في إطلاق حملة مقاطعة البضائع الإسرائيلية والتسويق لها وتعميمها من خلال الانطلاق من مدارس المدينة وتعريف الطلبة بأهمية دعم المنتج الوطني، والتأكيد على أهمية تعزيز المنتج الوطني ودعمه وتجريم المسوقين لبضائع الاحتلال والمتعاملين معها.

وأشار دولة إلى أن البلدية قامت باستصلاح الأراضي الزراعية وخاصة في المناطق المسماة «ج»، بمساحة لا تقل عن 180 دونماً، من خلال شق الطرق الزراعية وتأهيل الأراضي وزراعتها بالمشاتل والمزروعات المناسبة، الأمر الذي أسهم في توفير فرص عمل في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية المتردية، كما عملت البلدية على تشجير المدينة والاهتمام بالبيئة، وتحسين أوضاع المزارعين وتطوير المناطق الزراعية وخاصة الأراضي الواقعة خلف الجدار.

وأشار دولة إلى أن البلدية وضمن خطتها التطويرية عملت على الانفتاح على العالم الخارجي وتوقيع اتفاقيات توأمة وشراكة مع عدد من البلديات والمدن الدولية الصديقة، حيث تضمنت زيارات متبادلة للتعريف بالمدينة وثقافتها، واحتياجاتها، وتطلعاتها.

وأعرب دولة عن أمله في استمرار النجاحات التي يحققها المجلس البلدي والتي لم تك لتتحقق لولا مساعدة المتجمع المحلي في بيتونيا بكافة مكوناته ومؤسساته وأفراده، والشراكات والعلاقات البناءة مع كافة المؤسسات المحلية والدولية والشريكة، مؤكداً في الوقت ذاته أن البلدية ستواصل العمل الدؤوب لتطوير كافة مناحي الحياة في المدينة دون كلل أو ملل، وستعمل على إقامة المشاريع التنموية التطويرية من مشاريع للبية التحتية وغيرها.

بقيمة 2.5 مليون دولار

في قلقيلية .. أول مدرسة ثانوية للصم فى فلسطين تحمل اسم "القلب الكبير"

- **تخفيض مديونية البلدية بما يقارب 23 مليون شيقل**
- **افتتاح محطة ترحيل للنفايات الصلبة خاصة بالمحافظة**
- **طرح مشروع تصميم وتنفيذ المدرسة المهنية الصناعية بمساحة 7 الاف متر مربع بقيمة 4 مليون دولار**

بتكلفة تقديرية بلغت 2.5 مليون دولار، وبمساهمة من بلدية قلقيلية وتبرعها بقطعة أرض بمساحة 3.5 دونماً بقيمة 800 ألف دينار، باشرت البلدية بإنشاء مدرسة القلب الكبير النموذجية الثانوية كأول مدرسة للصم في فلسطين، وبتمويل من مؤسسة القلب الكبير من خلال مؤسسة التعاون وبالشراكة مع البلدية، وجمعية الأمل للصم.

هذا ويبلغ عدد الصم في الضفة 45 ألف شخص، وأكثر من 9٪ منهم من الأميين الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالمدرسة، وتتكون المدرسة من 18 صفاً دراسياً، وقاعات للحاسوب ومكتبة، وقاعة متعددة الاستخدامات، بالإضافة إلى قسم لعلاج النطق وفحص السمع، ومطبخ، وصالة طعام، وسكن داخلي للطلاب الذين يقطنون خارج محافظة قلقيلية من الذكور والإناث، مع قدرة استيعابية ل 300 من الطلبة الصم من مرحلة الروضة وحتى الصف الثاني عشر.

تأتي هذا المدرسة ضمن سلسلة من المشاريع التي أخذ المجلس البلدي المنتخب في قلقيلية على عاتقه انجازها خلال دورته الانتخابية، بالإضافة إلى مساعيه الرامية لتطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والإرتقاء بها، كما قام المجلس البلدي بإعادة تفعيل مجلس الخدمات المشترك ورفده بالطواقم والآليات اللازمة لذلك، وأقام محطة لترحيل النفايات الصلبة في المدينة، كما قام المجلس البلدي بتخفيض المديونية إلى ما يقارب 23 مليون شيقل، وتأهيل وتعبيد أكثر من 30 شارعاً في المدينة.

وقال رئيس البلدية د. هاشم المصري: «قامت البلدية بشراء قطعة أرض بمساحة اجمالية 16 دونم بقيمة 1.6 مليون دينار من أجل انشاء استراحة ومواقف سيارات ومنطقة للتسوق حيث يعتبر المدخل الشمالي للمدينة (المعبر) هو الوحيد للداخل الفلسطيني والذي يمر من خلاله ما يقارب 12 الف زائر وعامل يوميا، وستقوم البلدية بتوفير ما يزيد عن 100 محل تجاري، وتأهيل مواقف للسيارات والباصات يتسع لقرابة 400 سيارة، بالإضافة لإنشاء استراحة على مساحة دونم ، كما وسيشمل المشروع مركز خدمات نموذجي للعمال يحوي دورات مياه ومكتب استعلام ومكتب تنظيم العبور ومصلى، وسيتشمل المشروع طاقة شمسية لتوليد الكهرباء النظيفة التي تصب في مصلحة المدينة.

وأضاف المصري: «استكملت بلدية قلقيلية أعمال تأهيل الملعب البلدي وفرش العشب الاصطناعي، كما واستطاعت بعد جهود مضنية وعمل دؤوب من تحقيق حلم انارة الملعب البلدي ليصبح حقيقة ملموسة على أرض الواقع، ليصبح الملعب البيتي المعتمد للأندية الرياضية في المدينة تحت الأضواء الكاشفة لتسطر بلدية قلقيلية قصة نجاح اخرى ، وتحتل انارة الملعب البلدي اولويات المجلس البلدي الكبرى وتعتبر هذه الخطوة منعطفا مهما في خدمة انديه المدينة (الأهلي والإسلامي) وأندية المحافظة وعشاق كرة القدم.

وتابع المصري: «احتفلت البلدية بافتتاح محطة ترحيل النفايات الصلبة الخاصة بالمحافظة، بتمويل من الحكومة اليابانية، ضمن مشروع إنشاء محطتي ترحيل في محافظتي القدس وقلقيلية بقيمة (3.6) مليون شيقل.

هذا وقامت البلدية بتطوير وتجهيز مختبر البلدية والذي يعتبر الأول من نوعه على مستوى بلديات الوطن، واعداده للبدء بخطة فحص المواد الغذائية ليشمل الفحوصات الطبية المخبرية والجرثومية ورفد المختبر بالمعدات والأجهزة والمواد المرجعية اللازمة لذلك وسيتم لاحقا توسيع عمل المختبر ليشمل الرقابة الصحية على جميع المنتجات الغذائية.

كما وبادرت البلدية إلى تأسيس مختبرات زراعية للبلدية تقوم باكثار النباتات من خلال الأنسجة، بالإضافة إلى تشخيص الأمراض النباتية، وهي فكرة ريادية تهدف إلى تحسين التنمية الزراعية والاقتصادية والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من انتاج المحاصيل الزراعية المطلوبة للمشاتل سواء كانت نباتات زينة أو ثمرية، لاسيما أن المحافظة تمتاز بكثر المشاتل الزراعية متعددة الأصناف، حيث تم انشاؤه داخل مشتل البلدية وتخصيص مساحة 1000م مربع لأبنية المختبرات والحاضنات والدفيئات، كما خصصت البلدية دفيئات بمساحة 6000 م مربع وذلك لدعم مشروع المستنبت بعد المراحل الاخيرة لتكبير الأشتال.

وتطرق المصري إلى مباشرة بلدية قلقيلية بتنفيذ محطة لتوليد الكهرباء من الطاقة وهو مشروع ممول تأجيري منتهي بالتملك، وسيتم تركيبه على أربعة مواقع في المدنية بهدف تحسين جودة خدمة التيار الكهرباء المقدمة للمواطنين ورفع القدرة الكهربائية لمواكبة الأحمال المتزايدة، واستخدام الطاقة المتجددة والنقية كبديل عن المصادر المكلفة ماديا بالإضافة إلى التقليل من الاعتماد على كهرباء سلطات الاحتلال.

وضمن جهود المجلس البلدي لتطوير البنية التحتية، قامت البلدية بتعبيد شارع السبع وشارع حسين هلال وعمل جزيرة وسطية في الشارع ومواقف للسيارات مبلطة، وعدادات للدفع المسبق ، وتغيير خط الصرف الصحي وخط الصرف الصحي في شارع حسين هلال، بالإضافة إلى استكمال مشاريع جديدة تشمل أكثر من 30 شارعا جديداً داخل المخطط التنظيمي وخارجه، حيث بدأت البلدية بتنفيذ هذه المشاريع بدءاً من تعبيد وتأهيل طرق في حي كفر سابا بالمدينة.

وباشرت البلدية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بطرح مشروع تصميم وتنفيذ المدرسة المهنية الصناعية بمساحة 7 الاف متر مربع، بتكلفة تقديرية 4 مليون دولار على أرض تبرعت بها البلدية بقيمة مليون دينار.

كما وجرى انجاز شركة كهرباء محافظة قلقيلية والتي تمتلك البلدية الغالبية العظمى من رأس مالها، حيث تم تسجيل الشركة وأخذ الموافقات اللازمة والتراخيص عليها من قبل الجهات المختصة، جدير بالذكر أن الشركة تضم قلقيلية وست تجمعات سكانية مجاورة من الجهة الجنوبية للمدينة.

ومن ضمن المشاريع التي جرى توفير الدعم المالي لها، مدرسة صوفين الوسطى بتكلفة 2 مليون دولار، والمركز الصحي في وسط حي كفر سابا بقيمة مليون شيقل، واستكمال اصلاح الطرق الداخلية وتأهيلها بقيمة 910 ألف دولار، وإقامة مركز ثقافي بالتعاون مع وزارة الثقافة بقيمة 3 مليون شيقل، مستنبت زراعة الأنسجة النباتية بالشراكة مع القطاع الخاص حيث تم تخصيص مبلغ 600 ألف دولار لاتمام المشروع.

وبخصوص المشاريع قيد الانتظار للتنفيذ: السوق التجاري بالشراكة مع القطاع الخاص، ومشروع الطاقة الشمسية، واستكمالا لتطوير متنزه وحديقة الحيوانات الوطنية في مدينة قلقيلية أعدت البلدية مشروعا تطويريا للمتنزه بقيمة اربعة ملايين دولار حيث سيشمل المشروع تطوير مدينة الملاهي وايجاد مدينة مائية ومسابح وغيرها، واستكمالا لإيجاد قاعدة سياحية متكاملة في المدينة وفرت البلدية بناية من طابقين من أجل بناء فندق واستراحة ليشكل وحدة سياحية متكاملة مع الحديقة ومرافقها ، علما أن المشروع سيطرح بالشراكة مع القطاع الخاص .

بلدية عقابا ..

مدرسة خضراء .. شبكة جديدة للمياه.. إنشاء ملعب لكرة القدم..

ضمن الجهود التطويرية التي يسعى لها المجلس البلدي في عقابا بمحافظة طوباس والأغوار الشمالية، ومساعيه الرامية لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والإرتقاء بها، تسهيلاً على المواطنين وتلبية احتياجاتهم الأساسية، وتعزيزاً لصمودهم في أراضيهم، عمل المجلس البلدي على تنفيذ عدد من المشاريع خلال العام الماضي (2018).

وشملت هذه المشاريع: إنشاء شبكة للمياه ومضخة بالإضافة إلى عدادات دفع مسبق بقيمة 760 الف يورو ممولة من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، وإنشاء ملعب عقابا لكرة القدم بتمويل من البنك الإسلامي، ووزارة الحكم المحلي بقيمة 90 الف دولار بالإضافة إلى تمويل ذاتي ومن البلدية بقيمة 25 الف دولار.

وتضمنت المشاريع أيضاً: إنشاء وحدة صحية في مدرسة البنات ممولة من السفارة اليابانية بقيمة 88 الف دولار، وتأهيل طريق زراعي الخربة بطول 2200 متر بتمويل من وزارة الزراعة بقيمة 2200 دولار ومساهمة من البلدية بقيمة 7 الاف دولار، بالإضافة إلى مشاريع توسعة الشوارع الداخلية لتوائم الزيادة السكانية وازدياد اكتظاظ المركبات بتمويل ذاتي من البلدية بقيمة 112930 شيقل، وأعمال بناء جدران استنادية وقتوات تصريف مياه الأمطار بتمويل ذاتي من البلدية بقيمة 123288 شيقل.

وبين رئيس البلدية جمال أبو عرة، أن البلدية تواصل مساعيها الرامية لاستكمال عدد من المشاريع التي بدأ تنفيذها نهاية العام الماضي، لانجازها خلال العام الحالي، بالإضافة إلى عدد من المشاريع قيد التنفيذ خلال العام الجاري ومنها، تأهيل طرق زراعية ممولة من الفاو بقيمة 30 الاف دولار، وإنشاء شبكات تجميع مياه الصرف الصحي (وصلات منزلية) ممولة من الاتحاد الاوروبي – مجلس المياه، واستكمال الملعب البلدي ممول من وزارة المالية بقيمة 570 الاف شيقل ومساهمة من البلدية 45 الف شيقل.

وأضاف أبو عرة: "يجري العمل على إنشاء ملعب متعدد الأغراض ممول من صندوق البلديات بقيمة 135 الف يورو، وتعبيد طرق داخلية ممولة من البنك الاسلامي بقيمة 75 الاف دولار، وصيانة للشارع الرئيسي ممول من وزارة الاشغال العامة والاسكان بقيمة 450 الف شيقل ومساهمة من البلدية بقيمة 450 الف شيقل، وإضافة طابق أول لمدرسة ابن الهيثم ممول من JFA بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بقيمة 130 الف دولار، وحفر بئر مياه زراعي بالشراكة مع القطاع الخاص بكلفة 2.3 مليون شيقل، وإنشاء خط ناقل للمياه من المضخة إلى الخزان العلوي بقيمة مليون شيقل بتمويل من سلطة المياه.

أما بخصوص المشاريع قيد الطرح للعطاءات فتتضمن إنشاء خزان مياه علوي بسعة 500 كوب ومضخة، ومشروع توسعة شبكة المياه، ومشروع طريق رابط عقابا – صير، ومشروع رابط عقابا – سلحب مروراً بمحطة الغاز إلى الشارع الرئيسي، ومشروع تعشيب الملعب البلدي.

وتطرق أبو عرة إلى قيام رئيس الوزراء بافتتاح العام الدراسي 2018-2019 من مدرسة بنات عقابا الثانوية- والتي تعتبر أول مدرسة خضراء في فلسطين حيث وصلت التكلفة الإجمالية للمشروع 1.3 مليون دولار، وتستوعب 160 طالبة، وتضم المدرسة ثمانية صفوف، ومكتبة، ومختبر حاسوب، ومختبر علوم، وحدائق خضراء، وملاعب، ووحدات للطاقة الشمسية، ومسرح ثقافي، وأنظمة إعداد وتكرير للمياه الرمادية وإعادة استخدامها.

وتتميز المدرسة بأنها موفرة للطاقة والمياه، وتعزل جدرانها المحيط الخارجي بسمك 52 سم مربعاً، وصممت الإنارة لتستفيد طوال العام الدراسي من الشمس، والضوء الطبيعي، فيما لا تحتاج إلى تدفئة شتاء أو تكييف صيفاً، وتجمع مياه الامطار في آباء، وفيها 3 آبار تنقية عدا عن بئر رابع للمياه الرمادية، وستروي المياه المعالجة الملاعب والحديقة المحيطة.

وفي إطار خدمات الجمهور، فإن البلدية سعت لتفعيل العمل بنظام حديث ومتطور في مركز خدمات الجمهور، وذلك انسجاماً مع تطلعات الحكومة والقيادة الفلسطينية في تعزيز صمود شعبنا وآماله في الاستقلا والسيادة الوطنية.

هذا وجدد أبو عرة تأكيده بأن أبواب البلدية ستبقى مفتوحة أمام جميع أبناء البلدة، وأن المجلس البلدي وكافة موظفي البلدية يسعون بكل طاقاتهم لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين، والإرتقاء بالبلدة.

منتزه ومدينة ملاهي بلدية الظاهرية

من مكب نفايات إلى منطقة ترفيهية وسياحية

بلدية الظاهرية – العلاقات العامة

تمتلك مدينة الظاهرية العديد من مقوّمات السياحة سواء الطبيعية منها أو ما هي من صنع الإنسان، وتتمثل عوامل الجذب السياحية الطبيعية بتنوع البيئة والتضاريس والمناخ، وتعتبر منطقة الظاهرية نقطة وصول رئيسية لصحراء النقب والجبال الشرقية المطلة على البحر الميت وتصنف من حيث الطبيعة والمناخ من الطبيعة الرطبة والخضراء إلى الطبيعة الجافة الصحراوية، أما العناصر والمقومات السياحية من صنع الإنسان والمتمثلة في المواقع الأثرية والمباني التاريخية والتي تعود إلى عصور متعددة.

و قد بادرت بلدية الظاهرية في العام (2016) لتأسيس مدينة الملاهي ومنتزه بلدية الظاهرية كأحد مقومات السياحة الداخلية ومن منطلق توفير متنفس لأهالي المدينة والمناطق المجاورة حيث كانت المنطقة تفتقر للمرافق الترفيهية، وقد اختارت بلدية الظاهرية موقعاً مميزاً إلى الجنوب الغربي من المدينة حيث الهدوء والطبيعة الخلابة بعيدا عن الاكتظاظ العمراني والسكاني، و قد أصبح هذا المنتزه مقصدا ومزارا يؤمه مئات الالاف من مناطق الجنوب الفلسطيني وخصوصا عرب الداخل من سكان النقب الفلسطيني، إضافة إلى تسيير الرحلات المدرسية ورياض الأطفال إلى هذا المنتزه والرحلات العائلية لتوفر جلسات هادئة و جلسات خاصة عائلية و كافتيريا تقدم ما يلزم المتنزهين من خدمات و مشروبات وأطعمة إضافة إلى وجود ملعب كرة قدم خماسيات وشاشات لعرض المباريات.

ويتميز هذا المنتزه بوجود مجموعة من الالعاب الكهربائية والألعاب المائية والعاب النفخ إضافة الى سينما 7D لأول مره في الجنوب، وتوفير كل سبل الراحة والامان والسلامة العامة بحيث يشعر الزائر بالطمأنينة والأمان على اطفاله وعائلته.

وتعكف بلدية الظاهرية على إقامة الفعاليات والأنشطة الترفيهية بشكل مستمر وخصوصا المتعلقة بالطفولة كفقرات المهرجين و السيرك و العروض المسرحية الهادفة التي تساهم بتوفير متنفس و اجواء ترفيهية للأطفال والعائلات، وقد حرصت بلدية الظاهرية على أن تكون الاسعار في متناول الجميع و بشكل رمزي بحيث يتمكن الجميع من الاستمتاع بالخدمات التي يقدمها المنتزه، كما حرصت البلدية على توفير مواقف عامة وساحات توقف خاصة بالحافلات والمركبات لضمان الامان والسلامة.

يذكر أن هذا المشروع أقيم على منطقة كانت في القديم مكبا للنفايات و منطقة يهددها التوسع الاستيطاني ويعتبر هذا المشروع من مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية وكان له أثر كبير في تنمية المنطقة وجذب استثمارات محلية، إضافة إلى كونه مصدر دخل إضافي للبلدية وتحقيق نوع من أنواع الشراكة مع القطاع الخاص وضمن رؤية بلدية الظاهرية لتطوير قطاع السياحة والترفيه والتنمية الاقتصادية المحلية التي سيكون لها أثر ايجابي على البلدية و المدينة بشكل عام.

بلدية رام الله ...

إطلاق المختبر الافتراضي التعليمي الأول في فلسطين

يوسف فواضلة: وحدة الإعلام والبروتوكول

بلدية رام الله ومن خلال صندوق ضريبة المعارف، قامت بتوريد برمجيات وأدوات مختبر افتراضي لمدرسة زياد أبو عين، حيث يعد المختبر الأول في فلسطين وفي الدول المحيطة، وتندرج هذه الخطوة في إطار تعزيز البيئة التكنولوجية في مدينة رام الله عبر تقديم خدمات نوعية وذكية، وتماشيا مع أهداف مشروع بلدية رام الله الاستراتيجي «رام الله المدينة الذكية» في دمج تقنية المعلومات والاتصال في العملية التعليمية والتعلمية، بالشراكة مع مديرية التربية والتعليم في محافظة رام الله والبيرة.

هذا وسيمكّن المختبر الطلبة من تنفيذ التجارب العملية بشكل افتراضي يحاكي التطبيق الحقيقي، كذلك يمكن من خلاله تطوير مهارات التفكير، ويحتوي على أنظمة محاكاة للمواد التدريسية، مثل العلوم والرياضيات بتخصصاتها.

كما يتيح المختبر الافتراضي المجال أمام الطالب للقيام بتجارب يتعذر القيام بها في المختبرات التقليدية لخطورتها أو عدم توفر المواد الاساسية لها أو بسبب تكلفتها العالية أو طول الفترة الزمنية التي قد يستغرق اجرائها في الواقع، إضافة إلى المرونة في استخدامه من قبل الطلبة حيث يمكنهم أداء التجارب في أي وقت وفي أي مكان وبأية سرعة، وبالتالي لا يتطلب أداء التجارب ذهاب الطلبة الى قاعة المختبر، بل يؤديها من خلال تقنيات المختبر الافتراضي في الصف بطريقة تحاكي الواقع، وتضمن له السلامة والقدرة العالية على التحكم بمكونات التجربة، كما يساعد المعلّم في تقديم التوجيهات لكل طالب وفق أدائه وتقديم تقييم لأداء كل طالب بشكل مباشر للمعلّم، وهي احدى وسائل التعلم الحديثة.

من الجدير ذكره، أن البلدية قامت بعقد سلسلة لقاءات تدريبية تخللت تقديم عروض توضيحية عن أساسيات استخدام النظام وإمكانياته العظيمة في تطوير سبل التعلم من خلال تقديم المواد التعليمية والتجارب العملية من خلال بيئة تفاعلية شيقة للطلبة.

كفر عين.. غنية بالأماكن الأثرية وعيون المياه التي تحتاج إلى إعادة ترميم

" مقام الشيخ عثمان، ومقام الشيخ مسعود، وخربة كفرتوت، وخربة فسه، وجبل الرس، المسجد العمري في منطقة البقوم وفيها قبور رومانية وآثار قديمة ومغارات" كلها أماكن أثرية تشتهر بها قرية كفر عين الواقعة إلى الشمال الغربي من مدينة رام الله وتبعد عنها 25 كم، والتي تحتاج إلى إعادة تأهيل وترميم واكتشاف الأماكن المندثرة تحت الأرض، وذلك لكي يتمكن أهالي البلدة من الاستفادة منها، إلى جانب تشجيع السياحة وإتاحة الفرصة للسياح من الداخل الفلسطيني وحتى من الأجانب التعرف على تاريخ البلدة العريق، وما هي هذه المواقع والأماكن الأثرية.

كفر عين التي تضم داخل حدودها العديد من الأحياء التي تسكنها عائلات البلدة العريقة، ومنها حي قديم جداً يعود لعائلة دار العيس منذ أن قدموا إلى القرية ويزيد عمر الحي عن 400 عام وهو عبارة عن مجموعة بيوت قديمة لها بوابة واحدة، وحي دار خليل الذي يتكون من مجموعة بيوت قديمة ذات طراز معماري عريق.

يبلغ عدد سكان كفر عين حوالي 2500 نسمة، وتبلغ مساحة أراضيها الكلية 7000 دونم، وترتفع عن سطح البحر حوالي 400م، والاسم مشتق من كلمتين كفر بمعنى القرية، وعين أي مكان تواجد المياه، وسميت بها الاسم نسبة إلى العديد من العيون (ينابيع المياه) التي تقع على أراضيها في كافة الاتجاهات، ومن أشهر الينابيع فيها (عين البلد، قاروص، البقوم، عين الوهرة، عين الجديدة، مسيتا)، وتشتهر بزراعة الزيتون والعنب والتين، ويعتمد سكانها على الزراعة والعمل في المؤسسات الحكومية.

المجلس القروي في كفر عين تأسس في العام 1996، وهو المسؤول عن تطوير وتوفير البنية التحتية من شوارع وخدمات ومشاريع تطويرية، وقد عمل المجلس منذ انشائه على توفير الكثير من الخدمات بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي ومؤسسات السلطة ومنها مدرسة ثانوية للبنات، وشوارع داخلية، وشبكة إنارة ومبنى للمجلس ومبنى لروضة اطفال تابعة للمجلس القروي، وعمل على ترميم المضافه القديمه التي اصبحت تستعمل كمركز تدريب للكراتيه.

وأنجز المجلس مشروع الطابو لكافة أراضي ومياه كفرعين حيث أصبحت كل أراضي البلدة مطوبة، كما عمل المجلس بالتعاون مع سلطة مياه الضفه الغربيه على مد خط مياه جديد للقريه وتجديد الشبكه الداخلي التي تم انشاؤها عام 1977 لتصل لمنزل كل مواطن , وبهذا اصبحت شبكة المياه جديده ونظيفه ومياهها صالحه للشرب.

في القرية نادي رياضي ولكنه يفتقر للمبنى علماً أنه يوجد فيها فرق رياضية تنافس في الدرجة الاولى والثانية، وقد بدأ المجلس القروي بالعمل على تسوية ارض الملعب بعد أن تم شراء قطعة ارض من تبرعات المواطنين المحليين مساحتها 5.5 دونم خصصت لهذا الغرض وهي ملك للمجلس القروي وقد تم تسمية الملعب باسم ملعب الشهيد ناظر البرغوثي، في القرية جمعيات زراعية وجمعيات تعاونية ونسوية وعيادة وصحية، إلا أنها لا تسد حاجة المواطنين حيث يعمل فيها طبيب من وزارة الصحة يومين في الاسبوع، وهذا الامر غير كاف نظراً للحاجة الملحة لتواجده يوميا.

يعمل المجلس القروية على انجاز مشروع بناء المدرسة الذي قام بالتبرع فيها المحسن الكبير جودت البرغوثي، حيث بدأ المباشرة بأعمال التسوية والتجريف.

القرية بحاجة للعديد من المشاريع وخاصة تكملة مشروع الملعب الذي يعد المتنفس الوحيد لشباب القرية، تكملة مشروع الملعب والذي يعد المتنفس الوحيد لشباب القريه , والذي تم رفع ملفه كاملا لوزارة الحكم المحلي ضمن الخطه التنمويه، حيث يخدم هذا المشروع فئة الشباب بالاضافه انه يمكن استعماله لاحياء المناسبات الاجتماعيه للقريه والتي تفتقد لمكان عام لهذا الغرض. كما تحتاج القرية لمشروع خاص بترميم المباني القديمة والتي يمكن استغلالها بعد الترميم لسد الكثير من احتياجات القرية من مباني للمؤسسات الموجودة من الجمعيات الخيرية والنسوية وفضاءً رحبا لاحياء المناسبات التراثية التي تقام عادة في القرية، وكمركز ثقافي واجتماعي وللحفاظ عليها من الاندثار والزوال.

كما يسعى المجلس القروي للعمل على توسعة المخطط الهيكلي للقرية ليضم كافة الأراضي البلدة، ومحاولة توفير مشاريع لترميم عيون الماء أو جزء منها وتأهيلها لتصبح جلسات لأهالي البلدة ومتنفس لهم واستغلال مياهها في المشاريع الزراعية التي تدر دخلاً للمواطنين، والعمل على شق الطرق الزراعية واستصلاحها وخاصة بعد الانتهاء من مشروع الطابو بالبلدة، والحاجة لتعبيد الطرق الداخلية وطريق المقبرة.

ويأمل المجلس في تأمين مشروع لإنشاء حديقة عامة للقرية، بالإضافة إلى بناء صالة رياضية مغلقة متعددة الأغراض تخدم كل فئات المجتمع، مع العلم أنه يوجد قطعة أرض وسط القرية تصلح لمثل هذا الغرض والتي يمكن استبدالها مع أراضي خزينة الدولة.

بالرياضة أيضاً .. نتحدى الجدار

بلدة حبلة.. تحتفي بافتتاح أول ملعب رياضي

"ما ترونه هو ملعب خماسيات يؤدي الغرض رياضياً ولكن أهميته تتعاظم نظراً لوجوده في المنطقة المسماة "ج" بالقرب من الجدار الفاصل والمستوطنة، فقد أحيا المنطقة بأكملها، وبدأنا نشهد حركة. ولكن، هناك نواقص في الملعب حيث تعوزه الإنارة ويحتاج إلى تيار 65 أمبير، وهي غير متوفرة في القرية وينبغي جرها من مفرق القرى ما يكلف نحو 160 ألف شيقل، إلى جانب غرفة تبديل ملابس"، بهذه الكلمات استهل رئيس بلدية حبلة رضا عودة حديثه عن مشروع الملعب الرياضي.

عودة تحدث عن مشروع ملعب حبلة الرياضي الخماسي والذي بلغت قيمته الإجمالية 300 ألف يورو، بتمويل من الاتحاد الاوروبي ضمن برنامج تطوير المنطقة المسماة "ج"، وبتنفيذ من صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، البلدية احتفلت بافتتاح أول ملعب رياضي خماسي في البلدة ، وذلك عبر مباراة ودية بين نادي حبلة الرياضي ونادي قصرة الرياضي على ملعب البلدية الجديد تحت رعاية الصندوق.

يضيف رئيس البلدية: تقع قرية حبلة في جنوب مدينة قلقيلة على الجانب الغربي من خط الهدنة بين مناطق 48 و67 حيث الجدار ومستوطنة الفي منشيه على خط التماس مع الملعب الجديد، في عام 1948 خسرت حبلة جزء مهم من أراضيها في السهل الساحلي وبقيت ضمن المنطقة الفاصلة قرب بلدة جلوجية، وصودرت المزيد من الأراضي لصالح الاستيطان ومن أصل أكثر من 10800 دونماً بقي لها أقل من 5000 دونم أغلبها مصنفة مناطق ج تعود لأكثر من 8000 نسمة هم عدد سكان القرية الآن.

وتابع: "بسبب موقعها الجغرافي على خط الهدنة والجدار العنصري – الذي حصرها مع مستوطنة الفي منشية وفصلها عن عمقها وامتدادها مع مدينة قلقيلية مركز المحافظة الذي باتت تربطها معه بنفق يتحكم فيه الاحتلال ويغلقه متى شاء – تتفاقم معاناة الأهالي الذين يبحثون عن متنفس داخل بلدتهم.

وأضاف: الامر الهام والحيوي والأساس أنه جرى بناء هذا الصرح الرياضي، موجهاً الشكر لصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، والاتحاد الاوروبي الذي مول المشروع، معرباً عن أمله في أن يستمر الدعم من أجل فئة الشباب والرياضة في القرية، حيث نتطلع إلى صالة رياضية مغلقة لتحضن الألعاب على مدار العام وليس فقط خلال فصل الصيف".

رئيس نادي حبلة الرياضي تحدث عن عن ميزات الرياضة في البلدة وضرورة تنمية القطاع الرياضي فيها، مؤكداً أن مشروع المعلب خطوة جبارة في تحقيق هذه التنمية والنهوض في قطاع الرياضي للنادي كما دعى أهالي البلدة للوقف كتفا بكتف للمحافظة على هذا المشروع الرياضي الاستراتيجي على حد قوله كما شكر كل من صندوق اقراض وتطوير الهيئات المحلية والجهات المانحة وبلدية حبلة على هذا الإنجاز العظيم الذي وصفه "بالحلم الذي تحقق".

دير عمار .. فضاء رحب لتشجيع السياحة الثقافية الريفية

مقام النبي غيث

ضمن مشروع تعزيز الحوكمة والثقافة الديمقراطية من خلال مجموعات السياحة الثقافية الريفية، والذي يهدف إلى تعزيز الحوكمة والحكم الرشيد من خلال تشجيع السياحة الداخلية وتمكين المجتمعات المحلية من الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية.

وفد من وزارة الحكم المحلي وبالتنسيق مع جمعية الروزنا القائمة على المشروع، والمجلس القروي في دير عمار، قام بزيارة ميدانية لقرية دير عمار بمحافظة رام الله والبيرة، تفقدوا خلالها عدداً من المواقع والمناطق الأثرية القديمة، وخاصة مقام النبي غيث، والطرق المؤدية إليه، وعدد من الآبار القديمة وغيرها.

واستعرض ممثل عن الجمعية طبيعة المشروع الذي تنفذه جمعية الروزنا والذي يتفرع لعدة نواحي من ترميم مقامات والأماكن المعمارية القديمة وتأهيل الحدائق العامة وتهيئة بيوت الضيافة من قبل السكان المحليين وتسيير مسارات سياحية لهذه المناطق.

رئيس المجلس القروي رحب بالوفد الضيف، واستعرض احتياجات البلدة من المشاريع التنموية التطويرية وخاصة مشاريع البنية التحتية، بالإضافة إلى علاقات التشبيك مع جمعية الروزنا وما تقوم به من مساعدة في عمليات الترميم واعمار هذه المواقع التاريخية والاثرية.

وأضاف: يجب العمل على تشجيع السياحة الداخلية، والتعريف بمثل هذه المناطق والمقامات التاريخية والأثرية، وتشجيع السياح على الاستفادة من المقومات البيئية التي تشتهر بها الكثير من القرى فيما يتعلق بجمال الطبيعة والخضرة والهدوء والبساطة والنمط المعيشي للسكان.

بلدية الخليل.. إنجاز تلو الإنجاز والمدينة ورشة عمل مفتوحة

قســـــم الإعلام – بلدية الخليل

باتت مدينة الخليل من المدن التي لا تهدأ، والمتجول في أحيائها وأزقتها يلاحظ حجم الإنجازات والعمل على أرض الواقع، فطواقم البلدية منتشرة على مدار الساعة وفي كافة أيّام الأسبوع، لترجمة الخطط والقرارات التي يتخذها المجلس البلدي في جلساته الأسبوعية إلى مشاريع تتمحور حول تطوير المدينة والرقي بها ورفع مكانتها بين المدن الفلسطينية للوصول إلى مدينة منظمة ومزدهرة وآمنة تتوفر فيها كل الخدمات الأساسية شأنها شأن المدن الكبرى في الدول العربية الشقيقة وفي الدول الأجنبية.

وتأتي هذه المشاريع ضمن الخطة التنموية المحلية لمدينة الخليل للأعوام 2018 2021-، والتي صادق عليها المجلس البلدي بداية العام 2018، لتحسين كافة الخدمات المقدمة للمواطنين، حيث تم إعداد الخطة بدعم وتمويل من صندوق تطوير وإقراض البلديات، وبمشاركة المجتمع المحلي.

وتتنوع المشاريع الخدماتية التي تنفذها البلدية بين مشاريع بنية تحتية والتي تشمل المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق ومشاريع تطويرية أخرى، كما تعمل البلدية على إبرام اتفاقيات تعاون وتوأمة مع مدن عالمية لتبادل الخبرات ودعم بعض المشاريع، عدا عن الدعم الكبير الذي تحظى به المراكز المجتمعية التابعة للبلدية من خلال تجهيزها بأحدث التقنيات لتتناسب مع حاجات المجتمع خاصة فئة الأطفال والشباب، مسخرةً كافة إمكانياتها لتطوير المدينة بكافة قطاعاتها التنموية والخدماتية.

افتتاح المبنى الجديدة للإطفائية

افتتحت بلدية الخليل مبنى الإطفائية الجديد الواقع في منطقة المقاطعة بجانب صالة بلدية الخليل الرياضية بتمويل من مجموعة الاتصالات الفلسطينية، حيث يتضمن المبنى الجديد كافة المرافق المتعلقة بعمل وحدة الإطفاء والسلامة العامة في مكان واحد أهمها غرفة تحكم مركزية، لتسهيل عملية وصول سيارات الإطفاء إلى المواقع وسلوك الطرق المناسبة.

قطاع الطرق

نظراً لأهمية قطاع الطرق باعتباره قطاعاً خدماتياً أساسياً، تم تحديث الخطة الاستراتيجية لتتناسب مع احتياجات المدينة خلال الأعوام 2018 ولغاية عام 2021، لتحقيق الأهداف التي تصب في مصلحة المواطن، حيث رصدت البلدية موازنة تقدر بـ 56 مليون شيكل لرزمة من مشاريع الطرق بدأ العمل بها نهاية العام 2018 ولغاية الثلث الأخير من العام الحالي 2019، تم إنجاز 80٪ منها وسيتم الإعلان خلال الفترة القادمة عن رزمة مشاريع جديدة،

وتأتي هذه المشاريع ضمن التعاون المشترك مع الحكومة الفلسطينية خاصةً وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير وإقراض البلديات، واللافت في هذه الرزمة من المشاريع أنه تم تخصيص جزء كبير للبلدة القديمة والمناطق المغلقة والمحاذية للمستوطنات، لتعزيز صمود المواطنين القاطنين فيها. جدير بالذكر أنّ عملية شق طرق جديدة أو إعادة تأهيل الطرق القديمة تشمل إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية اللازمة فيها، بما في ذلك شبكات المياه والصرف الصحي وشبكات الكهرباء وغيرها.

هذا وتم طرح عطاء لإعادة تأهيل المنطقة الصناعية "الفحص" الواقعة في المنطقة الجنوبية لمدينة الخليل، والذي يعتبر من الشوارع الرئيسية والحيوية في المدنية، كونه يربط بين مدينة الخليل والقرى والبلدات الجنوبية.

وتستمر أعمال الصيانة السنوية للشوارع والطرقات والتي تشمل تعبيد الدخلات والطرقات، وبناء الجدران الاستنادية والسلاسل وكافة أعمال الأسوار في جميع أنحاء المدينة على مدار السنة.

إنشاء أول جسر للمشاة

تم إنشاء أول جسر للمشاة في عين سارة بجانب مقر جمعية الشبان المسلمين، بالتعاون بين بلدية الخليل وجمعية الشبان المسلمين، بهدف حماية الاطفال وطلبة المدارس وسهولة انسياب الحركة المرورية.

تنفيذ أعمال الصيانة في المدارس

تواصل البلدية أعمال الصيانة في مدارس المدينة المختلفة لتحسين مرافق المدارس وتوفير بيئة دراسية آمنة للطلاب، حيث أنّ معظم المدارس قديمة وبحاجة للتأهيل، وتشمل أعمال الصيانة بناء مرابيع حجرية وأسوار حول المدرسة لتدعيم الجدار الاستنادي تفادياً لأي خطورة وحرصاً على سلامة الطلاب، توسعة بعض ملاعب وساحات المدارس لاستيعاب عدد الطلبة المتزايد، إعادة تأهيل الوحد الصحية، استحداث غرف صفية، توسعة بعض الغرف وتعبيد الساحات والطرق المؤدية للمدارس وتخطيطها.

تدشين بوابة الخليل التاريخية "بوابة القدس"

تم تشييد بوابة للمدخل الشمالي للمدينة، لما تحمله المدينة من رمزية دينية وخصوصية لتكون واجهة مشرقة تعكس الوجه الحضاري والمكانة التاريخية لزائري المدينة الذين يقصدونها من كل أصقاع المعمورة، خاصة بعد إدراجها على قائمة اليونيسكو للتراث العالمي المهدد بالخطر وتسجيلها كمدينة حرفية عالمية. وتمّ تشييد البوابة ضمن مهرجان الخليل الأول 2019.

استحداث إنارة عدة شوارع رئيسية وحيوية في المدينة

في إطار سعي البلدية الدائم لتجميل المدينة وظهورها بأبهى حُلة، وتطويرها من خلال استخدام أحدث التقنيات في كافة المجالات، تم تركيب أعمدة كهرباء ديكورية تتضمن وحدات إنارة جديدة (LED)، تعتبر الأولى من نوعها على مستوى فلسطين، تمتاز بأنها ذكية وتتضمن مستشعر يعمل على تخفيف الإضاءة بعد منتصف الليل تلقائياً لترشيد استهلاك الكهرباء.

إعادة تأهيل الإشارات الضوئية

عملت طواقم البلدية على استبدال الإشارات الضوئية القديمة بأخرى ذكية ترتبط مباشرةً بغرفة تحكم مركزية الأولى من نوعها في الضفة الغربية، تمتاز بقدرتها على تقدير كثافة السيارات على المسالك وسَتساهم بشكل كبير في حل مشكلة الاختناق المروري على كافة تقاطعات المدينة.

تمديد خطوط مياه جديدة بكافة أرجاء المدينة

تُولي بلدية الخليل اهتماماً كبيراً في القطاع المائي، وتعتبره من أهم القطاعات الخدماتية التي تقدمها البلدية للمواطنين، وتحرص على تطوير المشاريع الخاصة بالمياه، والتي تهدف إلى إعادة تأهيل الخطوط القديمة وإضافة خطوط جديدة لضمان وصول المياه إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين، حيث عملت طواقم البلدية مؤخراً على إنشاء خطوط مياه جديدة في مناطق مرتفعة كان يصعب وصول المياه فيها إلى كل السكان، بالإضافة إلى المناطق المغلقة والمحاذية للمستوطنات، كما تعمل البلدية على تحسين وتطوير جودة المياه وإيصالها لكافة سكان المدينة من خلال أنابيب ذات مواصفات عالية وتخضع مياه الآبار والخزانات والمصادر المختلفة لفحوصات مخبرية دورية في مختبر جودة المياه.

إطلاق خدمة الانترنت المجاني في شارع عين سارة

أطلقت بلدية الخليل بالتعاون مع شركة المهندس للالكترونيات خدمة الانترنت WIFI المجاني في شارع عين سارة، في المنطقة الممتدة من دوار ابن رشد "حديقة الصداقة" ولغاية استاد الحسين الدولي، تعمل البلدية على إدارة الشبكة بشكل كامل، وتخضعها لضوابط معينة من حيث المواقع

التي يمكن تصفحها، ومحدودية السرعة والفترة المسموحة لكل مواطن، لضمان استفادة أكبر عدد ممكن من المواطنين.

وتأتي هذه الخطوة في إطار تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين، وذلك لمواكبة التطور التكنولوجي الهائل وإتاحة الانترنت بشكل مجاني للسياح وزوار المدينة وأهلها.

إطلاق تطبيق الشكاوى للهواتف الذكية

أعلنت بلدية الخليل عن إطلاق تطبيقاً خاصاً لاستقبال شكاوى المواطنين حول الخدمات التي تقدمها البلدية ضمن مناطق امتيازها، وذلك من خلال الهواتف الذكية، يتيح التطبيق للمواطنين فرصة تقديم الشكاوى بشكلٍ مباشر وسريع ومضمون لجهات الاختصاص في إطار تعزيز قيم النزاهة والمساءلة، كما يحتوي التطبيق على دليل سياحي يتضمن المستشفيات، المساجد، المطاعم، الفنادق، الصيدليات المناوبة والخارطة السياحية للمدينة.

خلال جولة تفقدية للبلدة القديمة

تنظيم مؤتمر الاتجاهات الحديثة في إدارة البلديات وتحسين جودة أدائها

نظمت بلدية الخليل بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة والجامعة الأردنية المؤتمر الدولي العلمي التاسع "الاتجاهات الحديثة في إدارة البلديات وتحسين جودة أدائها"، على مدار يومين تحت رعاية فخامة رئيس دولة فلسطين محمود عباس "أبو مازن" في المركز الكوري الفلسطيني بمدينة الخليل انطلاقاً من الايمان الراسخ لدى المجلس البلدي بأن الشراكة بين الجامعات والبلديات تؤدي إلى رفع مستوى جودة الخدمات التي يستفيد منها المواطنون ضمن المجالات المختلفة، خاصة المجالات الإدارية والمالية والهندسية والبيئية ومجال خدمات الجمهور والخدمات الالكترونية وغيرها، وشارك بالمؤتمر عدد من الباحثين وممثلي البلديات الفلسطينية والبلديات العربية والأجنبية من الأردن، الجزائر، العراق، السودان، تركيا وألمانيا، عرضوا مجموعة من التجارب والممارسات ناجحة على صعيد هذه البلديات.

مشروع المشفى التأهيلي في منطقة جرون جراد سيرى النور قريباً

نظراً للحاجة الماسة لوجود مشفى تأهيلي في الخليل، قامت طواقم البلدية بإعداد المقترحات والدراسات والمخططات اللازمة لإنشاء المستشفى، وتم تحديد منطقة جرون جراد كونها في قلب الخليل، وذلك لتعزيز صمود المواطنين وتقديم خدمات متكاملة ونوعية لمواطني المدينة.

مشروع التسوية

يعد هذا المشروع من أهم المشاريع الوطنية التي يخدم الوطن والمواطن حيث عمل رئيس البلدية و المجلس البلدي على دعم المشروع بشكل كبير، تم تقسيم أراضي مدينة الخليل للعمل بها على مراحل حيث تضم كافة أراضي مدينة الخليل بما فيها المنطقة المصنفة "ج" بمساحة إجمالية 77 كم^2، وذلك بالتعاون مع هيئة تسوية الأراضي والمياه.

سماح قبها..

عضوة مجلس بلدي فاعلة بعيداً عن نمطية التمثيل الشكلي

نشأت وترعرعت في بلدتي الجميلة المحاطة بأسوار المحتل وبشباكه الشائكة محاولا قص اجنحه الطيور العابرة في افق السماء الواسع , وفي خضم هذه الظروف نسجت من خيوط الشمس غزلا يخترق الجدار والاشواك ليأخذني في رحله طويله واجهت فيها الشقاء الممزوج بالمتعة وتلقيت العلم والاستفادة واعطيت التعليم والإفادة.

بدأت مسيرتي العملية من خلال دراستي الجامعية في تخصص اللغة الإنجليزية واساليب تدريسها، وتطوعت بالكثير من المؤسسات المختلفة في المحافظة حيث شكلتُ حلقة الوصل بينها وبين مؤسسات وأهالي البلدة، وشاركت في تقديم الخدمة ونشر الفائدة في عدة مجالات في البلدة، ومنها عقد ورشات تثقيفية وتوعوية لمختلف الأعمار في العيادات الصحية للنساء وفي المدارس للطلاب في مختلف المواضيع منها الصحة الإنجابية والأمومة، والصحة النفسية، ومقاطعة المنتجات الاسرائيلية، والاسعافات الأولية، والتدخين، والزواج المبكر، وقمت بعقد دورات في حقوق المرأة، والأطفال، ودورات للمتأخرين في الدراسة وصعوبات التعلم وغيرها الكثير مما كان له الأثر الكبير في صقل شخصيتي واكسابي مهارات القياده وزياده ثقتي بنفسي الأمر الذي اكسبني ثقة المؤسسات والأفراد الفاعلة، حيث رشح اسمي لأشارك في انتخابات الهيئة المحلية ووافقت على ذلك، رافضة في الوقت ذاته، بأن يوضع اسمي لتلبية شروط الكوتة بالانتخابات وانما لكي أكون فاعلة في هذا المجال.

دخلت غمار العمل الهيئة المحلية وكنت في حينها اصغر عضوه بلدية في الضفة الغربية، الأمر الذي حفزني لأثبت نجاحي واحقق العديد من الانجازات

والمشاركة في معظم أعمال الهيئة المحلية النمطية وغيرها مما تعلمت الكثير اثناء التجربة حاملة رسالة، برهنت فيها للجميع وخاصة في منطقتي على أن المرأة لديها القدره ذاتها التي يمتلكها الرجل واحيانا أكثر.

أنا الان للمرة الثانية على التوالي أحد أعضاء المجلس البلدي، ودوري ما زال فاعلاً، وشاركت في عده لجان منها المرأة، والتعليم، والتنظيم، وايضا ضمن لجان مشتركه تمثل المناطق الواقعة خلف الجدار التي تشكل سبعة تجمعات, وتلقيت خلال هذه الفترات تدريبات عديده وشاركت بورشات عمل متنوعه بهدف تعزيز القدرات للعمل في الهيئات المحلية والتعامل مع النظم والقوانين التي أقرتها وزارة الحكم المحلي، وفي عام 2016 رشحت للمشاركة في مؤتمر الصمود نحو المنعه والتغيير في الاردن الشقيق ممثله عن المناطق المحاصرة بالجدار وكنت آنذاك انا وسيده فاضله من منطقه الخليل كممثلات عن عضوات الهيئات المحلية مما زاد شعوري بالمسؤولية والتميز في ان واحد .

كما جرى اختياري ضمن فريق مكون من 12 عضوه هيئة محلية و12 سيدة ناشطة سياسيا واجتماعيا في برنامج هو الأول من نوعه على مستوى فلسطين والدول العربية، وهو برنامج التوجيه الذي تنظمه كل من وزارة الحكم المحلي ومؤسسة التعاون الالماني (GIZ).

تعتبر هذه التجربة من أهم المحطات في حياتي لما كان لها من أثر على جوانب حياتي الشخصيه والعملية من تعزيز لدوري كعضوة هيئة محلية، ودعم وتثبيت رأيي وزياده ثقة الزملاء في البلدية والمجتمع بشكل عام والسيدات بشكل خاص، واعتباري الداعم لهن وتحقيق الفائدة لمجتمعي من خلال عكس التجربة عليهم وزياده الوعي بتلمس احتياجات المجتمع بصورة أكبر وخاصه شريحة النساء،، حيث قمت بتقديم الخدمة لهن من خلال عمل عدة لقاءات في البلدة، وزياده فعالية الخدمة المقدمة لهن, وكذلك وبالشراكة مع مشاركات اخريات ضمن البرنامج قمت بعمل عده لقاءات تفاعليه مفيدة جدا داخل حدود المحافظة لنساء وعضوات بلديات وللفتيات في مراكز مهنية وايضا لطلاب الجامعات كان ذلك من خلال ما قدمه البرنامج من تدريبات مكنتنا من اكتساب المعرفه والمهارات ومن خلال التعرف على الانجازات والتحديات التي واجهت العضوات في المستوى المحلي أو الإقليمي والإطلاع على تجارب جديدة من زميلاتنا في الاردن ولبنان خلال اللقاءات الإقليمية في الاردن الشقيق.

واخيرا وليس آخراً، أقول: "النساء قادرات على التحدي والمواجهة والعمل والصمود والوصول إلى النموذج الافضل فالمرأه الفلسطينية قادرة على تحقيق طموحها واحداث التغيير في مجتمعها ومحيطها بكل عطاء ومحبه متجاوزه كل الظروف والمعيقات القاسية والتحديات الكبيرة كالموروث الثقافي الاجتماعي, وعن نفسي "هذه التجربة لم يكن طريقها مفروشا بالورود ولكن ايمانا مني بأن هناك حقلا من الورود وقطعه من الجنة تستحق البقاء والتطوير والتغير للأفضل وتنميه البشر وبناء الحجر، كان هناك الدافع الأكبر للثبات والتحدي مثبتين بأن ايماننا بأنفسنا وقدراتنا هو ما يجعلنا نحقق الافضل دائما".

مستمرون في صداقتنا مع السلطة الرابعة

وكيل الوزارة أحمد غنيم:

"الإعلام الهادف شريك رئيسي لدعم جهودنا ومساعينا لتحقيق تنمية محلية شاملة"

الإعلان عن أسماء الفائزين بجائزة الصحفي صديق الحكم المحلي في نسختها 5

الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام في وزارة الحكم المحلي، وبعد جهود مضنية ومتابعة حثيثة للمواد المشاركة في جائزة الصحفي صديق الحكم المحلي، وبعد تواصلها مع لجان التحكيم الخاصة بفئات الجائزة الأربع، قررت الإعلان عن أسماء الفائزين بالمراكز الثلاث الأولى خلال حفل أقامته في المسرح البلدية في دار بلدية رام الله.

الحفل الذي حضره وكيل الوزارة أحمد غنيم، ونقيب الصحفيين الفلسطينيين ناصر أبو بكر، ومدير عام العلاقات العامة والإعلام في الوزارة صايل حنون، ورئيسة تحرير وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية وفا خلود عساف، وممثلين عن مختلف وسائل الإعلام، وعدد من الإعلاميين والأكاديميين والصحفيين والصحفيات المشاركين في الجائزة، ولجان التحكيم وأعضائها الذين هم من خارج قطاع الحكم المحلي، ومسؤولي الإعلام في الوزارات والبلديات، وأسرة الوزارة.

وخلال الجلسة الحوارية مع وكيل الوزارة ونقيب الصحفيين، هنأ غنيم الفائزين بالجائزة، مؤكداً أهمية فكرة الجائزة والتي جاءت كفكرة إبداعية منسجمة مع رؤية وسياسات الوزارة في تعزيز المساءلة والمشاركة المجتمعية وقيم النزاهة والشفافية والابداع والسعي نحو الأفضل والتي تنبتها الوزارة وصممت استراتيجتها وسياساتها عليها، مؤكداً ان الوزارة تعتبر الإعلام الهادفة شريك رئيسي في دعم مساعي الوزارة لتحقيق تنمية محلية شاملة".

وأشار غنيم إلى أن الوزارة تتطلع لتعزيز المفاهيم الصحيحة لدور الاعلام كأداة مهمة من أدوات المساءلة، ودور الاعلام المحلي في النقد البناء والتدخل الإيجابي في البحث عن الحلول وتنفيذها، ومعرفة التحديات التي قد تواجه ذلك وابرازها لتذليلها.

وأضاف: "نعمل جاهدين في الوازرة لمتابعة كافة القضايا التي تطرح وحل كل ما نستطيع حله، وننفذ جلسات استماع مع الهيئات المحلية والجهات ذات الاختصاص وصولا الى أفضل الحلول، وهذا جزء من تطوير الجائزة لتكون أكثر تفاعلية مع الصحفيين، كما وسيضاف الى مجالاتها الاعلام الرقمي، لمواكبة التطور الحاصل في وسائل التواصل والاعلام وأدواته".

ووجه غنيم رسالة دعوة مفتوحة للصحفيين بأن أبواب الوزارة مفتوحة لهم كما هي مفتوحة لكل المواطنين، وأن الوزارة ستتعامل بإيجابية وشفافية مطلقة مع كافة الاستفسارات والقضايا التي سيطرحونها.

بدوره، أكد أبو بكر على الدور الهام والحيوي الذي يلعبه الصحفي الفلسطيني في نقل الرسالة والصوت الفلسطيني للعالم أجمع، بالرغم من كل المعيقات والعراقيل التي يحاول الاحتلال من خلالها تغييب الحقيقة، إلا أن الصحفي الفلسطيني أثبت على الدوام جدارته ومهنيته العالية واصراره على نقل الحقيقة مهما كلف الامر، ورأينا العديد من الصحفيين يلاحقون ويتعرضون للاعتداءات والاعتقالات من قبل الاحتلال في محاولة لاسكات صوت الحق الفلسطيني.

وأشاد أبو بكر بالتعاون الوثيق والبناء بين الوزارة والنقابة، والجهود المبذولة من كافة الطواقم من أجل ضمان استمرارية الجائزة، وأن عدد المشاركين الكبير الذي شارك بها على مدار نسخها الخمس، يؤكد أهمية هذه الجائزة ودورها، مؤكداً استمرار النقابة في دعم الجائزة والعمل سوياً مع الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام في الوزارة من أجل تطويرها مستقبلاً.

وأعلنت لجنة التحكيم الخاصة بالمجال المرئي عن أسماء الفائزين، حيث حصلت الصحفية وفاء العاروري على المركز الأول، والصحفي معن ياسين على المركز الثاني، وهيثم الشريف على المركز الثالث، وأيضا عميد شحادة المركز الثالث مكرر.

فيما أعلنت لجنة التحكيم الخاصة بالمجال الإذاعي عن الفائزين، فحصل الصحفي فراس الطويل على المركز الأول، فيما حصلت الصحفية فانتينا الشولي على المركز الثاني، وأسيل دزدار على المركز الثالث، وأيضا محمد أبو ظاهر الثالث مكرر.

تكريم رئيسة تحرير وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا : خلود عساف

أما عن فئة المجال المكتوب، أعلنت لجنة التحكيم عن فوز الصحفية ميساء بشارات بالمركز الأول، والصحفي زهران معالي على المركز الثاني، والصحفية لمياء الشعراوي على المركز الثالث.

وفيما يخلص الصورة الصحفية، أعلنت اللجنة عن فوز المصور الصحفي أشرف عمرة بالمركز الأول، والمصور الصحفي علي حنني على المركز الثاني، والمصور الصحفي محمود تيم على المركز الثالث.

هذا وتخلل الحفل تكريم عدد من وسائل الإعلام المحلية، والمشاركين بالجائزة، بالإضافة إلى تكريم لجان التحكيم في الفئات الأربع، وعرض فيلم قصير عن تاريخ وماهية الجائزة، بالإضافة إلى عرض ستاند اب تناول قضايا تتعلق بقطاع الحكم المحلي قدمه عبد الفتاح العيسة.

هذا وضمت لجان التحكيم كل من الأساتذة (حكم عبد الهادي، وعماد الأصفر، عبد عثمان) عن فئة المسموع، أما عن فئة المكتوب فضمت اللجنة كل من الأساتذة (صالح مشارقة، خالد سليم، سعيد أبو معلا)، وأما عن فئة المرئي ضمت اللجنة كل من الأساتذة (عبد الحفيظ جعوان، هشام عيروط، راشد وادي)، وعن الصورة الصحفية كل من الأساتذة (عباس المومني، علاء بدارنة، رشيد لفداوي).

جائزة الصحفي صديق الحكم المحلي

المادة الفائزة بالمركز الأول عن فئة الاعلام المكتوب

مجاري الأحياء الراقية في رام اللّه تلوث البيئة والمياه في عين قينيا

الصحفية ميساء بشارات

يعاني أهالي عين قينيا (قضاء رام اللّه) من تلوث مياه النبع بمياه المجاري المكررة وغير المكررة، والتي تتدفق من محطتي تنقية ضاحيتي الطيرة والريحان؛ بينما تؤكد بلدية رام اللّه بأنه لا يوجد شيء من هذا القبيل. منذ ثلاثين عاما الأهالي القاطنون في محيط العين يعتمدون على مياه النبعة في الشرب والاستخدامات الأخرى، وعندما أُنشأت محطتا التنقية أصبحت المياه ملوثة بالمجاري والمياه المكررة وخسر الأهالي مصدراً مائياً مهماً لهم في حياتهم؛ فأصبحوا يشترون المياه المكلفة. كما أنهم يعانون من القارص ليلا ونهارا ولا يعرفون النوم، ولا يوجد أي مبيد حشرات يمكنهم من القضاء عليه. ويتساءل الأهالي: لماذا لا يتم الحفاظ على مياه نبعة عين قينيا، التي كانت تسقي أهالي رام اللّه والمنطقة قبل سنوات؟. مجلة «آفاق البيئة والتنمية» تجولت في منطقة محطتي تنقية الريحان والطيرة، ووجدت ان المياه التي تخرج مباشرة من المحطتين مكررة وتنساب في الوادي، لكن على بعد كم واحد توجد المياه الملوثة السوداء ذات الرائحة الكريهة.

روائح كريهة ومياه عادمة تتدفق من حين لآخر في وادي عين قينيا الواقع بين حي الطيرة بمدينة رام الله وضاحية الريحان السكنية، ما شكّل مكرهة صحية في المنطقة الخضراء، بالرغم من تأكيدات بلدية رام الله أنه لا يوجد شيء من هذا القبيل.

"ذبحتنا الريحة ذبح، وأكلنا القارص"، بهذه الكلمات اختصرت ام توفيق (٣٩عاما) معاناة عائلتها من مياه المجاري المتدفقة في وادي عين قينيا على بعد عشرة أمتار من الكرفان الذي تسكنه وعائلتها.

ويعاني أهالي العين من تلوث مياه النبع بمياه المجاري المكررة وغير المكررة، والتي تتدفق من محطتي تنقية الطيرة والريحان.

وتقول متحسرة: "قبل ثلاث سنوات شربت من مياه العين ولم أكن اعرف أنها ملوثة، والى الآن ما زلت أعاني من مرض في معدتي".

وتتابع أم توفيق: "منذ ثلاثين عاما ونحن نسكن هنا ونعتمد على مياه النبعة في الشرب والاستخدامات الأخرى، وعندما أُنشأت محطتي التنقية أصبحت المياه ملوثة بالمجاري والمياه المكررة وخسرنا مصدراً مائياً مهماً لنا في حياتنا، وأصبحنا نشتري المياه؛ حيث تكلفة كل تنك ٥٠ شيقل".

وتوضح ام توفيق وهي تحمل صغيرها البالغ ثمانية أشهر في حضنها، وقد انتشرت على جسمه بعض الحبوب: "نعاني من القارص ليلا ونهارا لا نعرف النوم، ولا يوجد أي مبيد حشرات مكننا من القضاء عليه".

وتقول: "كان أهلنا يزورونا من الخليل واريحا ويستمتعون بالهواء والمناظر الخضراء، أما الآن فلا أحد يمكن أن يجلس ساعة واحدة بالمكان بسبب الرائحة والقارص".

وتضيف أنه مع كل نسمة هواء تفوح الرائحة وتزداد، كما ان صغارها في بعض الأوقات يغافلونها ويذهبون للعب بالمياه وهم يعلمون أنها ملوّثة.

وتتساءل الأم: "لماذا لا يتم الحفاظ على مياه نبعة عين قينيا، التي كانت تسقي أهالي رام الله والمنطقة قبل سنوات؟"

وتتابع: "سقاالله عالايام لما كنا نشرب منها، والله حرام يدمروها بمياه المجاري، كنا نشرب منها والمتنزهين يتسبحوا فيها ويعبوا مي، والآن انقتلت النبعة من مجاري الأحياء الراقية زي "الطيرة والريحان"".

من جهته، يؤكد سالم عبد الله النجادة (٤٧ عاما) على كلام أم توفيق، ويقول: "انتشر البعوض بشكل كبير والريحة السيئة تملأ المكان كل ليلة تقريباً، ومع العصر خاصة ومع كل هبة ريح وفي ظل الجو الحار لم يعد الأمر يطاق".

ويضيف النجادة الذي يعمل في تربية الأغنام بأن المياه التي كانوا يعتمدون عليها في ري المزروعات والشرب والاستخدامات المنزلية قد تلوثت، والآن أصبحت المياه تجلبُ من مكان آخر، وهذا ما أرهقهم ماديا وزاد عليهم الأعباء والتكاليف.

ويتابع النجادة وهو يرعى أغنامه بالقرب من الوادي وتحت ظل الأشجار: "قبل سنة تقريبا حدث نفوق لعشرة رؤوس من أغنامي بسبب شربها من مياه المجاري التي تختلط بمياه النبعة الجارية في الوادي بالقرب من سكني".

وتقدم النجادة بعدة شكاوي لبلدية رام الله ولكن لم تجد شكواه أي جواب؛ قائلا: "وعِدنا بحل المشكلة من قبل بلدية رام الله لكن لا حياة لمن تنادي"، مؤكدا أن مياه المجاري تأتي من محطتي التنقية في الطيرة والريحان.

ما السبب؟

قامت مجلة "آفاق البيئة والتنمية" بعدة جولات لمحطتي تنقية الريحان والطيرة، ووجدت ان المياه التي تخرج مباشرة من المحطتين مكررة وتنساب في الوادي، لكن على بعد كم واحد توجد المياه الملوثة السوداء ذات الرائحة الكريهة.

ويقول المهندس المشرف على المحطتين مالك اشتية، ان هذا السواد والرائحة يأتيان نتيجة فيضان المحطة وهذا لا يحدث الا في ظروف استثنائية وعلى أشهر متباعدة.

و يضيف اشتية الذي يعمل في بلدية رام الله، وهو يراقب عمل محطة تنقية الطيرة، أن فيضان ساعة واحدة خلال ثلاثة أشهر يدمر العمل برمته، ويظهر جليّا على لون المياه في الواد كما يأخذ وقتا طويلا ليختفي، ما يجعل الناس يظنون ان مياه المجاري دائما غير مكررة وهذا غير صحيح.

ويوضح المهندس ان اثار الفيضان تبقى عالقة على جانب الواد بين الصخور، لكن المياه الخارجة من المحطة مكررة جيدا.

وطلب أهالي المنطقة المتضررون من مياه المجاري بأن تضع البلدية خطوطاً ناقلة كبيرة للمياه المكررة؛ بحيث تبعد عن المياه العذبة الخارجة من العين، ولا تختلط بها مع ضرورة تغطيتها خوفا من التلوث.

ويخسر رعاة الأغنام سنويا بعضا من حلالهم بسبب المياه الملوثة؛ ويقول كايد الخطيب الذي يسكن عين قينيا ان أغنامه ذهبت وشربت من مياه المجاري المكشوفة ما أفقده خمسة رؤوس منها قبل ستة أشهر.

ويضيف الخطيب: "جاءت البلدية وسلطة المياه والزراعة واطلعت على الوضع، مؤكدا ان ما حدث هو خلل في قطعة من قطع انابيب التكرير الخاصة بمحطة التنقية، ما تسبب في تسرب المياه العادمة الى مياه النبع ما أدى الى تلوثها، لكن البلدية سارعت في تدارك الخلل وتصليح العطل، ومنذ ذلك الوقت حتى الآن لم تتكرر القصة مرة أخرى.

ويشير الخطيب الى وجود أثر لترسب مياه المجاري على حواف الواد، متمنيًا أن لا يتكرر الخلل فيلحق بهم الخسائر المادية.

ويجد الخطيب عذرا لهذا الخلل، مشيرا ان العطل يوجد في كل مكان فالسيارة قد تتعطل فجأة والمحطة ليست استثناءً.

مكان المحطتان هو الأنسب

من جانبه، يشير مسؤول الصرف الصحي في بلدية رام الله، المهندس خالد غزال ان مكان المحطتين (الطيرة والريحان) هو أنسب وأفضل وأنجح مكان لهما، كما أن المحطتين مطابقتين للمواصفات العالمية، ومن أفضل أنواع محطات التنقية من ناحية التكنولوجيا، ومن لديه أية شكوى عليه التوجه بها الى البلدية للعمل على حلها.

ويقول غزال: «المياه تكذب الغطاس» وبإمكان أي شخص زيارة الموقع والتأكد من عدم وجود أي تلوث هناك، الناس فقط لا يريدون محطة تنقية بجانبهم، رغم أنها لا تشكل أي ضرر عليهم او على المياه الجوفية.

ويضيف انه يحق لهم قانونيا إخراج المياه المكررة الى الواد مباشرة، ولا يجوز استخدامها للشرب بتاتا.

ويوضح أن مياه المجاري بعد تجمعها في محطة التنقية، تُكرّر جيدا وبالطرق العلمية وحسب مواصفات سلطة البيئة الفلسطينية والمواصفات العالمية، ومن ثم تذهب مكررة الى الواد وهذا لا يشكل أي تلوث أو ضرر.

وينوه غزال الى أن الفحوصات الدورية التي يقومون بها للمياه المكررة، تثبت أن المياه معالجة بشكل جيد.

مؤكداً أنهم في بعض الأحيان يقومون بفحص المياه الخارجة من المحطة في ثلاثة مختبرات موثوقة ومعتمدة من أجل الشفافية على مدار العام.

وعودة للمهندس المشرف مالك اشتية؛ فقد أشار إلى أن الخلل وارد في كل نظام الكتروميكانيك، وفي حال حدوثه في كلا المحطتين يوجد طاقم من الفنيين والمهندسين يقومون بإصلاحه مباشرة وبأقرب فرصة ممكنة.

وينوه اشتية الى ان الخلل يحدث خلال فترات متباعدة، وأن محطة الطيرة تعمل بنظام الأغشية الحيوية MBR وتعالج يوميا ١٦٠٠ متر مكعب من المياه المتدفقة من منطقة الطيرة والجدول والإرسال والمصايف ووسط البلد، وان سعة المحطة التصميمية ٢٠٠٠ متر مكعب، أي انها تستقبل أقل من سعتها، وتخدم ما يعادل ١٨٠٠٠ شخص.

فيضان مياه المجاري يفاقم المشكلة

بدوره، يشير المهندس عبد الرؤوف أبو رحمة الذي يعمل في مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين إلى أن مياه المجاري الفائضة عن المحطة تذهب الى الواد فتختلط بمياه النبعة وتلوثها وتدمر البيئة من حولها، وقد حدث ذلك قبل خمسة شهور.

ويؤكد أبو رحمة ان تكرار الفيضان في مياه المجاري يؤدي الى تدمير البيئة وتشويهها وإلحاق الضرر الكبير بالمياه الجوفية.

ويوضح أبو رحمة أن المحطة لم تراعِ المواصفات العالمية لها عند انشائها، حيث من المفترض ان تستخدم الأنابيب البلاستيكية أو الاسمنتية المدفونة تحت الأرض خوفا من اختلاط مياه المجاري بالمياه الجوفية، لكنهم لم ينفذوا هذه الخطوط، وتركوا مياه المجاري تمر من الوادي ما سبب مكرهة صحية ولوّث الحياة البيئية هناك.

في السياق ذاته أيضا، يقول اشتية: «في بعض الأحيان يحدث فيضان في محطة الطيرة نتيجة عدم فصل مياه الامطار عن المجاري مما يزيد من منسوب المياه الداخلة الى المحطة، ويزيد الضغط على أنابيب مياه الصرف الصحي فيحدث فيضان».

ويشير الى ان بلدية رام الله تعمل حاليا على فصل مياه المجاري عن مياه الأمطار لضمان عدم تكرار فيضان المحطة.

بعض البلديات تفرغ تنكات النضح في المنطقة

ويقول مسؤول الصرف الصحي في البلدية خالد غزال ان مهمتهم هي الحدّ من التلوث قدر الإمكان وليس القضاء عليه، كما انه لا يوجد في العالم أي نظام كامل، وقال: «حيث وجِدَ الإنسان وجدت النفايات».

فيما يشير اشتية إلى أن بعض تنكات النضح من بلدتي بيرزيت وأبو قش اللتين لا يوجد فيهما شبكة صرف صحي، تقوم بإفراغ تنكات المجاري في منطقة المحطة، ولذلك يعتقد الناس ان التلوث يأتي من المحطة نفسها.

من المهم الإشارة إلى أن «مراسلة المجلة» وثّقت تنك نضح يفرغ محتوياته بالقرب من محطة الريحان وسط المساحات الخضراء.

وطالب اشتية بلدتي بيرزيت وأبو قش بعدم افراغ مجاريها في الواد، حيث أن هذه المياه العادمة أخطر بكثير على البيئة والصحة من المياه المعالجة او المكررة. ويملك اشتية نتائج فحوصات دورية للمياه المكررة توضح نسبة التلوث فيها، وهي ضمن المسموح به.

عضو مجلس قروي عين قينيا منتصر ملح، يقول أن المياه غير مكررة بالشكل الصحيح، وأجريت فحوصات للمياه وتبين ان مياه النبع ملوثة بالمياه العادمة نتيجة الاختلاط بنفس المجرى وعدم الفصل.

ويطالب ملح بضرورة الفصل بين المياه المكررة ومياه النبع، الذي كان السكان في الماضي يعتمدون عليه بالشرب وري المزروعات وسقاية الأغنام، خاصة في ظلّ شح المياه وانقطاعها عنهم لفترات طويلة في الصيف.

ويؤكد على ضرورة وجود أنابيب ناقلة للمياه الملوثة من أجل عدم انتشار الحشرات والقارص خاصة في فصل الصيف، كما يجب تجفيف المستنقع الكبير المتواجد في المنطقة بفعل تراكم المياه العادمة.

وبين اقوال بلدية رام الله والاعمال الاخرى التي يقوم بها البعض؛ تبقى المياه الجوفية ومياه النبع والسكان الذين يعيشون بالمنطقة المتضررين من هذه الأحداث. وبين الوعود والتهرب؛ يبقى الواد مكرهة صحية حتى إشعار اخر.

بتاريخ 1 حزيران 2018 على موقع مجلة افاق البيئة والتنيمة

http://www.maan-ctr.org/magazine/article/1908

جائزة الصحفي صديق الحكم المحلي

المادة الفائزة بالمركز الأول عن فئة القصة المصورة

200 عائلة فلسطينية تعيش بقايا حياة في منطقة نهر البارد في غزة ومناشدات للحكم المحلي لتوفر مساعدات طارئة لها

المصور الصحفي أشرف عمرة

مياه الأمطار تغمرُ المنازل في غزة بسبب البنية التحتية المتهالكة تغمر مياه الأمطار مناطق واسعة من قطاع غزة، بينها بيوت السُكان والشوارع الرئيسية، نظراً لسوء البنية التحتية المتهالكة والمهترئة، بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض منذ 12 عاماً على قطاع غزة.

التحتية

الأهالي ناشدوا وزارة الحكم المحلي والجهات المعنية لإنقاذ منازلهم المتضررة، والعمل على إصلاح البنيىة التحتية في مناطقهم، وما زاد المشكلة تعقيداصعوبة طواقم البلديات في السيطرة على غرق المنازل بسبب نقص المعدات اللازمة فى قطاع غزة.

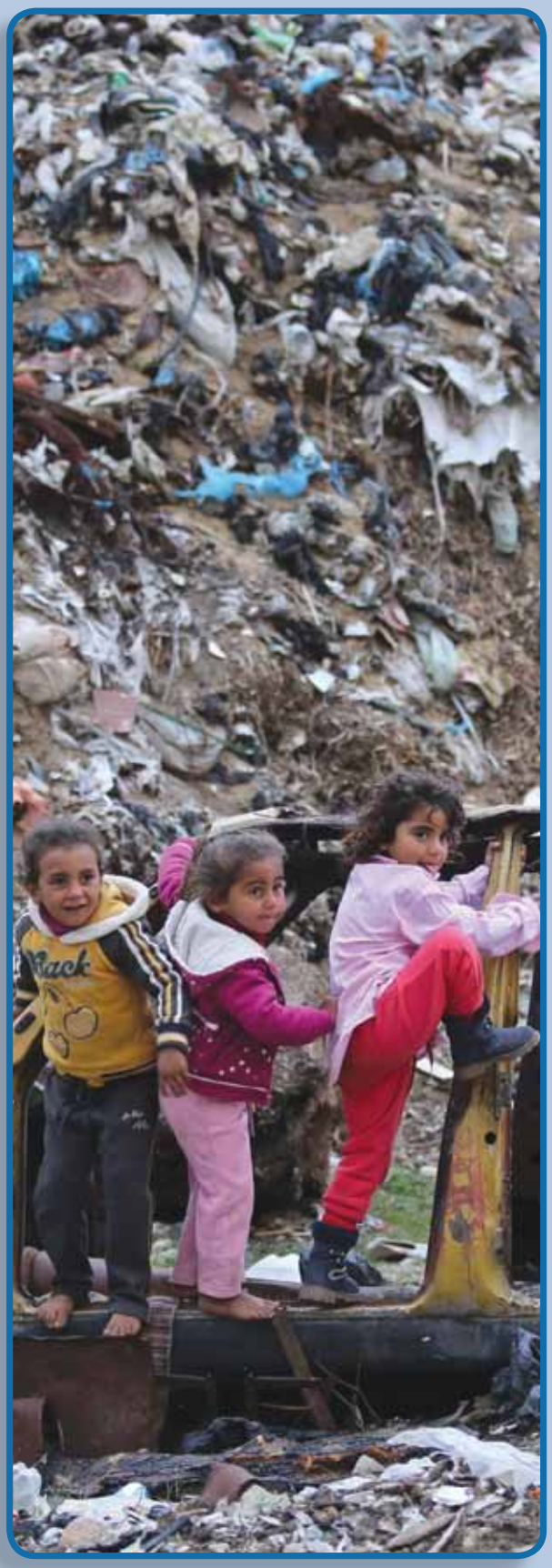

وفاءً لقائد وإنسان

أسرة قطاع الحكم المحلي
تكرم وكيل الوزارة بمناسبة تقاعده

كرمت أسرة قطاع الحكم المحلي، وكيل الوزارة محمد حسن جبارين، وذلك بمناسبة تقاعده.

هذا وأشاد الوزير الصالح بالجهود البناءة التي بذلها جبارين واسهاماته العديدة في النهوض بواقع قطاع الحكم المحلي والإرتقاء به في شتى المجالات وعلى مختلف الأصعدة.

وأضاف: "إن ما قدمه جبارين لخدمة وطنه وإخوانه وزملائه في العمل وأبناء شعبه سيبقى خالداً في قلوب الكثيرين، فالعمل الذي قام به على مدار سنوات عمله يشهد له، وسمعته الطيبة ومحبة الجميع ومشاركة هذا الحشد الكبير في حفل التكريم لهو خير دليل على ذلك"، وإن الإرث الذي خلفه وراءه سيكون دليلاً لمن يأتي من بعدنا من الأجيال القادمة لاستكمال مسيرة البناء والبذل والعطاء".

وتمنى لجبارين دوام النجاح والتوفيق في حياته الأسرية والمهنية في قادم الأيام والأعوام، وقدم باسم اسرة الوزارة درعاً تكريميا للوكيل تقديراً لجهوده.

بدورهم، أشاد المتحدثون من الوزراء والمحافظة ورؤساء بلديات ومن اسرة الوزارة بالوكيل، وما قدمه لقطاع الحكم المحلي بشكل عام، ولأبناء شعبه وزملائه في العمل بشكل خاص، ومد يد العون والمساعدة والنصح والتوجيه والإرشاد لكل من قصده على مختلف المستويات المهنية والانسانية والوطنية وغيرها، كما وقدموا الدروع التكريمية تقديرا له.

بدوره، أعرب جبارين عن سعادته الغامرة بهذا الحفل الذي وصفه بالطيب والمبارك والأخوي، شاكراً كل من حضر للمشاركة في الحفل، مؤكداً فخره واعتزازه بكافة الطواقم التي عمل معها على مدار السنوات الماضية، ومبدياً استعداده الكامل لتقديم خبراته ومد يد العون والمساعدة إن طلب منه ذلك دون تردد.

ووجه جبارين التحية لكل اسرة قطاع الحكم المحلي قاطبةً، مخاطباً الجميع بضرورة الحفاظ على الانجازات التي تحققت والمراكمة عليها، والعمل بروح الفريق الواحد، وبذل كل المساعي والجهود لتحقيق الوحدة الوطنية بين شطري الوطن.

جاء ذلك خلال حفل مهيب أقامته الوزارة، بحضور الوزير المهندس مجدي الصالح، ومحافظ رام الله والبيرة د.ليلى غنام، ورئيس سلطة المياه مازن غنيم، ورئيس هيئة تسوية الأراضي والمياه القاضي موسى شكارنة، ورئيس اتحاد الهيئات المحلية موسى حديد، ومدير عام صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية توفيق البديري، والوكيل المساعد لشؤون المديريات عبد الكريم سدر، والمدراء العامين والمدراء، والموظفين والموظفات في الوزارة ومديرياتها، وعدد من رؤساء الهيئات المحلية.

لأجـــل أشبالنا وزهراتنا

تستمر مسيرة البناء والعطاء

الصورة خلال افتتاح مدرسة وروضة العقبان والمروج في ريف محافظة بيت لحم

مستمرون...

تدعو وزارة الحكم المحلي كافة الصحفيين والصحفيات وطلبة الإعلام في الجامعات الفلسطينية للمشاركة في جائزة الصحفي صديق الحكم المحلي بنسختها السادسة 2019، والتواصل مع الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام في الوزارة من أجل تحديد طبيعة المواضيع التي يمكن المشاركة بها والتي تتعلق بقطاع الحكم المحلي.

الشروط والمعايير المتعلقة بكافة فئات الجائزة موجودة ويمكن الإطلاع عليها عبر صفحة الجائزة عبر الفيسبوك.

جائزة الصحفي صديق الحكم المحلي
Journalist Prize-

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by:

giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

بدعم من برنامج الإصلاح في قطاع الحكم المحلي الذي تنفذه (GIZ)
بتفويض من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية (BMZ)